مقدمة في علم الاجرام

دراسة في علم اجتماع الجريمة

دكتور محمود عَقل

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

مقدمة في علم الاجرام

دراسة في علم اجتماع الجريمة

دكتور محمود عَقل

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، مؤسسة أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف الى اعداد ونشر بحوث تبرز التعددية الفكرية والمنهجية في اطار من الحرية الاكاديمية وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وأبعادها الدولية والانسانية.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدم **الباحث والدكتور محمود عقل** المحاضر في قسم علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية في نابلس هذه الدراسة ضمن برنامج البحوث في الجمعية للعام ١٩٩١.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

آب ١٩٩١
(الطبعة الأولى)

Dr. Mahmoud Aqel

Introduction to Criminology

"A Sociological Study"

PASSIA Publication & Copy Rights
First Edition - August 1991

مطبوعات PASSIA
فاكس: ٢٨٢٨١٩(٠٢) هاتف: ٨٩٤٤٢٦
ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس الشريف

المحتويات

الاهداء	٥
المقدمة	٧
الفصل الاول : التعريف بعلم الاجرام واساليب البحث التي يستخدمها	٩
(١) - الجريمة وعلم الاجرام	١١
(٢) - الجريمة ظاهرة اجتماعية تمتاز بالنسبية	١١
(٣) - اساليب البحث في علم الاجرام	١٣
أ- اسلوب احصاء الجرائم	١٤
ب- الاعتماد عى الاحصاءات المتعلقة بظروف وخصائص المجرمين	١٦
ج- دراسة الحالة	١٨
د- دراسة المجرم في بيئته الطبيعية	١٩
(٤) - هوامش الفصل الاول	٢٢
الفصل الثاني : العوامل المفسرة للظاهرة الاجرامية	٢٥
"النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى الفرد"	٢٩
(١) - نظرية الارواح الشريرة في تفسير الظاهرة الاجرامية	٢٩
(٢) - نظرية المدرسة الكلاسيكية	٣٠
(٣) - التفسيرات الفسيولوجية للسلوك الاجرامي	٣١
(٤) - مدرسة التحليل النفسي في تفسير الجريمة	٣٨
(٥) - نظرية التعزيز في تفسير السلوك الانحرافي	٤٣
(٦) - نظرية المخالطة الفارقة	٤٤
(٧) - اضطرابات الشخصية وعلاقتها بالاجرام	٤٧
(٨) - هوامش الفصل الثاني	٥٠
الفصل الثالث : النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى المجتمع.	
أولا - نظرية الحتمية الاقتصادية	٥٥

ثانيا - نظرية الحتمية الاجتماعية والجريمة	٥٨
ثالثا - نظرية الاغتراب الاجتماعي	٦٠
رابعا - نظرية الجماعة المرجعية في تفسير الجريمة	٦٤
خامسا - نظرية سوء تخطيط المدن	٦٥
سادسا - نظرية الثقافة والجريمة	٦٨
سابعا - نظرية العنونه في تفسير السلوك الاجرامي	٧٠
ثامنا - نظرية الصراع في تفسير السلوك الاجرامي	٧٣
تاسعا - الخلاصة	٧٥
عاشرا - هوامش الفصل الثالث	٧٦
الفصل الرابع : عوامل اخرى لها علاقة بالجريمة	٧٩
(١) - السن والجريمة	٨١
(٢) - العلاقة بين الجنس والجريمة	٨٤
(٣) - الجريمة والخلفية العرقية	٩٢
(٤) - الجريمة في المناطق الحضرية والريفية	٩٧
(٥) - العلاقة بين التفكك الاسري والجريمة	٩٩
(٦) - العلاقة بين وسائل الاعلام والجريمة	١٠٢
(٧) - العوامل المناخية وعلاقتها بالجريمة	١٠٥
(٨) - الحرب والجريمة	
(٩) - هوامش الفصل الرابع	١٠٩
الفصل الخامس : انماط الجرائم	١١٣
أولا - الجرائم التقليدية	١١٦
ثانيا - الجرائم المنظمة	١٣٠
- جرائم ذوي الياقات البيضاء	١٣٦
- السكر والادمان على المشروبات الكحولية	١٤٠
- الادمان على المخدرات	١٤١
- المجرم المحترف	١٤٥
- هوامش الفصل الخامس	١٤٧

المراجع ١٥١
المصادر العربية ١٥١
المصادر الاجنبية ١٥٢

× × × × ×

الاهداء . . . .

إلى رواد الظواهر الاجتماعية،
التي لا يحكمها الثبات الازلي،
ولا التغير المطلق.

د. محمـــود عقـــل
نابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

علم الاجرام من العلوم الانسانية، انه يدرس الانسان من اجل الانسان. فهو يدرس الانسان المجرم من حيث تكوينه الجبلي وبيئته واحواله الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، لمحاولة الوقوف على دوافع الجريمة لديه. كما انه يدرس انجع الوسائل والطرق لتأهيل المجرمين واصلاحهم لاعادتهم الى ممارسة حياتهم بشكل اعتيادي، ويبحث في وقاية المجتمع من الجريمة عن طريق توظيف كل ميكانزمات الدفاع المتاحة وتشغيلها سواء ما يتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية بكل وكالاتها الاوليه والثانوية، او بالدور الذي تقوم به مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية منها وغير الرسميه .

وعلم الاجرام اذ يضطلع بهذه المهمة لايقف وحيداً في معزل عن غيره من العلوم الانسانية. ورغم اختلاف الباحثين في هذا الشأن، يبقى علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاجناس البشرية (الانثروبولوجيا)، وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي وعلم القانون، والطب الشرعي وغيرها على غلاقة وثيقة بعلم الاجرام.

والكتاب الذي بين ايدينا يبحث في الجريمة كظاهرة اجتماعية. واكثر ما تبدو المظاهر الاجتماعية للجريمة وضوحاً عندما يرى المجتمع شخصاً او اشخاصاً آخرين يبتعدون عن المبادىء والمعايير والقيم المقبولة اجتماعياً، وعندما يؤثر هؤلاء في غيرهم من الافراد ليتبعونهم على نفس الطريق، واخيراً، ولعل ذلك اشدها خطورة، عندما لايدرك اولئك وهؤلاء ان هذه النماذج من التصرفات تقع في دائرة العدوان على الاخرين والحاق الاذى بهم سواء على المستوى الفردي او الاجتماعي، عند ذلك تصبح الجريمة سلسلة من التأويلات تتبعها سلسلة من ردود الافعال الاجتماعية.

ولئن كان من الصعوبة بمكان، ان يحيط أي باحث بكل جوانب علم الاجرام، وما يتصل بهذا العلم الواسع من قضايا، فقد رأينا ان يكون الكتاب للمهتمين بعلم الاجتماع اولاً، ذلك لانه يبحث في الجريمة من منظور اجتماعي، هذا ويبقى الامل كبيراً في أن يجد المتخصصون في مجالات العلوم الانسانية الاخرى شيئاً من ضالتهم. ومن حيث خطة الكتاب، فقد جاءت المواضيع التي تناولها البحث في خمسة فصول : الفصل الاول وفيه تعريف موجز للجريمة وعلم الاجرام، ثم عرض لأهم طرق البحث المستخدمة في هذا العلم. وتناولنا في الفصل الثاني اشهر النظريات التي ترتكز على الفرد في تفسير الظاهرة الاجرامية، تلك النظريات التي ترى ان الجريمة غالياً ما تولد ولادة اكثر من احتمال

اكتسابها من البيئة. ولقد عرضنا في الفصل الثالث الجانب الآخر من النظريات المتعلقة باسباب الجريمة ودوافعها، والتي تحاول ان ترجع السلوك الاجرامي الى عوامل خارجية مثل الجماعة والمجتمع والبيئة المحيطة و بالفرد على اختلاف اشكالها. واما الفصل الرابع فقد جاء توضيحاً لعوامل اخرى لها علاقة بالجريمة، ولئن كانت هذه العوامل لا ترقى الى مستوى النظريات الا انها تؤثر تأثيراً ملحوظاً وهاماً في مسألة السببية للظاهرة الاجرامية.

وجاء الفصل الخامس والاخير عرضاً لاهم انواع الجرائم المختلفة، ونحن اذ تدرك تعدد انماط الجريمة وتباينها، نود لفت النظر الى اننا حاولنا قدر الامكان تبني اشمل التصنيفات، مؤكدين ان اختيارنا للنماذج الاجرامية في هذا الفصل جاء على سبيل المثال لا الحصر اولاً، ولاعتقادنا باهميتها ثانياً، واخيراً نقول : انا لم تستطع ان تمسح دمعة، فلا تكن سبباً في ذرف اخرى.

والله ولي التوفيق.

الدكتور محمـــود عقل

محتويات الفصل الأول

الفصل الاول:التعريف بعلم الاجرام وأساليب البحث التي يستخدمها ٩

(١) - الجريمة وعلم الاجرام ٩

(٢) - الجريمة ظاهرة اجتماعية تمتاز بالنسبية ١٣

(٣) - أساليب البحث في علم الاجرام ١٣

أ. اسلوب احصاء الجرائم ١٤
ب. الاحصاءات المتعلقة بظروف وخصائص المجرمين ١٦
ج. دراسة الحالة ١٨
د. دراسة المجرم في بيئته الطبيعية ١٩

(٤) - هوامش الفصل الاول ٢٢

الفصل الاول : التعريف بعلم الاجرام وأساليب البحث التي يستخدمها

(١) الجريمة وعلم الاجرام Crime and Crimonology

يكثر تداول الناس لكلمة "جريمة" Crime، ويطلقونها على انماط سلوكية عديدة ومتنوعة. ورغم التباين في نماذج التصرفات التي توصف بانها جرائم من قبل الناس بشكل عام، يبقى العامل المشترك بينها جميعاً انها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع. ولابد من الاشارة الى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، مما أدى الى عدم التوصل الى تعريف موحد وشامل يمكن ان تتبناه كل المجتمعات. ويعود ذلك في الدرجة الاولى الى ماتمتاز به الجريمة من نسبية وذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار عوامل الزمان والمكان(١). ولكن لا يمنع هذا من وجود مفاهيم تكاد تكون مشتركة فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي شغلت اذهان الباحثين والاناس العاديين على مر العصور.

وبالنسبة للمشرفين على ادارة اجهزة العدالة والمحامين، تعني الجريمة عملاً غير قانوني "illegal act"، وعند علماء الاجتماع sociologists تطلق على كل انماط السلوك التي تلحق اذى بالمجتمع وتكون بعيدة عن مبادئه ومتناقضة مع معاييره، وتشكل تهديداً لقيمه المقبولة. اما من الناحية الدينية فيكاد يرتبط مفهوم الجريمة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الذنب او الخطيئة " The sin". وما يميز الجريمة في كافة المجتمعات تقريباً انها تصرف تعاقب عليه اجهزة الضبط الرسمية باحدى العقوبات التي تتفق عليها القوانين واللوائح مثل الموت ، السجن، الغرامة المالية، الطرد من العمل او المهنة او الوظيفة، ثم فقدان الاهلية لشغل أي منصب من المناصب الحكومية وغير ذلك من العقوبات التي يضعها المشرعون المختصون مقابل الجرائم التي يرتكبها الافراد.

(٢) الجريمة ظاهرة اجتماعية تمتاز بالنسبية

تعتبر مسألة النسبية في الظاهرة الاجرامية على درجة عالية من الاهمية. ذلك لان الجريمة تختلف من مكان لاخر ومن زمان لاخر كذلك، سواء نظر اليها من الناحية القانونية او من الناحية الاجتماعية. فالقانون الجنائي criminal law ليس واحداً في كل المجتمعات، كما انه لا يظل ثابتاً على مر الزمن في المجتمع الواحد. ففي القرن الثامن عشر كان في بريطانيا على سبيل المثال ٢٢٢ مخالفة متنوعة يمكن ان تؤدي كل منها الى الاعدام، ومن بينها مخالفات بسيطة مثل قتل ارنب، او سرقة مبلغ بسيط من المال(٢). ولنا ان نتصور كذلك ان الكثير من القوانين المعمول بها الآن في مجتمعاتنا المعاصرة لم تكن موجودة في الأزمنة السابقة، ومثل ذلك القوانين المتعلقة بالهجرة والسفر، والحصول على الجنسية والحجر الصحي والتشريعات الخاصة بالشركات والمصانع وظروف العمل. وتبدو نسبية

Relativity الظاهرة الاجرامية واضحة اذا امعنا النظر في النظم القضائية المعمول بها حتى في الدولة الواحدة، ففي بعض الولايات الامريكية تتطلب القوانين ان يثبت اصحاب السيارات شهادات الملكية على الزجاج الامامي لسياراتهم في حين تمنع القوانين المعمول بها في ولايات اخرى ذلك ، كما ان الجرائم التي تقود مرتكبيها الى حبل المشنقة ليست واحدة في مجتمعاتنا الحاضرة.

أما من حيث علم الاجرام criminology فقد اختلف الباحثون في ايجاد تعريف موحد ومحدد له يمكن ان يكون عاماً وشاملاً. ويعود سبب الاختلاف الى ان المتخصصين criminologists في هذا المجال ينتمون الى خلفيات متباينه مثل علم النفس وعلم الاجتماع والقانون وغير ذلك. كما ويكثر التساؤل حول امكانية اعتبار "علم الاجرام" علماً بالمعنى الصحيح. اذ يرى البعض ان اساس العلم هو التوصل الى قواعد وقوانين مطلقه يمكن ان تنطبق في كل زمان ومكان، وبما ان علم الاجرام يدرس ظاهرة متغيرة حسب المقاييس الزمانية والمكانية، لذا فليس من الانصاف ان نسميه "علماً(٤). وبالمقابل يرى كثير من الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل وفي مقدمتهم علماء الاجتماع، ان الجريمة ظاهرة اجتماعية، ورغم ماتمتاز به هذه الظاهرة من عدم استقرار شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية كلها تقريباً، الا ان ذلك لايمنع من دراستها، وبحث كل مايتصل بها من ظواهر اخرى من اجل تفسيرها والوقوف على الدوافع الحقيقية لها، وذلك للوصول الى نتائج عامة تفسر مدى تأثير الظروف المختلفة على الظاهرة الاجرامية. ولابد من الاشارة الى ان الاخذ بالاسلوب العلمي في دراسة السلوك الانساني اصبح امراً لا يختلف فيه اثنان، وعلم الاجتماع شأنه في ذلك شأن سائر العلوم الانسانية، يتوخى الوصول الى الدوافع التي تختفي وراءها الظواهر الاجتماية والوقوف قدر الامكان على القوانين التي تحكم هذه الظواهر(٥)، فكيف اذا كان الامر يتعلق بالجريمة التي كانت ولاتزال تهدد قطاعات واسعة من افراد المجتمع. وبعد ان اوضحنا الى اي مدى يمكن اعتبار "علم الاجرام" علماً بالمعنى الصحيح، نورد بعض التعريفات لعلم الاجرام والتي تم اختيارها من بين تعريفات عديدة، ونحن اذ نفعل ذلك لانرى ان هناك افضلية بين تعريف وآخر، ولكن لضيق المجال الذي لايتسع لعرض كل التعريفات اولا ولعدم اثقال كاهل القارىء ثانياً اكتفينا بذكر اهم التعريفات على سبيل المثال لا الحصر :

١. يرى كالدويل Caldwell ان علم الاجرام هو العلم الذي "يدرس الظاهرة الاجرامية والمجرمين ويبين خصائصهم والبيئة التي نشأوا فيها والظروف العامة والخاصة التي دفعتهم لارتكاب جرائمهم"(٦).

٢. وفي نظر الدكتور محمود التوني القاضي، علم الاجرام "هو ذلك العلم الذي يبحث الجريمة من وجهة النظر النفسية للمجرم ومن ناحية الوراثة والبئية التي نشأ فيها، والاسباب التي دفعته الى اخلال التوازن بين الاقدام على ارتكاب الجريمة والاحجام عن ارتكابها"(٧).

٣. ومن جهة نظر الباحثان الدكتور يسر أنور علي والدكتوره آمال عثمان "علم الاجرام يعني دراسة الانحراف بحثاً عن اسبابه واصله ووسائله ونتائجه"(٨).

٤. وفي رأي "schrag" يرتبط علم الاجرام ارتباطاً وثيقاً بالنظرية، لذا فهو يرى ان علم الاجرام هو : "ذلك العلم الذي يحاول الوصول الى نظرية تفسر الظاهرة الاجرامية تفسيراً علمياً، وايجاد أنجع الطرق لتنظيم سلوك المجرمين من اجل تخفيف ايذائهم للاخرين، ثم تطوير الاجهزة المشرفة على ادارة دفة العدالة، بشكل يتمشى مع مقتضيات العصر"(٩).

٥. وبالنسبة لادوين سزرلاند ودونالد كريسي(١٠)، Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey. فان علم الاجرام يشمل ثلاثة اقسام رئيسية : "تحليل علمي للظروف التي توضع في ظلها التشريعات الجنائية، وهذا ما يدعى بعلم الاجتماع القانوني sociology of law، ثم تشخيص الامراض الجنائية ومحاولة فهم اسباب الجريمة، واخيراً ضبط الجريمة".

يستدل من التعريفات السابقة ان مجال علم الاجرام يكاد ينحصر في دراسة الجريمة والمجرمين، فمن حيث الجريمة يركز على دراسة اسبابها، انتشارها، انماطها ومدى تهديدها لافراد المجتمع، ثم امكانية ضبطها والوقاية منها، ومن حيث المجرمين فيتناول علم الاجرام صفاتهم، الظروف العامة والخاصة التي احاطت بهم، تركيبهم الجسماني، خصائصهم النفسية، واخيراً تأهيلهم واعادتهم ليمارسوا حياتهم العادية في المجتمع، صيانة لارواح الناس وحرصاً على ممتلكاتهم، وتحقيقاً لاكبر قدر ممكن من الاستقرار الاجتماعي. هذا ويضيف ادوين سزرلاند ودونالد كريسي مهمة جديدة يجب على علم الاجرام ان يضطلع بها وهي دراسة الظروف الاجتماعية التي توضع في ظلها القوانين الجنائية، وهذا يتمشى مع دعوة schrag والتي مفادها ان علم الاجرام لابد وان يدرس الاجهزة المشرفة على ادارة دفة العدالة ويعمل على تطويرها حسب مقتضيات العصر.

(٣) أساليب البحث في علم الاجرام

اختلفت اساليب البحث المستخدمة في دراسة الظاهرة الاجرامية وتعددت باختلاف الباحثين وتنوع وجهات نظرهم في هذا المجال. ولعل اهم ما تجدر الاشارة اليه هو عدم توصل المتخصصين الى منهج معين ومحدد يمكن ان يكون عاماً وشاملاً في كشف الظاهرة الاجرامية وبيان اسبابها والظروف التي احاطت بارتكابها، وذلك يعود :

اولاً وقبل كل شيء الى تعقيد هذه الظاهرة واختلاف انماطها. وتشابك الظروف المحيطة بها، وما يطرأ عليها من تغيير باختلاف الزمان والمكان. الا ان ذلك لايمنع من ان يلعب الادراك العام دوراً بارزاً في دراسة الجريمة وفهمها وتفسير اسبابها، ويقوم هذا المنهاج الشعوري(١١) " Common sense" الذي يتصل بالاتجاهات العامة اكثر من اتصاله بالتفسيرات العلمية الدقيقة على جمع وتنظيم وتحليل البيانات والمعلومات التي يفترض ان تكون ذات دلالة هامة، وهذا ما يبدو

واضحاً في كتابات علماء التاريخ الحضاري والانتروبولوجيا الثقافية، حيث يدرك هؤلاء وغيرهم مدى الاستقرار الذي يسود المجتمع، ويصورون مظاهر الامن والطمأنينة التي ينعم بها الناس في كتاباتهم، كما انهم يشيرون الى مظاهر وانماط وعوامل النماذج السلوكية المعادية للمجتمع. كما ويصبح الجمهور عالماً بالمجتمع واعماله وسياساته ويلمس بدرجات متفاوته الاثار المترتبة على انحراف ابنائه، وكثيراً ما يوظف ابناؤه ميكانزمات الدفاع عن مجتمعهم ضد الخارجين عن اعرافه وتقاليده.

وأهم ما يؤخذ على هذه الطريقة القائمة على الادراك والشعور العام، انها ليست منهجاً علميا منظما بقدر ماهي احساس عام لدى افراد المجتمع. ولقد طور المتخصصون في هذا المجال مناهج عديدة ومتباينة وهي اكثر دقة من الشعور العام، ولئن كان من الصعوبة بمكان تناول جميع المناهج المستخدمة في علم الاجرام، الا اننا نرى ان اختيار اكثر الاساليب شيوعاً قد يفي بالغرض، مع الاشارة الى انه ستتضح طرق اخرى عديدة من خلال عرضنا لنماذج متباينة من ابحاث ودراسات المتخصصين في الفصول القادمة.

أ- اسلوب احصاء الجرائم

يعتبر هذا الاسلوب من اكثر الاساليب انتشاراً لدراسة الوضع الاجرامي للمجتمع، كما انه من الاساليب التقليدية في دراسة الجريمة. ويقوم هذا المنهج اساساً على احصاء عدد الجرائم بمختلف انواعها خلال فترات زمنية متتالية، كما ويجري احصاؤها في الاماكن المختلفة داخل المجتمع نفسه. وقد استخدم بعض علماء الاجرام هذا الاسلوب لتوضيح العلاقة الوثيقة بين عدد الجرائم وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها افراد المجتمع، كما استخدم من قبل اخرين لبيان مدى تأثير ازدحام السكان في احياء معينة داخل المدن الكبرى على ارتفاع منسوب الظاهرة الاجرامية(١٢). واهم اوجه النقص التي يعاني منها هذا الاسلوب هي :

١. نقص الاحصاءات التي يعتمد عليها الباحث في هذا المجال، ذلك لان الجهات الرسمية التي تقوم باحصاء الجرائم المتنوعة مثل دوائر البوليس والمؤسسات القضائية وغيرها من مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية لا توجد في كثير من الاماكن وخاصة في القرى النائية، كما ان عددها داخل المدن قد لا يكون كافياً، وبالتالي فانها لاتستطيع ان تقوم بحصر كل الجرائم داخل المجتمع .

٢. ان النتائج التي يحصل عليها الباحث من استخدام هذه الطريقة لا تعبر تعبيراً دقيقاً وصادقاً تماماً عن الوضع الاجرامي الحقيقي في المجتمع "Criminal Situation" وذلك للاسباب التالية(١٣):

أ ـ يرى بعض الضحايا ان لم يكن الكثيرين منهم ان الجرائم التي ارتكبت ضدهم تافهة ولاتستحق علم الجهات المختصة بها، وذلك مثل حالات السرقة البسيطة، اذ كثيراً ما ترى الضحية ان اعلام السلطات عبارة عن مضيعة للوقت.

ب ـ هنالك جرائم تحصل عادة في الخفاء ولايمكن للبوليس ان يكتشفها ويضعها في سجلاته الا بصعوبة بالغة لانها تكون محاطة بسرية تامة، وذلك مثل جرائم الرشوة، الاجهاض، هتك العرض ... وغير ذلك من الانماط الاجرامية التي تشبه في طبيعتها الجرائم المذكورة هذه.

ج ـ قد لايلجأ الضحية الى اعلام الجهات المختصة خوفاً من تهديد المجرم، واحيانا لا تصل بعض الجرائم لدوائر البوليس لان ذلك يتنافى مع تقاليد المجتمع او شهرة اهل الضحية، ومثال ذلك جرائم العرض.

د ـ هنالك الكثير من الجرائم يتم تسويتها دون علم الاجهزة الرسمية وذلك عن طريق تدخل ذوي الجاه من القادة المحليين او كبار السن، حيث يقوم هؤلاء بالتوفيق بين المجرم والضحية، وكثيراً ما تكون مثل هذه الجرائم غير مثبته في السجلات الرسمية.

هـ ـ قد يلجأ رجال البوليس احياناً الى التستر على بعض الجرائم وذلك حتى لا تبدو مناطق اختصاصهم غير آمنة امام المسؤولين الأعلى منهم مرتبة.

و ـ لا تتضمن الاحصاءات الرسمية الجرائم التي تعرض على القضاء، وتصدر فيها احكام بالبراءة، اذ قد يحدث ان يعجز الضحية عن اقامة الدليل الكافي ضد المتهم، ويصدر حكم ببراءة المتهم رغم كونه مجرما.

جدول احصائي يبين مقارنة بين سجلات البوليس الرسمية وسجلات مكتب ابحاث العلوم الاجتماعية في واشنطن العاصمة. عينة البحث مكونة من ١٠٠٠ من السكان اعمارهم ١٨ فما فوق، العام ١٩٦٧م.

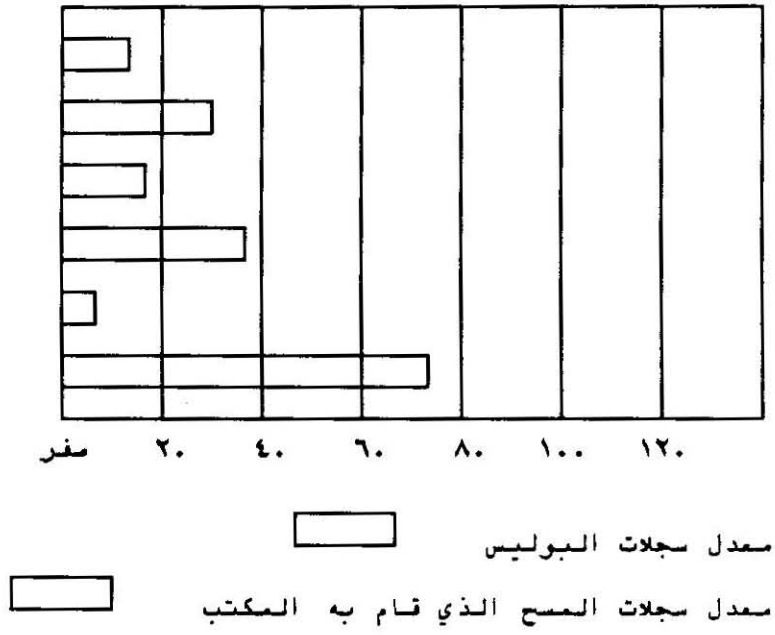

Source : Alfred A. Knopt, Inc, First Donald Light, JR, and Suzanne Keller, Sociology, edition, Newyork, 1975. P.338

٣. يكاد يقتصر هذا الاسلوب على بيان العلاقات اكثر من تفسير الاسباب، فهو على سبيل المثال يكشف لنا ارتفاع نسبة الاجرام في الجو الحار دون ان يبين اسباب ذلك(١٤)، فهل ارتفاع درجة الحرارة يؤثر في اخلاق الناس وامزجتهم وطريقة تعاملهم فيصبحوا اكثر استعدادا لارتكاب الجرائم، ام ان هنالك اثار اخرى للجو الحار تؤدي الى ارتفاع نسبة الجريمة؟

ب- الاعتماد على الاحصاءات المتعلقة بظروف وخصائص المجرمين

يعتمد هذا الاسلوب على مقارنة خصائص المجرمين والظروف المحيطة بهم والمؤثرة عليهم، بخصائص غير المجرمين والظروف المتوفرة لهم. ومثال ذلك ان يقوم الباحث بحصر عدد السارقين الفقراء ومقارنتهم بعدد الفقراء غير السارقين وذلك لمعرفة مدى تأثير عامل مثل الفقر على ارتكارب جريمة السرقة. فاذا دلت النتائج على وجود خاصية مثل الفقر وانتشارها بشكل واسع بين السارقين

فان ذلك يشير الى ان الفقر من العوامل الهامة في احداث جريمة السرقة(١٠)، وهكذا في غير ذلك من الخصائص والظروف المحيطة بالمجرمين وغير المجرمين.

ومن اهم العيوب التي تتمثل في هذا الاسلوب مايلي :

١. صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بالمجرمين وحدهم، والحقيقة هي ان المعلومات التي بين ايدينا عن المجرمين هي في حد ذاتها عن المجرمين الذين اودعوا السجن، وهؤلاء لايمثلون كل انماط وطبقات المجرمين، ولئن كانت هذه الصعوبة تكاد تكون عامة في كافة الطرق المتبعة في دراسة الجريمة، الا انها اكثر ما تكون بارزة في هذا الاسلوب بالذات.

٢. لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على دقة وصحة المعلومات الخاصة بالمسجونين، فهي غالباً ما تكون موضع شك من نواحي عديدة . فظروف السجين من حيث العمر والجنس والنوع يمكن تحديدها بدقة الى حدما، ولكن الظروف العائلية الاخرى، واخلاق الابوين والبيئة التي عاش فيها قبل دخوله السجن ... كل ذلك لايمكن الاطمئنان له بسهولة. ومن الواضح هنا ان دقة المعلومات التي يدلي بها السجين وصحتها تعتمد الى حد كبير على الثقة بينه وبين الباحث، كما ان الاخطاء الناشئة عن الذاكرة او التفسير المتعمد او غير المقصود تضيف الى محاذير الاعتماد على المعلومات التي تؤخذ من المسجونين.

٣. عندما نقارن عينات المسجونين مع عينات من السكان خارج السجن، فاننا نفعل ذلك مفترضين ان عينات السكان خارج السجن لاتشمل اياً من المجرمين، وهذا امر غير صحيح تماماً من الناحية العلمية. فاذا سلمنا بان المسجونين لايمثلون كل المجرمين فانه يصح القول ان السكان خارج السجن لايمكن اعتبارهم جميعاً غير مجرمين، فليس غريباً والحالة هذه ان تتضمن العينة التي يفترض انها تمثل الاسوياء بعض المجرمين الذين نجحوا في الافلات من قبضة العدالة لانهم، ربما يكونوا اكثر ذكاء من غيرهم من المجرمين الذين القي القبض عليهم، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان اقل المجرمين ذكاءً اكثرهم وقوعاً في قبضة العدالة.

٤. لايكشف هذا الاسلوب الاسباب الحقيقية للجريمة بقدر ما يكشف العلاقة بين نمط اجرامي معين وتوفر ظرف او ظروف خاصة، وهو بذلك مثل سابقه من هذه الناحية لايعطي التفسير الكافي لاسباب الجريمة، فاذا دلت مقارنة ظروف المجرمين بظروف غير المجرمين على ان اجرام القادمين من اسر متصدعة "Broken Families" بسبب الطلاق او الهجر او الموت يكون اعلى منه بين القادمين من اسر غير مصدوعة، فان التساؤل عن عدم انحراف البعض(ان لم يكن الكثير) من الاطفال القادمين من اسر متصدعة يظل قائماً.

ج- دراسة الحالة

يمتاز هذا الاسلوب عن سابقيه بانه يسمح بالتوصل الى نتائج ادق فيما يتعلق بتحديد الاسباب الحقيقية للظاهرة الاجراميه. والحالة موضوع البحث او الدراسة يمكن ان تكون الفرد المجرم او اي نمط من انماط السلوك الانحرافي. وفي الحالة الاولى يقوم الباحث بدراسة المجرم من كافة النواحي، والبحث في شتى جوانب حياته دون الاقتصار على خاصيه معينة او ظرف محدد كما هو الحال في اسلوب مقارنة المجرمين بغير المجرمين. فالميزه التي تعطي هذا الاسلوب افضلية على سابقة هي انه لايقتصر على كشف الصفات والظروف التي تنتشر ويكثر تواجدها لدى طائفه معينه من المجرمين بل يهدف الى دراسة المنحرف دراسة عميقة وكشف الظروف الخاصة والعامة التي احاطت به، وتحديد العلاقة بين هذه الظروف وبين ارتكابه للجريمة. كما انه يحاول ان يتعرف على الدوافع الاساسية للجريمة ثم تحديد العوامل التي ادت الى انزلاق فئات معينة من الناس نحو الجريمة. ولاتستبعد هذه الطريقة الرجوع الى الاحصاءات، ولكنها تختلف عن الطرق الاحصائية في ان الفرد هو وحدة الدراسة، ومن الامثلة على ذلك ما قامة به "هيلي"(١٧) "Healy" في دراسته المشهورة للمنحرفين، وذلك عن طريق فحص اسرة الطفل المنحرف، وتاريخ تطوراته، ودراسة بيئية المنزليه، ووحدة الجيرة التي كان يعيش فيها ويختلط مع ابنائها، كما انه لجأ الى استخدام المقاييس الجسمانية والنفسية واجراء الفحوص الطبية والعقلية، وقد توصل "هيلي" "Healy" الى تأكيد العوامل النفسية مثل عدم الاستقرار واندفاع المراهقة، والحقد على المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ثم الاكتئاب وعدم الاستقرار العاطفي والاضطرابات العقلية وغير ذلك من الامور التي تلعب دوراً خطيراً في انحراف الاطفال وتحديد مجرمي المستقبل.

اما في حالة اتخاذ نمط اجرامي معين موضوعاً للبحث والدراسة فان الهدف غالباً ما يكون الوصول الى تعميمات يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بهذا النمط كالادمان على المخدرات مثلاً. وفي مثل الحالات هذه يتوجه الباحث بفروض معينة لتفسير نماذج محددة من السلوك الانحرافي، ولابد من تعريف مبدئي للسلوك المراد دراسته، ثم بوضع تفسير افتراضي لمثل هذا السلوك، ويقوم الباحث بعد ذلك بدراسة نموذج السلوك الانحرافي الذي هو موضوع الحالة لمعرفة ما اذا كان الفرض يتناسب مع الحقائق المتعلقة بهذه الحالة، وقد تعاد صياغة الفروض وقد يعاد تعريف السلوك موضوع البحث كذلك اذا لم تناسب الفروض الحقائق التي تم التوصل اليها، ويحصل التأكيد العلمي عندما يقوم الباحث بفحص عدد معين من الحالات بهذه الطريقة، ولابد ايضاً من معاودة فحص الحالات الموجودة خارج نطاق التعريف للتأكد من ان الفروض النهائية والتي ثبت صدقها لا تنطبق على هذه الحالات الموجودة خارج نطاق التعريف هذا. وهذه الخطوة ضرورية لانها تتمشى مع الفكرة الاساسية في البحث والتي مؤداها ان التعميم العلمي يتكون من اوصاف تظهر دائماً مع الظاهرة موضوع البحث وتختفي باختفائها. ولقد استخدم لندسمث (١٨) "Lindesmith" هذه الطريقة في محاولة لدراسة الادمان على

المخدرات، والوصول الى تعميمات تتعلق باسباب الادمان. ومن ميزات هذه الطريقة انها تجمع بين دراسة الحالة الفردية للمجرم وطريقة الاختبار الاحصائي لخواص وظروف المجرمين، لانها تقوم اساساً على فحص الحالات الفردية للاجرام عن طريق صياغة فروض وتعديلها، وتختلف عن دراسة الحالة الفردية للمجرم بانها ليست دراسة عميقة شاملة للفرد المنحرف، كما انها تختلف عن الطريقة الاحصائية في انها تحاول ان تذهب الى ابعد من الاتجاهات الاحصائية في التفسير النظري لدوافع الجريمة، وقبل ان نختتم الحديث عن منهج دراسة الحالة ومدى استخدامه في دراسة الظاهرة الاجرامية لابد من التأكيد على مايلي :

١- من الصعوبات العملية الاساسية التي تتعلق بتطبيق هذا الاسلوب، انه يحتاج الى حشدٍ من الفنيين والمتخصصيين في مجالات عديدة، خاصة عندما تكون الحالة موضوع البحث هو الفرد المجرم، اذ لا بد من الاستعانة بالاطباء والانثروبولوجيين الفيزيقيين والباحثين الاجتماعيين والمحللين النفسيين وذلك لدراسة الانسان المجرم دراسة عميقة ووافية من كافة النواحي، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الانسان كائن معقد التركيب من نواحي عديدة، ادركنا مدى حاجتنا الى ماسبق ذكره من ذوي الاختصاص والاخصائيين.

٢- يعتبر هذا الاسلوب مكلفاً من عدة نواحي، فهو يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد والمال، وقد يكون من الصعب تبنيه من قبل الجهات التي لاتستطيع تحمل هذه التكاليف المترتبة على الحاجة الماسة الى الحشد من ذوي الخبرة والاختصاص الذين مر ذكرهم في البند الاول(١٩).

٣- وبالرغم مما يعترض هذا الاسلوب من صعوبات فان الكثير من المجتمعات المتطورة اخذت به خاصة في دراسة الجرائم الخطيرة، وليس ادل على ذلك من اشتراك الطبيب الشرعي والباحث النفسي والاخصائي الاجتماعي والمعامل الجنائية والمختبرات وغيرهم من ذوي الكفاءة جنباً الى جنب مع اجهزة القضاء من اجل الوقوف على الاسباب الحقيقية التي دفعت المجرم لارتكاب جريمته قبل اصدار الحكم النهائي، اما مسألة توسيع نطاق استخدام هذا المنهج من الناحيتين الكمية والكيفية فتبقى مسألة نسبية تختلف من مجتمع لاخر حسب ظروفه وامكاناته وفلسفة العقوبة التي يتبناها في تشريعاته الجنائية.

د- دراسة المجرم في بيئته الطبيعية

يرى فريق من الباحثين، خصوصاً اولئك الذين كانوا على اتصال دائم مع المجرمين في حياتهم اليومية والعادية، ان المجرمين لا يكونوا طبيعيين، كما انهم لايبدون على حقيقتهم اذا كانوا في دوائر الضبط الاجتماعي Social Contrtol وخاصة الرسمية منها مثل مراكز البوليس والسجون. وهذا

يعني انه يجب على الباحث ان يجتمع بهم ويعيش معهم كواحد منهم، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث ان يقوم بتسجيل ملاحظاته عنهم ويقف عن كثب على انماط تصرفاتهم وطريقة تفكيرهم والوسائل التي ينفذون بها جرائمهم، وهذا يؤدي بدوره الى فهم وتفسير نماذج سلوكهم الاجرامية. ومما لاشك فيه ان هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على معلومات صحيحة وقيمة لانها مأخوذة من مصدرها الطبيعي والاصلي، ولكن اجراءات التطبيق العملي المتعلقة بهذا الاسلوب على غاية من التعقيد والصعوبة لدرجة انها تجعل استخدامه محدودا جداً ان لم يكن مستحيلاً في كثير من الاحيان(٢٠).

ومن ابرز هذه الصعوبات مايلي :

١. قليل من الباحثين لهم القدرة على التصرف كمجرمين، وقد يتطلب الامر احيانا السكوت عن ارتكاب جرائم معينة او بعض المشاركة في ارتكابها، وذلك خوفاً ان ينكشف امر الباحث، ويحصل هذا عندما يخفي الباحث هدفه الحقيقي من العيش مع زمر المنحرفين والمجرمين، ومثال ذلك ان يضطر الباحث في بعض الاحيان الى تدخين الماريوانا ليخفي امره عن افراد العصابه.

٢. قد يتعرض الباحث الى اخطار جسيمة في استخدام هذا الاسلوب الذي يقوم اساساً على الملاحظة بالمشاركة والاندماج مع المبحوثين، فكثيراً ما تكون حياة الباحث في خطر، خاصة اذا كان يعيش مع افراد احدى العصابات التي تحترف الاجرام.

٣. تحتاج هذه الطريقة الى وقت طويل وتكاليف باهظة على النطاقين الفني والمادي، اذ انه ليس من السهل ان يتعرف الباحث في وقت قصير على جميع الحقائق المتعلقة باجرام المبحوثين.

٤. في الحالات التي يتعدد فيها الملاحظون الذين يعيشون مع المنحرفين، يجد الباحث الذي يشرف على تنفيذ البحث صعوبة في التوصل الى نتائج محددة ونهائية، وذلك لان كل ملاحظ يقوم بتسجيل ملاحظاته حسب فهمه لها وحسب تدريبه ومستواه الثقافي والنفسي ... الخ. لذا يجد المشرف على البحث نفسه امام اراء الملاحظين التي غالباً ما تمتاز بالتباين في كثير من الاحيان، وهذا يؤثر بدوره على التفسير الحقيقي لتصرفات المنحرفين ويؤثر على النتائج النهائية للبحث(٢١).

٥. يرى البعض ان الاندماج مع جماعة معينة والعيش معها بغرض دراستها دون علم تلك الجماعة يتعارض من الناحية المبدئية مع اخلاقيات البحث العلمي، والباحث الذي يستخدم هذا الاسلوب دون ان يعلم المبحوثين مسبقاً عن اهداف اقامته معهم انما يتجاوز بعض الاخلاقيات التي يجب مراعاتها في البحث رغم انه يقوم بمخاطرة قد تكلفه الكثير من اجل خدمة العلم والمجتمع(٢٢).

ومما لاشك فيه ان هذه الطريقة رغم نقائصها تساعد في الكشف عن العوامل الحقيقية للظاهرة الاجرامية خاصة اذا كان الباحث مدربا تدريبا كافيا على العيش مع المنحرفين والمجرمين، واذا استطاع بذكائه ان يقف على الطريقة التي يفكر بها المجرمون والدوافع التي تجعلهم يرتكبون جرائمهم، الا ان الاخطار المترتبة على استخدامها تحول دون انتشارها، ويكاد يقتصر استخدامها على اجهزة المراقبة والمخابرات ومكافحة التهريب، وتستخدم احيانا في الكشف عن بعض الجرائم الموجهة ضد النظام الرسمي القائم مثل التهرب من دفع الضرائب والجرائم السياسية.

واخيراً وقبل الانتهاء من الحديث عن اهم الاساليب المتبعة في علم الاجرام، لابد من الاشارة الى ان كل الاساليب التي سبق عرضها، لها مكان في دراسة وتفسير السلوك الاجرامي، وان انواع الجرائم التي تسود مجتمعا ما تحدد الى درجة كبيرة الاسلوب المتبع في دراستها، كما أن انماط السلوك الاجرامي تتغير وتختلف من مجتمع لاخر، وبين فترة زمنية واخرى حتى داخل نفس المجتمع، ولا بد وان تظهر انواع جديدة من الجرائم، ولابد كذلك من ان يطور المجرمون اساليب جديدة في ارتكاب جرائمهم، ويترتب على ذلك تطور مناهج البحث وتنوعها لتواكب تطور الجريمة واساليب ارتكابها، حتى يتسنى اكتشاف اسبابها وحماية المجتمع من شرورها ورسم الخطط للوقاية منها، واذا اعتبرنا ان الجريمة مثل جرثومة المرض، فانه يمكن القول ان منهجاً واحداً معيناً لايصلح لدراسة كل انواع الجرائم، وان عاملاً منفرداً لايمكن ان يفسر السلوك الاجرامي كله، تماماً كما لاتصلح نظرية جرثومة المرض لتفسير كل الامراض التي تصيب الافراد، ولايصلح علاجاً واحداً مهما كان نوعه لعلاج كل الامراض، وهذا يعني تطوير اساليب ومناهج جديدة تعمل بشكل متكامل حتى يمكن الوقوف على العوامل الحقيقية التي تختفي وراءها الظاهرة الاجرامية(٢٢).

(٤) هوامش الفصل الاول

1. Hassim Solomon, Community Corrections, Holbrook Press, Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1976.

2. Martin R. Haskell and lewis yablonsky, Crime and Delinquency, lishing company, chicago, 1978, P.4.

3. Gerhard and Jean Lenski, Human Societies: An Introduction to Macrosociology, Fourth Edition, Mc. Graw-Hill, Inc, New 1982, P. 412.

4. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، مبادىء علم الاجرام، ترجمة ومراجعة اللواء محمود السباعي والدكتور حسن المرصفاوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص.١٤٤ .

5. د. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، الطبعة السادسة، مكتبة وهبه، القاهرة ، سنة ١٩٧٧م.

6. Caldwell, Criminology, New York, 1956, P.3.

7. د. محمود التوني القاضي، علم الاجرام الحديث، مكتبة الانجلو المصريه، ١٩٦٠م ، ص. "٤"

8. د. يسر انور علي ، د. أمال عثمان ، الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م . ص. ٤٠

9. Paul F Cromwell, Jr, and Others, Introduction to Juvenile Delinquency, West Publishing Co, New York, 1978, P.2.

10. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، نفس المصدر. ص "٥".

11. المرجع السابق .

12. د. عمر السعيد رمضان، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.

13. Donald Light, JR, and Suzanne Keller, Sociology, Alfred A.Knopt, Inc, First Edition, New York, 1975, P. 337.

14. Paul F. Cromwell, Jr, and Others, OP cit.

15. د. عمر السعيد رمضان، دروس في علم الاجرام، نفس المصدر.

16. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, OP cit.

17. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي ، نفس المصدر. ص "٨٥".

18. المرجع السابق . ص "٨٧"

19. د. عبد الباسط حسن، نفس المصدر.

20. د. عمر السعيد رمضان، نفس المصدر.

21. Herbert J. Rubin, Applied Social Research, Bell & Howell Company, Columbus, Ohio, 1983.

22. Ibid.

23. ادوين سنرلاند ودونالد كريسي، نفس المصدر.

محتويات الفصل الثاني

الفصل الثاني : العوامل المفسرة للظاهرة الاجرامية ٢٧

المجموعة الأولى ـ النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى الفرد ٢٩

(١) نظرية الارواح الشريرة في تفسير الظاهرة الاجرامية ٢٩
(٢) نظرية المدرسة الكلاسيكية ٣٠
(٣) التفسيرات الفسيولوجية للسلوك الاجرامي ٣١
أ) المدرسة الوضعية الايطالية
ب) آراء لومبروزو
ج) دراسات اخرى في التركيب الجسماني والجريمة
د) العلاقة بين الكروموزومات الذكرية والجريمة
هـ)تفسير ماتزا لانماط السلوك الاجرامي

(٤) مدرسة التحليل النفسي في تفسير الجريمة ٣٨
(٥) نظرية التعزيز في تفسير السلوك الانحرافي ٤٣
(٦) نظرية المخالطة الفارقة ٤٤
ـ تقييم نظرية سذرلاند

(٧) اضطرابات الشخصية وعلاقتها بالاجرام ٤٧
أ) القدرات العقلية والجريمة
ب) خصائص شخصية المجرم
ج) شخصيات المجرمين
١ـ المجرم العادي
٢ـ المجرم بالصدفة
٣ـ المجرم السيكوباتي
٤ـ المجرم المختل عقليا
(٨) هوامش الفصل الثاني ٥٠

الفصل الثاني : العوامل المفسرة للظاهرة الاجرامية

تعتبر دراسة العوامل المسببة للسلوك الانحرافي من الامور الاساسية في علم الجريمة والانحراف. ومما لاشك فيه ان محاولة فهم الاسباب المؤدية الى الفعل الاجرامي والسلوك الانحرافي قد تحدت عقول الباحثين في كل الامم المتحضرة والغير متحضرة عبر التاريخ الانساني الطويل، ولاتزال الدوافع الحقيقية للجريمة موضع اهتمام ودراسة المتخصصين في مجال العلوم الانسانية المختلفة، كما ولايزال التباين في وجهات النظر قائماً حول هذه المسألة، وقبل الخوض في النظريات التي تحاول ان تجيب عن التساؤلات المتعلقة بدوافع الجريمة لابد من ملاحظة مايلي :

١. انه لاتوجد نظرية بمفردها تستطيع ان تفسر كل انماط السلوك الاجرامي، ويترتب على ذلك ان نماذج الانحرافات المختلفة تتطلب غالباً تفسيرات متباينة، فالذي يعاني من السيكوباتية الجنسية، والذي يرتكب جريمة السطو، والشاب الذي ينتمي لاحدى العصابات ويمارس العنف غير المشروع، كل هؤلاء لايمكن ان يظهروا من نفس البيئة والخلفية(١)، وبالتالي لايمكن ان تكون الاسباب التي تدفعهم لارتكاب جرائمهم المختلفة متشابهة.

٢. ان الترابط بين العوامل التي تدفع الفرد الى ارتكاب جريمة ما، ليس بالضرورة ان يكون ترابطاً سببياً، فاذا كان على سبيل المثال اكثرية المجرمين المنحرفين يأتون من بيوت متصدعه فذلك لا يعني بالضروره ان كل بيت يعانى من تصدع اجتماعي يجب ان يزود المجتمع بمجرمين او منحرفين، وبنفس الطريقة كذلك اذا كان الفقر من العوامل المؤدية الى السرقة فلا يعني ذلك ان كل فقير يجب ان يرتكب جريمة السرقة.

٣. يجب عدم الخلط بين العوامل الاساسية والعوامل الثانوية في دراسة الظاهرة الاجرامية، فالحاجة الى مرشدين اجتماعيين، وافتقار المؤسسات الى التسهيلات والامكانيات تعتبر من العوامل الثانوية اذا ما قورنت بالفساد الاجتماعي والانحلال الخلقي الذي يعتري الاسرة والتي يمكن تصنيفها ضمن العوامل الاساسية(٢).

يتضح مما سبق ان البحث عن نظرية شاملة لتفسير السلوك الاجرامي هو عمل غير منتج، ذلك لاننا اذا اردنا تحليل النماذج الاجرامية لمعرفة الاسباب التي ادت اليها فانه من الصعب جداً ان لم يكن من المستحيل تناولها دفعة واحدة. ان الجريمة شأنها شأن المرض فالحصبة وانفصام الشخصية والبرانويا وسرطان الرئة وكسرالساق والانفلونزا، كلها تشترك في كونها امراضاً ولكنها تختلف في اسبابها واعراضها وفي علاجها كذلك، واذا اردنا ان نخطو خطوات ايجابية نحو الوقاية من الجريمة

وحماية افراد المجتمع منها فلابد من دراسة كل نمط اجرامي بشكل منفصل لان التفكير في الجريمة كأنها كل لايتجزأ يبقى امراً دون جدوى(٢).

فنحن والحالة هذه نجد انفسنا امام سيل من الاراء المتعددة والمتباينة في تفسير الظاهرة الاجرامية مما يترتب عليه استحالة عرض كل هذه النظريات والاراء، لذا رأينا ان نقسمها الى مجموعتين كبيرتين لتسهيل الدراسة والبحث لا على سبيل العد والحصر.

المجموعة الاولى :

وتشمل النظريات التي تحاول ان تفسر الجريمة بالرجوع الى عوامل داخلية مثل بنية المجرم الجسمانية وصفاته البيولجية الموروثة، ومزاياه العقلية والنفسية.

المجموعة الثانية :

وتشمل النظريات التي تحاول ان تعزو الجريمة ودوافعها الى المجتمع نفسه او الانظمة السياسية القائمة، اي انها تحاول البحث عن عوامل خارجية لفهم السلوك الانحرافي، ومن اهم التساؤلات التي تشكل المحور الذي تدور حوله هذه المجموعة من النظريات مايلي:

أ ـ لماذا ترتفع نسبة الاجرام في مجتمع ما اكثر من ارتفاعها في غيره من المجتمعات .

ب ـ لماذا ترتفع نسبة اجرام جماعة معينة في مجتمع ما اكثر من ارتفاع نسبة اجرام الجماعة ذاتها في مجتمع اخر.

ج ـ لماذا ترتفع نسبة نموذج اجرامي معين في مجتمع ما اكثر من ارتفاع نسبة نفس هذا النمط من الجريمة في مجتمعات اخرى.

إن مثل هذه التساؤلات يمكن الاجابة عليها من قبل النظريات التي صنفت في المجموعة الثانية والتي يمكن اعتبارها نظريات مستقاه من تحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى(٤) "Macro - Sociological Theories" تبحث عن الجريمةكما تراها كامنة في مثل هذه الاشكال من التجمعات البشرية. وسنحاول في الفصول القادمة شرح وتحليل وتقييم أهم النظريات في المجموعتين.

المجموعة الاولى : النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى الفرد

(١) نظرية الارواح الشريرة في تفسير الظاهرة الاجرامية The Demon Theory

تعتبر النظريات التي تفسر السلوك الاجرامي بانه ناجم عن روح شيطانية شريرة كامنة في الانسان المجرم نفسه من اكثر النظريات التي كانت مقبولة عبر التاريخ في كثير من المجتمعات الانسانية. ولاتزال بقايا هذه النظريات ومفاهيمها راسخة في اذهان الكثيرين من الناس في انحاء عديدة من العالم. وحسب هذه النظرية فان الانسان الذي يفشل في التكيف مع تقاليد وعادات وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه يعتبر مملوكاً او مسكوناً بالشياطين والارواح الشريرة. ويبدو واضحاً انه لم يكن هنالك اي تفريق بين الجريمة والذنب حسب مفاهيم هذا الاتجاه، فالمسيء كان ينظر اليه كأنه عدو للناس الذين يعيش معهم وعدو للآلهة في آن واحد، وان الارواح الشريرة هي التي سيطرت على روح الفرد وملكت ارادته واجبرته على ارتكاب الافعال الاجرامية، وخلال العصور الوسطى، وعندما سيطرت المسيحية على حياة الانسان الغربي، اخذت هذه النظرية بالانتشار ولاقت المزيد من القبول خاصة في اوروبا لانها تتفق مع مفهوم "الذنب الاصلي" "Original Sin" في الديانة المسيحية(٥). ولاشك ان نظرية الارواح الشريرة هذه كان لها آثارها على القوانين والشرائع التي تتبعها المحاكم وتسير عليها اجهزة العدالة الاوروبية انذاك، وعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت لائحة اتهام رسمية في احدى المحاكم البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر تنص على ان المتهم حرض وشجع على ارتكاب جريمته من قبل الشيطان، وانه قام بفعله الاجرامي مدفوعا بالارواح الشريرة التي تسكن روحه وتسيطر على ارادته، وفي الولايات المتحدة الامريكية اعلنت محكمة العدل العليا في احدى الولايات عام ١٨٦٢م ان العمل الشرير ينبع من اغواء الشيطان للناس وافساده لهم(٦) ويبدو ان هذا الاتجاه في تفسير السلوك الاجرامي لم ينته الى غير رجعه، ففي التاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٧٢م، خاطب البابا آلاف الناس في مدينة روما قائلاً(٧).

> "ان الشيطان يسود تجمعات بشرية كثيرة وكذلك مجتمعات باسرها متمثلاً في الاباحية الجنسية والمخدرات والخلل في العقيدة، ونحن كلنا تحت سيطرة الشيطان القاسية المظلمة. ان الشيطان هو امير هذا العالم، وانه العدو رقم واحد".

وقد خاطب اولئك الذين يشكون في وجود الشيطان قائلاً:

"ان هذا المخلوق المزعج الشرير موجود حقاً"

وقبل الانتهاء من الحديث عن نظرية الارواح الشريرة لابد من الاشارة الى ان هذه النظرية لم تلق قبولاً لدى الباحثين والمتخصصين الاجتماعيين، اذ يعتقد هؤلاء ان هذه النظرية غير مستندة الى ادلة علمية دقيقة يمكن تحليلها وفحصها، وانما تقوم في اساسها على وجوب التسليم بامور غيبية يصعب اختيارها ودراستها. وعلى اية حال فان تفسيرات رجال الدين المتواصلة في هذا المجال، بالاضافة الى انتشار العديد من الافلام والقصص والبرامج التلفزيونية التي تحاول ابراز الدور الذي تلعبه الارواح الشريرة في ارتكاب الجريمة، علاوة على الدور الذي تلعبه الاساطير والخرافات في ثقافات بعض الشعوب، كل ذلك يجعل هذا الاتجاه في تفسير الجريمة ماثلاً باستمرار في اذهان الناس على مر الزمن.

(٢) نظرية المدرسة الكلاسيكية في تفسير الجريمة
The Classical Theory of Criminology

سبق وان ذكرنا ان النظرية التي تحاول تفسير الظاهرة الاجرامية بانها تعود لارواح شريرة شيطانية تسيطر على ادراك الفرد وارادته لم تلق التأييد التام من قبل الباحثين في علم الاجرام. وهذا بدوره دفع الكثير من الباحثين الذين لم يسلموا بكل ما جاءت به تلك النظرية الى البحث عن عوامل اخرى تختفي وراءها الظاهرة الاجرامية. ويعتبر سيزار بكاريا، "Cesare Beccaria" من الذين حاولوا ايجاد تفسير للجريمة يستند على اساس فلسفي محض، كما انه يعتبر مؤسس مايعرف اليوم باسم "المدرسة الكلاسيكية في علم الاجرام"(٨).

يذهب بكاريا في نظريته الى ان السلوك الذي يشكل خطر اعلى المجتمع يجب ان يمنع، وان العقوبة يجب الا تكون قاسية جداً اكثر من الحد اللازم لردع الاشخاص ومنعهم من ارتكاب جرائمهم، وانه لفي غاية الاهمية ان يعرف الفرد مقدماً مقدار العقوبة التي تقع عليه اذا ارتكب جريمة ما، ومقدار العقوبة التي تقع عليه اذا ارتكب غيرها من الجرائم. ويترتب على ذلك معرفة الفرد المسبقة نوع ومقدار العقوبة التي يفرضها القانون مقابل ارتكاب اي نوع من الجرائم، وهذا بدوره يؤدي الى تبني فكرة "الحكم المقرر او المحدد" "Determinate Sentence " ليكون كل فرد من افراد المجتمع على علم ودرايه بان الذي يرتكب الجريمة كذا ستكون عقوبته كذا ... الخ. ومن الملاحظ ان جذور هذه النظرية تعود الى تقبل ميدأ "الارادة الحرة"، "Doctrine of Free will ".

وان الانسان قادر على التمييز بين الخير والشر، وهو بالتالي قادر على اختيار اي منهما، كما ان الانسان من وجهة نظر بكاريا "نفعي" "Hedonistic" بطبعة، يميل دوما الى حب السعادة والخير ويحاول ان يحصل على الحد الاعلى منهما، كما انه يميل الى تجنب الالم والتقليل منه قدر استطاعته(٩). والفرد الذي يرتكب فعلاً اجرامياً حسب هذه النظرية يكون قد توقع الحصول على الخير

والمنفعة اكثر من الحصول على الالم من جراء سلوكه المعادي للمجتمع، كما ان هذا الفرد المجرم كان يملك الارادة الحره في اختيار هذا النموذج من التصرف او ذاك.

هذا ويعتبر "جيرمي بنذام" "Jeremy Bentham" من ابرز المؤيدين للاتجاه الكلاسيكي في تفسير الجريمة، وقد نشر كتاباً في العام ١٨٢٥م بعنوان "مقدمة في مبادىء الاخلاق والتشريع" والذي اقترح فيه ما يسمى "بصيدلية الجزاءات"(١٠)، "a Penal Pharmacy".

حيث يتم التحديد المسبق لانماط التصرفات الاجرامية ولاشكال العقوبات الخاصة بكل نمط منها، ولقد كان افتراض "بنذام" يقوم على اساس ان الافراد لديهم حرية الاختيار واتخاذ القرار في مسألة ارتكاب جريمة ما، لانهم في ذلك يحسبون مسبقاً مقدار المنفعة او الالم المترتب على ذلك الاختيار، وكان الافتراض كذلك ان الفرد عندما يتوصل في حساباته الى ان الالم المتوقع من العقوبة المفروضة على قيامهِ بفعل ما يفوق الخير الناجم عن ارتكابه لذلك الفعل، فانه غالباً لايقدم على ارتكاب تلك الجريمة. والفرد في حسبانه يضع مسألة الخوف من العقاب والطمع في الثواب موضع الاعتبار، فعليه اذن حسب رأي بنذام ان يعرف سلفاً ماستمليه عليه افعاله من عقاب وبعد ذلك تكون له حرية الاختيار. ورغم ما لاقته هذه النظرية من قبول لدى الكثيرين الا انها تعاني من نقص شديد. اذ يذهب اخرون الى تأكيد العوامل الاجتماعية Social Factors ودور التنشئة الاجتماعية Socialization في تحديد شخصية الفرد، ويؤخذ على هذه النظرية انها لاتفسر ارتكاب الفرد في كثير من الاحيان لجرائم دون النظر مسبقاً الى مسألة الالم او المنفعة المتوقعة، كما ان الكثير من الجرائم ترتكب دون ان يكون لمرتكبيها حرية الاختيار، وليس ادل على ذلك من الجرائم التي ترتكب في حالة الغضب المفاجيء والجرائم التي ترتكب تحت تأثير المخدرات او المشروبات الكحولية، وان مسألة الارادة الحرة والاختيار ومبدأ اللذة والالم كلها تصبح مواضيع للتسأول. ان الظروف الاجتماعية وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، كلها تلعب دوراً هاماً في تحديد الفعل الاجرامي وتكوين دوافعه، وهذا ما حدا بفريق من الباحثين الى الاخذ بمبدأ "الحتمية الاجتماعية" "Social Determinism ". في تفسير الظاهرة الاجرامية، وهو ما سنوضحه لاحقاً.

(٣) التفسيرات الفسيولوجية للسلوك الاجرامي

(أ) المدرسة الوضعية الايطالية Itatlian Positivist School

يعتبر "سيزار لميروزو"، "Cesare Lombroso" وهو طبيب ايطالي، صاحب النظرية الوضعية في تفسير السلوك الانحرافي. ولقد اجرى لمبروزو دراساته على المنحرفين العسكريين في الجيش

الايطالي ثم على نزلاء السجون العسكرية في ايطاليا. وتعتبر النظرية التي طورها لومبروزو نقيضاً واضحاً لاراء بكاريا والمدرسة الكلاسيكية في علم الاجرام، ولقد جاءت تسميتها بالمدرسة الوضعية لانها حسب رأي لومبروزو واتباعه استندت الى نتائج موضوعية ومعلومات عملية كانت حصيلة البحث والدراسة والخبرة التي استمرت ١٤ سنه (١٨٦٤-١٨٧٨)، والتي قام بها لومبروزو واتباعه طوال تلك الفترة(١٢). ومن اهم النتائج المبكرة التي توصل اليها لومبروزو، ان الميل نحو ارتكاب الجريمة موروث وان "المجرمين بالولادة" "Born Criminals" يمتازون بخصائص وصفات جسمانية معينة. ومن وجهة نظر لومبروزو يتصف المجرم بصفات الاسلاف التي تتصف بها السلالات الاولية للجنس البشري، وكلما زاد التشابه بين الفرد والانسان البدائي في الصفات الجسمانية الموروثة، كلما ازداد الميل الاجرامي لدى الفرد ومن اهم النتائج التي توصل اليها لومبروزو مايلي : -

١. المجرمون عبارة عن نمط مميز وهم يولدون كذلك.

٢. يمكن تمييز المجرمين ومعرفتهم بصفات خاصة مثل :

طول الفك السفلي وضخامته، اللحية المبعثرة، احساس بسيط نحو الالم، غلظ الشفاه، بروز الوجنتين ... وهذه الصفات هي علامات الرجعة او الارتداد بالنسبة للمبروزو(١٣).

٣. الصفات الجسمانية الانفة الذكر لا تسبب الجريمة بقدر ما تمكن الباحث من تحديد ومعرفة نماذج المجرمين.

٤. من الصعب منع "المجرم بالولادة" من ارتكاب جرائمه إلا بواسطة التدخل الاجتماعي الشديد.

(ب) اراء لومبروزو

تعتبر اراء لومبروزو تطوراً هاماً في علم الاجرام، حيث انه حاول ان يثبت ان الجريمة تولد ولادة وان المجرمين يأتون الى الحياة وهم يحملون صفات اجرامية موروثة. وبالرغم من ان لومبروزو عدل الكثير من جوانب نظريته هذه، الا انها واجهت الكثير من النقد المتمثل فيمايلي :

١. نسي الطبيب الايطالي او تناسى ان معظم المجرمين في الجيش الايطالي كانوا من الصقالبة، وهم بطبيعتهم يشكلون نمطاً جسمانياً متميزاً، وهؤلاء لم يقترفوا جرائم اكثر من غيرهم لانهم يتصفون بصفات جسمانية معينة ومتماثلة الى حد كبير كما ذهب لومبروزو، وانما لانهم قدموا من منطقة ذات ثقافة تتمثل فيها الجريمة اكثر من غيرها من الثقافات ولقد تنبه لومبروزو نفسه مؤخراً وكذلك اتباعه وخاصة "فيري" "Ferri" "وجاروفالو" "Garofalo" وأخرين من انصار المدرسة الوضعية الى اهمية العوامل الاجتماعية في تفسير السلوك الانحرافي(١٤).

٢. لقد افترض لومبروزو ان التشابه في الصفات الجسمانية الموروثة بين الفرد والانسان البدائي دلالة واضحة على ميل الفرد نحو الجريمة، وان هذه الميول تزداد بازدياد ذلك التشابه، وهنا لابد من التنبيه الى ملاحظتين :

أ ـ انه وبالرغم من تقدم العلوم الانثروبولوجية وخاصة الفيزيقيه منها "Physical Anthropology" والعلوم الاخرى المساعدة في تحديد صفات الانسان البدائي، فان الكثير من هذه الصفات تظل افتراضية .

ب ـ يترتب على اراء لومبروزو ان الانسان البدائي كان عنده ميل قوي نحو الاجرام، وهذا يبدو متناقضاً مع كثير من الاراء السائدة حول الفترة التي مرت بها الانسانية في مراحلها المبكرة والاولى، اذ يميل الكثير من الباحثين وعلى رأسهم جان جاك روسو ان تلك الفترة كانت تمتاز بالسعادة، وكانت خالية من اشكال التناقض بين الافراد، وهي فترة السعادة الطبيعية والحقيقية(١٥)، فكيف اذن يمكن قبول اراء لومبروزو التي تفيد بأن الانسان البدائي كان مجرماً بالفطرة، فهل فطر الانسان على الخير والامتثال، ام انه فطر على الشر والاجرام، كلها تساؤلات كانت ولا تزال مثار جدل بين المفكرين والفلاسفة والثيولوجيين، ولم تصل الى مرحلة الحسم بعد. ورغم ما تضمنته اراء لومبروزو من تجاوزات يصعب قبولها الا انها قدمت اسهامات لا تنكر في مجال علم الاجرام :

١ـ لقد فتحت المجال امام دراسات علمية تقوم على جمع البيانات والمعلومات الاولية عن المجرمين وبذلك تكون قد نقلت الدراسات الاجرامية من مرحلة فلسفية الى مرحلة التحليل والدراسة الامبريقية. "Emperical Stage".

٢ـ انتجت مدرسة جديدة في علم الاجرام جذبت الكثير من التلاميذ الى هذا الحقل.

٣ـ ادت الى اعادة النظر في مدرسة بكاريا ـ بنذام الكلاسيكية، ولقد وصف "انريكو فيري" "Enrico Ferri" احد تلامذة لومبروزو ومن انصار المدرسة الوضعية الجديدة اثار الوضعية الجديدة على المدرسة الكلاسيكية كمايلي :

> "يقوم الاعتقاد السائد عند انصار المدرسة الكلاسيكية والناس بشكل عام على اساس مؤداة ان الجريمة تعود الى ارادة الفرد الحرة في الاختيار بين طريق الفضيلة وطريق الشر، ولذلك يجب ان تقمع بواسطة العقوبة المناسبة. ان مبدأ حرية الاختيار اصبح وهماً، فكيف نسلم بوجود "حرية الاختيار" في الوقت الذي قطعت فيه الدراسات النفسية الحديثة شوطاً متقدماً وهي مسلحة بادوات واجهزة البحث العلمي المتطورة كما ان هذه الدراسات تنكر أي وجود لمبدأ "حرية الاختيار" في الجريمة، وتذهب الى ان اي تصرف انساني هو نتيجة للتفاعل بين الشخصية والبيئة التي يعيش فيها الفرد(١٦).

(ج) دراسات اخرى عن التركيب الجسماني والجريمة

قام الدكتور شارلز جورنج Charles B. Goring والذي كان يعمل في احد سجون بريطانيا، قام بفحص نظرية لومبروزو، واجرى دراسته على ثلاثة الاف من المجرمين، وذلك بان درس صفاتهم

الجسمانية واستخدم القياسات الدقيقة في ذلك، وبعد ان قارن صفات وميزات هؤلاء الجسمانية بصفات وميزات الف من كلية جامعة كمبردج، توصل الى انه لاتوجد فوارق هامة بين صفات المجرمين الجسمانية وصفات غير المجرمين(١٧).

وفي العام ١٩٤٠م، توصل "وليام شيلدون" "William Sheldon" الى انه توجد علاقة بين خصائص بدنية معينة وخصائص مزاجية، وقام شيلدون بتقسيم الافراد الى اربعة انماط جسمانية معتمداً على الاقيسة في هذا المجال، وهذه النماذج هي(١٨).

١. اندومورفس "النمط الداخلي" "Endomorphs" وهذا النمط من الافراد يميل نحو السمنة الزائدة.

٢. ميزومورفس "النمط المتوسط" "Mesomorphs" واصحاب هذا النمط يمتازون بقوة العضلات والعظام الضخمة، وغالباً ما تكون بنيتهم رياضية.

٣. اكتومورفس "الخارجي" "Ectomorphs" ويميل افراد هذا النموذج الى النحافة الزائدة والضعف.

٤. النمط المتوازن "Balanced Type" وهو نموذج من الصفات التي لا تظهر بوضوح في اي من الانماط الانفة الذكر، انه نمط تركيبي منها جميعاً Combination Category.

ومن حيث الخصائص المزاجية فيرى شيلدون ان النمط الاول يمتاز بانه مطيع، يميل للخضوع والانقياد، وقليلاً ما يكون لديه نشاط جسماني او حب للمغامره. ويمتاز النمط الثاني بالنشاط الجسماني والحزم والجرأة مع ميل شديد للاصرار. وأما النمط الثالث فانه غالباً ما يميل للعزلة والانطوائية. ولقد ارجع شيلدون هذه النماذج المختفة من التكوينات البدنية وخصائصها للوراثة مقرراً الى كونها محددة سلفاً.

وفي دراسة اجراها على مئتين من الاحداث المنحرفين(١٩) وجد ان ٦٠٪ منهم ينتمون الى النمط الثاني، ولكن وجود مثل هذه العلامة لا تعد دليلاً كافياً على انها السبب في تفسير السلوك الانحرافي. ومن ابرز الانتقادات التي وجهت لنتائج شيلدون ما كتبه ادوين سزرلاند(٢٠) "Edwin Sutherland" مفنداً تلك الاراء وفيما يلي بعض هذه الانتقادات :

١. الطريقة التي رتبها شيلدون في تحديد المنحرفين هي طريقة غير موضوعية ومن الصعب الاعتماد عليها، لان الصفات التي اتخذها اساساً، وبنى عليها دراسته لها علاقة بالتكيف اكثر مما لها علاقة بالانحراف.

٢. ان انماط المنحرفين التي يعرضها غير متناسقة او منسجمة، فهي لا تختلف عن بعضها اختلافا واضحاً من حيث الانماط الجسدية او علامات المرض النفسي او العضلي، علاوة على كون هذه الصفات

البدنية خاضعة للتغير، لان السمنة وقوة العضلات ... وغير ذلك من الصفات لها علاقة بالتغذية وعناصر بيئية اخرى.

٣. واخيراً من الناحية العملية : فالنمط الثاني في تصنيف شيلدون وهو النمط الذي وجد ان ٦٠٪ من الاحداث المنحرفين ينتمون اليه هو النمط الذي يزود المجتمع بالقادة النشيطين الذين يتمتعون بطاقة عاليه وحركة شبه دائمة كالرياضيين وغيرهم. وفي رأينا ان الدور الذي يلعبه المجتمع بمؤسساته المختلفة في توجيه الطاقة والحيوية الزائدتين لافراد نمط شيلدون الثاني، ذلك الدور هو الذي يؤثر الى حد كبير على اتجاهات هؤلاء الافراد وميولهم الاجرامية او الامتثالية، فالمجتمع الذي يوفر لافراده وسائل الترفيه ويوجه طاقتهم نحو البناء والعمل النافع انما يبعدهم بذلك عن الانزلاق في طريق الجريمة والانحراف، على العكس من ذلك المجتمع الذي يهمل افراده وخاصة النشيطين والمندفعين منهم، فتراهم يتجهون في تصريف طاقاتهم وقوتهم نحو انماط السلوك المعاديه للمجتمع. "Anti - Social Behaviour"

ولا يجب ان يفوتنا في هذا المجال التأكيد على ان محاولة الربط بين الصفات البدنية والجريمة انما هي محاولة لا تستند الى ادلة علمية دقيقة وشاملة، ولا تعدو عن كونها مسألة ربما تكون صحيحة في الظاهر وخادعة في الباطن، اذ اننا كثيراً ما نميل الى الاعتقاد بان طوال القامة وقويي العضلات اكثر ميلاً للعدوان من غيرهم.

(د) العلاقة بين الكروموزومات الذكرية والجريمة

دلت الدراسات المتعلقة بالعوامل الوراثية واثرها في السلوك المضاد للمجتمع، على وجود كروموزومات ذكرية اضافية تدعى "Y gonosome" في الاشخاص الذين يرتكبون جرائم عنف كالقتل والضرب الشديد والاغتصاب وقطع الطرق ونحو ذلك، وبدلاً من ان تكون الخلية الذكرية عند بعض هؤلاء الافراد XY كالمعتاد، فانها تكون XYY، وقد وجد روزنثال،* "Rosenthal" في العام ١٩٧٠م، ان ١,٥٪ من افراد العينة التي اجرى عليها البحث توجد لديهم كروموزومات ذكرية اضافية، واوضحت دراسات اخرى ان احتمال وجود كروموزوم ذكري اضافي "Y" gonosome بين المجرمين اكثر بستين مرة من احتمال وجوده بين الناس العاديين، كما ان نتائج البحث في هذا المجال دلت على ان نسبة العدوان والسلوك المضطرب ومعدلات العنف كانت اعلى عند اؤلئك الذين يملكون الكروموزوم الذكرى الاضافي منها عند غيرهم من الذين لايمتلكونه(٢١)، ويذهب هذا الاتجاه في تفسير الجرائم الى ان السلوك الانحرافي تقرره صفات جسمانية موروثة، وبذلك توجد علاقة مباشرة بين التكوين البيولوجي للفرد وبين سلوكه الاجرامي، ومما يؤخذ على هذا الاتجاه، ان الصفات البيولوجية التي من الممكن ان تكون سبباً في الجريمة غالباً ما تكون في حد ذاتها سبباً في صعوبة تكيف الفرد مع البيئة الاجتماعية اكثر من كونها لها علاقة مباشرة بارتكاب افعال اجرامية، ويبدو ان

الظاهرة الاجرامية اعقد من ان تفسر بمجرد عوامل بيولوجية موروثة، وان وجود صفات جسمانية معينة مسؤولة عن السلوك الانحرافي، لايعدو عن كونه واحداً من بين احتمالات عديدة قد تكون مسؤولة عن الافعال المعادية للاخرين، وانا سلمنا بان الجريمة موروثة فلا بدلنا وان نسلم بان السلوك الامتثالي موروث ايضاً.

واذا ما قبلنا الفكرة القائلة بأن الجريمة تولد ولادة فان ذلك يعني عدم اهمية البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد(٢٢)، وعلى اية حال، فانه اذا وجد السلوك الاجرامي بنسبة عالية لدى الافراد الذين لا يمتازون بعيوب جسمانية، او اذا وجدت عيوب وراثية لدى الكثيرين من غير المجرمين، فان نظرية الجريمة الموروثة "Inheritid Crime" تصبح موضع شك.

(هـ) تفسير ماتزا "Matza" لانماط السلوك الاجرامي

يستمر الجدل حول الافكار التي تضمنتها كل من المدرستين الكلاسيكية والوضعية في تفسير الدوافع الحقيقية للظاهرة الاجرامية. وكل من هذين الاتجاهين بحاول ان يرسم صورة خاصة عن الانسان ودوافعه العدوانية، ففي الوقت الذي ترى فيه مدرسة "يكاريا ـ بنذام" ان الانسان يشق طريقة بحرية تامة نحو السلوك الانحرافي او الامتثالي، وان العقوبة المناسبة للذنب يمكن ان تكون رادعاً للجريمة، يرى انصار المدرسة الوضعية الجديدة ان الانسان المجرم يشبه الى حد كبير "كرة البلياردو" اذ يقوم بارتكاب جريمته مدفوعاً بعوامل خارجة عن ارادته وسيطرته ولقد عبر انريكو فيري "Enrico Ferri" عن وجهتي النظر المتعارضين عندما كتب في العام ١٩٠٦ بوضوح :

> "ان من يرتكب جريمة من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية هو الذي يحكم ويقرر ذلك بمحض ارادته، وانا اقول ان المجرم لايقرر ذلك بحرية ، وانما لابد من توافر صفات جسمانية وسمات في الشخصية، وظروف اخلاقية، ولابد من بيئة اجتماعية معينة، وكل هذه العوامل الداخلية والخارجية تكون سلسلة من الاسباب والنتائج بالنسبة للفرد المجرم تسوقه الى الجريمة دون ان تكون لديه الفرصة للاختيار والمفاضلة بين الانحراف والامتثال. هذه هي نتائجنا التي تشكل اساس الخلاف بين الوضعية والكلاسيكية فيما يتعلق بمبدأ السببيه في الظاهرة الاجرامية"(٢٢).

وامام التعارض والتناقض الشديدين نجد ان ماتزا "Matza" يحاول التوفيق بين الوضعية والكلاسيكية. ويعتقد ماتزا ان المدرسة الوضعية ذهبت بعيداً الى حد يقرب من التطرف في تفسير الدوافع للجريمة، وفي الوقت ذاته لم يأخذ بالاراء التي طرحتها المدرسة الكلاسيكية دون مراجعة.

وانما حاول ماتزا ان يدمج بعض الاراء المعدله في الاتجاهين وان يخرج بمفهوم جديد يمكن تسميته من وجهة نظر ماتزا "بالحتمية المعتدلة او الخفيفة،(٢٤) "Soft Determinism" في تفسير الجريمة. وجوهر ذلك كما يرى ماتزا ان الانسان ليس مطلق الحرية في الاختيار كما انه في الوقت ذاته ليس عديم الارادة، وانما يقع في مكان ما وسط الطريق بين هذين البعدين، فالمنحرف ليس مخترقاً للقانون بشكل مطلق وانما يساق وينزلق في طريق الانحراف بشكل تدريجي ولقد عبر عن ذلك بقوله:

> "ان التصور عن سبب الانحراف الذي اود ان انقله هو شكل من اشكال الانزلاق او الانسياق. فالانسان المجرم ليس مجبراً على الاجرام ولايلزم به كما انه لايختاره بمحض ارادته، بل ان الفرد المنحرف يجد نفسه في عذاب وحيرة بين الجريمة والامتثال ويستجيب بشكل متناوب لمتطلبات كل منهما، فهو يميل تارة مع هذه وطوراً مع تلك، وينتقل تدريجياً نحو اي منهما دون ان يختار طريقة للجريمة بشكل ارادي دفعه واحده"(٢٥).

وهكذا يبدو واضحاً ان ماتزا يعتقد ان معظم المنحرفين هم منزلقون تدريجياً في طريق الجريمة، وان نسبة ضيئلة من الاحداث المنحرفين يصبحون مجرمين محترفين، وان الاقلية منهم تتخذ الجريمة مصيراً نهائيا لها. ويرى ماتزا كذلك ان اغلبية الاحداث تشارك في الاعمال المعادية للمجتمع ولفترات محددة احياناً، وكأن هذه الممارسات تكون اشبه بمشاريع لبعض الوقت " Part-time enterprise" ولا تأخذ كل اوقاتهم بشكل دائم. ويصف سايكس وماتزا "Sykes and Matza" كيف ان هؤلاء الاحداث ينكرون ان تصرفاتهم هذه تسيء الى غيرهم من الناس، وانهم يحاولون دائما اتخاذ الذرائع لتحييد مسؤوليتهم عن افعالهم تلك باستخدام طرق عديدة اهمها(٢٦):

١ـ انكارهم لمسؤوليتهم الشخصية، ويكون ذلك باستخدام الحدث المنحرف نوعاً من التهكم الاجتماعي حيناً والاستهتار حيناً اخر ومن امثلة ذلك قوله : "طبعاً انا شرير، ومن عاش مثلي لايكون الا كذلك". وبهذه الطريقة يحاول الحدث المنحرف ان يشعر الناس انه ليس المسؤول شخصياً عن انحرافه، بل ان بيئته الاجتماعية هي سبب ذلك، فهو لم يقم باختيار طريق الشر بمحض ارادته، لقد وجد نفسه كذلك.

٢ـ انكار المنحرف بانه الحق الاذى بأي احد. وهذا الشكل من اشكال التنصل من المسؤولية يبدو واضحاً تماماً في قوله بانه لم يقصد سرقة السيارة وانما قصد استخدامها، وان تأخره في التحصيل المدرسي وتهربه منها لايؤذيان احداً غيره، وكذلك تدخينه لسيجارة الماريوانا، وانه لايتدخل في شؤون الغير، فلماذا يتدخل الاخرون في شأنه.

٣ـ انكار الحدث المنحرف بان الشخص الذي وقع عليه الاذى هو ضحية حقاً. ويتضح ذلك عندما يحاول الحدث المنحرف تبرير افعاله ضد الاخرين بأن الاخرين كانوا يستحقون ذلك فالمعلم الذي

وقع عليه العدوان كان غير عادل، وفلان من الناس كان شاذاً في تصرفاته، وانه لو لم يقم بضرب فلان من الناس لكان فلان قد ضربه والحق به الاذى، كل هذه التبريرات يسوقها الاحداث المنحرفون ليبينوا ان "الضحية" كانت تستحق ذلك وهي ليست ضحية حقاً.

٤- براعة الحدث المنحرف في ايقاع اللوم على اولئك الذين يلومونه. ويظهر ذلك عندما يقول أن المجتمع كله لصوص، وان هنالك من هم اكثر مني فساداً ...الخ.

٥- يحاول الحدث المنحرف ان يحل علاقات الولاء للعصابة التي ينتمي اليها محل علاقات الولاء لقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويظهر ذلك عندما يبرر عدوانه على غيره من الناس بالدفاع عن فريقه او جماعته او عصبيته، وبذلك يستبدل الحدث المنحرف قيم المجتمع الذي يعيش فيه ومبادءه واعرافه بقيم ومبادىء "الشله" التي يكون عضواً فيها، حتى لو كانت قيمها فوق القانون في المدرسة او المجتمع. وفي تصورنا، يبدو ان الحدث المنحرف كما وصفه سايكس وماتزا يتصرف وكأنه يفسر المبادىء والقيم والقوانين الاجتماعية وفقاً لاهوائه مستنداً الى بعض القبول الاجتماعي " Social approval" الذي يتمثل احياناً في موافقه المجتمع واستحسانه لبعض التصرفات "الفهلوية" او "الذكية" حتى لو كانت تتعارض مع بعض العادات والاعراف السائدة في المجتمع. وبذلك يتولد احساس بالظلم لدى الفرد عندما يقوم المجتمع بمعاقبته والقسوة عليه بسبب تلك التصرفات. فالمجتمع مثلاً يتقبل فكرة الاعتداء على الغير في حالة الدفاع عن النفس، وبعض الاحداث المنحرفين يستغلون هذا الترخيص الاجتماعي ويذهبون بعيداً في عدوانهم وتماديهم ضد الاخرين.

(٤) مدرسة التحليل النفسي في تفسير الجريمة
The Psychoanalytic View of Crime and Delinquency

يعتبر سيجمند فرويد Sigmund Freud مؤسس نظرية التحليل النفسي في تفسير السلوك الانحرافي. وحسب النظرية هذه فان الفرد يولد مزوداً بدافعين اساسيين :

ايروس Eros وهي غريزه الحياة والحب، ثم ثناتوس "Thanatos" وهي غريزة الموت والكراهية. واما شخصية الفرد فانها تتكون من ال " id, ego, super-ego " وتمثل ال "id" غريزتي الحياة والموت، وهي النزعة التي يولد الفرد مزوداً بها، وهذه النزعة النشطة تبحث دوماً عن اشباع سريع، وتصارع باستمرار بحثاً عن السعادة واللذة، انها محكومة بمبدأ اللذة " pleasure principle"، وهي دائمة العمل لمضاعفة اللذة وتجنب الألم، وليس لدى هذه النزعة اية فكرة او معنى عن الزمن او الحقيقة. وفي السنوات المبكرة الاولى من عمره "early age" يطور الفرد مفهومي ال "أنا" "ego" ثم ال "أنا العليا" "super-ego". "والانا" عبارة عن جزء من الذات لها علاقة وثيقة بالحقيقة الاجتماعية "Social Reality"، وهي التي توجه السلوك نحو اشباع حاجات الفرد الملحة ضمن الامكانيات والمعطيات الاجتماعية والفيزيقية. انها تمثل مبدأ الحقيقة والواقع(٢٧) "Reality principle". وعند

تدخل الانا وسيطرتها فان الفرد من المحتمل ان يؤجل الاشباع الفوري لدوافعه دون ان يتخلى عن هذا الاشباع الى الابد. وعندما يطور الفرد مفهوم "الانا العليا" super-ego، يبدأ الجانب الخلقي بالتبلور ويبدأ الشعور بالذنب يظهر لان الانا العليا هي بمثابة القوة الرئيسية في تنشئة الفرد، وتتضمن الانا العليا مفهوم "الضمير" "conscience" والأنا المثالية "ego Ideal " تمثل مايجب ان نفعله والضمير هو الذي يجعلنا نشعر بالذنب عندما نفعل شيئاً خطأ، والمثال التالي يمثل ببساطة توضيحاً لعمل مصدر الطاقة الغريزية والانا والانا العليا عند فرويد : لنفترض ان طفلاً رأى بعض الحلوى على المنضدة، فالطاقة الغريزية وهي ال "id" تطلب اشباعاً ملحاً لانها محكومة بمبدأ اللذة، لذا فهي تدفع الطفل لاخذ الحلوى من مكانها، فتأتي الام وتصفع الطفل وتؤنبه وتأخذ الحلوى منه، ولكن عندما تتطور ال "انا" ego عند الطفل فانه ينتظر عندما تترك امه الغرفة ويأخذ الحلوى، او قد يسأل امه ان تعطيه الحلوى وقد يلاحظها ويتملقها لتلبي له طلبه، انه بذلك يحاول ان يحكم مبدأ الحقيقة "Reality principle"، وهو قد يؤجل مسألة الاشباع ولكن لن يتخلى عنها بسهولة، وعندما تتطور الانا العليا "super ego" عند ذلك الطفل فانه لايأخذ الحلوى دون اذن امه، واذا حصل وان اخذها دون ملاحظة احد فانه غالباً ما يشعر بالذنب، لذا فان مدرسة التحليل النفسي "The psycho-analytic school" ترجع اسباب السلوك الانحرافي الى مايلي(٢٨):

١. عدم القدرة على ضبط الدوافع الاجرامية "id" بسبب الخلل او الفشل في تطوير الانا او الانا العليا. ان عدم النجاح في تطوير الانا و الانا العليا، او تطوير اي منهما بشكل غير تام وغير صحيح يجعل الفرد غير قادر على ضبط نزعته الغريزيه والسيطرة عليها، وبذلك يكون الفرد الذي تسيطر عليه ال "id" منحرفا وربما يتحول الى ممارسة انماط السلوك المعادية للمجتمع ، "Anti Social Patterns of Behaviour".

٢. تطوير الانا المضطربه "disturbed ego" عند الفرد، وذلك يؤدي الى الانحراف وغالباً ما يحدث مثل هذا خلال الثلاث سنوات الاولى من حياة الطفل.

٣. إن تطور الانا العليا "super ego" لدى الفرد بشكل مفرط ومبالغ فيه، "over - developed super ego" بحيث لا تسمح بأي اشباع لحاجات الجانب الغريزي عنده يؤدي الى الجريمة والانحراف. ومما تجدر الاشارة اليه ان المجرمين من هذا النوع غالباً ما يكونوا من النمط العصابي، وتكون انحرافاتهم لها علاقة بخلل في الاعصاب "neurotic".

يتضح مما سبق ان الفرويديين وغيرهم من اصحاب اتجاه التحليل النفسي، يرجعون اسباب الجريمة الى صرعات داخلية، ومشاكل عاطفية، ومشاعر غير مستقرة من اللاوعي والشعور بالنقص وعدم الكفاية. انهم ينظرون الى السلوك الاجرامي، وكأنه اعراض لكل ماسبق. ومما يؤخذ على هذا

الاتجاه انه لايفسر انحرافات المجرمين العاديين "normal criminals" والذين يتعلمون الاجرام من اختلاطهم بمجرمين آخرين يكونوا بمثابة اساتذة لهم في تعليم ممارسة الجريمة، كما ان بعض هؤلاء الذين يتعلمون الاجرام من غيرهم يشقون طريقهم نحو احتراف الجريمة دون ان تظهر عليهم كثير من الاعراض التي يرى اصحاب اتجاه التحليل النفسي ان لها علاقة وثيقة بالجريمة.

ان مدرسة التحليل النفسي تقدم لنا تفسيراً للسلوك المتهور الذي يصدر عن المعتوهين ذهنياً، والمصابين بامراض عصبيه والسيكوباتيين والمضطربين عقلياً. ان التأكيد على ان كلاً منا مزود بدوافع اجرامية تكمن اساساً في جانبه الغريزي "in his id"، كما ترى هذه المدرسة، يؤدي الى فقدان جدوى مطالبتنا بعقوبة رادعه لجرائم معينة وذلك لان مرتكبيها تصرفوا كما يمكن ان يتصرف كل فرد منا في الموقف نفسه، او كما عبر عنه احد الفلاسفة يقوله :

"اننا نلصق بالاخرين العمل الشرير الذي نراه بوضوح في انفسنا"(٢٩).

ان ماسبق ذكره لفت انظار العديد من الباحثين والمتخصصين في علم الاجرام ودوافع الجريمة، ولقد عرض العالمان فرانز الكسندر وهيوجوستاوب "Franz Alexander and Hugo Staub". في كتابهما "المجرم، القاضي، والجمهور"(٣٠). "The Criminal, The Judge; and the Public".

بعض الاراء الاساسية التي تستحق المراجعة، والتي تلقى الضوء على نظرة الناس في الماضي والحاضر واتجاهاتهم نحو المجرمين :

١ـ اذا اخذنا بعين الاعتبار القوى العقلية والعاطفية الناشئة في فجر الطفولة واثرها في السلوك عند الفرد فاننا نجد ان كل الناس يولدون مجرمين. وهذا يعني ببساطة ان افراد الجنس البشري يأتون الى العالم وهم مزودون بميكانزومات الجريمة، اي انهم غير متكيفين اجتماعياً، وان الفرد في سنواته الاولى يهتم بتحقيق اللذة وتجنب الالم، وبين سن الرابعة والسادسة يبدأ الفرد المجرم بتطور بشكل يختلف عن الفرد العادي، واثناء مرحلة الطفولة المتأخرة والتي تنتهي بسن البلوغ، ينجح الفرد العادي جزئياً في كبح جماح دوافعه الاجرامية ويتوقف عن التعبير عنها بشكل عملي، ويعمل على ترجمتها بشكل مقبول اجتماعياً في حين يفشل مجرم المستقبل في تحقيق ذلك، ففي الوقت الذي يتصرف فيه الفرد المجرم مستقبلاً كأنه طفل لا يراقبه احد، ويطلق العنان لدوافعه الغريزيه، يتصرف فيه الفرد العادي بطريقة اقل اذى وغالباً ما تكون مقبوله اجتماعيا، فتراة يشارك في المبارزة والمصارعة ومصارعة الثيران، والحرب ... الخ، وكما يرى الكسندر وستاوب، فان النزعة الاجرامية الشاملة عند الفرد تتطلب متنفساً وغالباً مايتصف هذا المتنفس بنماذج من العنف الجسماني.

٢ـ تعتبر عقدة اوديب Oedipus Complex من العوامل المسببه للجريمة مالم تحل بنجاح. وتتلخص وجهة نظر الفرويديين بالنسبة لعقدة اوديب ان كل الابناء الذكور لديهم كراهية طبيعية لابائهم ومحبة لامهاتهم واذ اردنا ان ينشأ الفرد سوياً من الناحية النفسية فلا بد من ان تزول اشكال القلق والذنب التي تسببها تلك المشاعر، وبالنسبة لالكسندر وستاوب فانهما متطرفان وحازمان في مسألة عقدة اوديب، يقول الباحثان في كتابهما "المجرم، القاضي، والجمهور" :

«لقد استغرق البحث في ميدان التحليل النفسي عقدين من الزمن ليثبت بشكل لايقبل الشك ان المشاعر الخفية والمناقضة للشعور الظاهر والتي يكبتها الفرد، كلها مرتبطة بالوضع الاوديبي "Oedipus Situation" في مرحلة الطفولة المبكرة، تماماً كما يرتبط الجنين بجسم امه بواسطة الحبل السري»(٢١)، ويترتب على ذلك ان الشاب الذي يكبت مشاعر الكراهية والعداء نحو والده، سوف يمارس العدوان في مكان ما وضد احد ما، ويرى الكسندر وستاوب ان نماذج التصرف التي تمتاز بالعنف وخاصة جرائم القتل غالباً ماتصدر عن افراد يعانون من عقدة اوديب.

٣ـ الكشف عن دوافع اللاشعور يجب ان يكون مهمة رئيسية من مهام العاملين في ميدان العلوم الاجرامية. هنالك نماذج معينة من الافعال الاجرامية لاتعدو عن كونها انعكاسات لدوافع اللاوعي عند الفرد، فاستخدام قاطع الطريق للبندقية يعتبر رد فعل للضعف الجنسي او العقم الجنسي عند الفرد، فالفرد الضعيف جنسياً يرى في البندقية او في العدوان على غيره رمزاً للقدرة والقوة الذكرية والرجولة، وفي بعض الاحيان يحاول الفرد الذي يتصف بالعقم الجنسي ان يكون مرحاً، ولكن في معظم الحالات يلجأ مثل هذا الفرد للتعبير عن دوافعه اللاشعورية بصورة انحرافية عنيفه. ان مهمة العاملين في ميدان العلوم الاجرامية كما يراها الكسندر وستاوب تكمن في اخذ هذه الامور بعين الاعتبار، فقاضي المستقبل عليه ان يتنبه الى مثل هذا التشخيص النفسي Psychological "Diagnosis" من اجل فهم افضل لدوافع السلوك الاجرامي(٢٢).

٤ـ ان أول تصرف انحرافي يرتكبه الفرد في مرحلة طفولته المبكرة يكون لديه احساساً هاماً بمعنى العداله. ذلك لأن اول جريمة يقترفها الفرد عاجلا او اجلا تعتبراول خرق لصفحة الطهارة والبراءة واول خروج على القوانين الاجتماعية، وعندما يلقى الفرد عقوبة عن اول عمل اجرامي يقوم به يصبح ملماً بالجزاءات التي حددها المجتمع لتجاوزات الافراد، وحسب رأي الكسندر وستاوب، تشكل اول عقوبة يتلقاها الفرد الصدمة الاولى والمنبه المبكر الذي ينمي عنده معنى العدالة والشعور بها، وينضم فرنكزي Frenczi الى الباحثين المذكورين عندما يتحدث عن الفضيلة التي تتكون عند الفرد من جراء اول عقوبة يتعرض لها، ويعتبرها الاساس للفضائل Sphincter morality التي تتكون

عند الفرد الواعي مستقبلاً. ويبدو كما يذهب فرنكزي ان الفرد بحاجة الى صدمة او وقفه تجعله يعيد النظر في تصرفاته، ويدرك انه لابد من اخذ الاخرين بعين الاعتبار، وبدون ذلك يظل المجرم كالطفل الذي يجلس في برجه العاجي باصرار وعناد و يرفض كل ما يأتيه من الخارج ويبقى يشعر انه متفوق على من حوله، وفي الوقت الذي يبدأ عملية التوافق والتكيف مع العالم الخارجي الذي يعيش فيه يبدأ في الواقع يخلق "وكالة كبح(٢٢). "inhibitory agency " في شخصيته، وباختصار فان شعور الطفل بالعدل او عدمه في هذه المرحلة المبكرة يصبح بالنسبة له النموذج الاولي proto type في المستقبل، وان الاضطراب والقلق خلال هذه المرحلة من التطور تعيق من عملية توافق الطفل الاجتماعي.

وقبل ان تنهي الحديث عن مدرسة التحليل النفسي، لابد من الاشارة الى الاهمية التي تعلقها هذه المدرسة على الاضطرابات الداخلية والعاطفية عند الفرد وخاصة في مراحل حياته المبكرة، بالاضافة الى مشاعر الخوف والقلق وعدم الامان والنقص التي تكمن في اللاشعور. ولا شك ان التقليل من اهمية العوامل البيئية سواء من النواحي الاجتماعية اوالطبيعية او الاقتصادية ينال من القيمة الحقيقية لهذه النظرية وبالتالي مقدرتها على تفسير الظاهرة الاجرامية. فالتركيز على مراحل الطفولة وخاصة المبكرة منها وعدم ايلاء مراحل حياة الفرد الاخرى اهمية كبرى يكاد لايروق للكثيرين من الباحثين الاجتماعيين، اذ يرى هؤلاء وعلى رأسهم اصحاب اتجاه التفاعل الرمزي ان عملية التنشئة الاجتماعية Socialization هي عملية مستمرة لاينتهي اثرها بنهاية مرحلة معينة، انها عملية ديناميكية دائمة لاتنتهي الابنهاية الفرد فيريقياً.

كما اننا لانعتقد ان الاراء التي طورها بعض انصار التحليل النفسي المحدثين وخاصة ديفد ابراهام سن David Abrahamsen فيما يتعلق بالجريمة وبواعثها يتفق تماماً مع ما ذهب اليه الفرويديون الاوائل. اذ يرى ابراهام سن ان الجريمة وليدة عوامل موروثه متأصلة عند الفرد واخرى بيئية مكتسبة فالعوامل المتأصلة تحدد مايستطيع الانسان ان يفعل، في حين تحدد العوامل المكتسبة مايفعله الانسان حقاً وكيف يفعله، ويرى ابراهام سن ان الفعل الاجرامي هو حصيلة الميول الاجرامية المتأصلة عند الفرد مضافاً اليها البيئة التي تؤثر على الانسان المجرم، وحاصل الجمع هذا يقسم على مقاومة الفرد نزعته الاجرامية، والمعادلة التالية توضح ذلك(٢٤).

$$C = \frac{T + S}{R}$$

حيث ان "C" ترمز الى الفعل الاجرامي "crime"، و "T" ترمز الى ميول الفرد الاجرامية "Tendency"، و "S" الى وضع الفرد وظروفه "situation"، في حين ترمز "R" الى مقاومته للنزعة

الاجرامية "Resistence"، ولعله من الاهمية بمكان ان نشير الى ان الاتجاهات الحديثة في علم النفس وعلى رأسها علم النفس الانساني "Humanistic Psychology"يزعامة كارل روجرز ترى ان الاسس التي اقام فرويد علم النفس عليها غير سليمة تماماً وهذا مما يقلل من اهمية دور هذه المدرسة في تفسير الجريمة(٣٥).

(٥) نظرية "التعزيز" في تفسير السلوك الانحرافي
Re inforcement Theory and delinquency

تعتبر نظرية التعزيز من النظريات المقبولة على نطاق واسع في تفسير عملية التعلم، وتقوم هذه النظرية اساساً على افتراض مؤداة ان عملية التعلم لاتتم ولاتكون ناجحه تماماً الا اذا كان هنالك نوعاً من التعزيز يعمل بمثابة الثواب او العقاب "Reward or punishment" ولقد حاول تريسلر "Trasler"جاهداً تطبيق هذه النظرية في كيفية تعلم الفرد للسلوك الانحرافي. ورغم ان هذا الاتجاه لا يزال في مراحله التطورية الاولى الا انه يذهب الى ان الفرد يتعلم الا يكون مجرماً بواسطة عملية تدريبية، اي انه يتعلم الامتناع عن القيام بافعال اجرامية. ولقد اختبر تريسلر "Trasler" هذا الافتراض عن طريق تجربة اجراها على الفئران. اذ احضر تريسلر مجموعة من الفئران وعلمها اولا كيفية الحصول على الطعام بواسطة ضغطها على مفتاح داخل صندوق، وقام بعد ذلك باستبدال الطعام بصدمة كهربائية، واخذت الفئران تلقي صدمة كهربائية مؤلمة بدلا من حصولها على الطعام عندما تضغط المفتاح، وبعد تكرار ذلك عدة مرات، اخذت الفئران تتجنب ضغط المفتاح بالرغم من ان دافع الجوع كان لايزال باقياً، حتى وبعد ان ازال تريسلر الصدمة الكهربائية والتي هي عبارة عن المؤثر المؤلم "unpleasant stimulus"، ظلت الفئران تتحمل الجوع دون ان تمس المفتاح. واستنتج تريسلر من ذلك ان الفئران اكتسبت القلق والخوف بهذه الطريقة، ويرى كذلك ان الانسان يمكن ان يتعلم الابتعاد عن السلوك الانحرافي بالطريقة نفسها(٣٦)، وفي نظر تريسلر يمكن وضع الفرد في حالة معينة وتحت شروط خاصة يشعر من جرائها بالقلق والخوف ويتوقع العقوبة بسبب تصرفه تصرفاً معادياً للمجتمع، حتى ولو كانت العقوبة المستخدمة اصلاً غير موجودة باستمرار على المدى الطويل. كما ان هذه النظرية ترى ان الانسان الذي يقوم بالافعال الاجرامية لم يكن قد تلقى العقوبة المناسبة في فترة طفولته، ولم تكن قد تولدت عنده اية درجة من الخوف يمكن ان تمنعه من ارتكاب افعال اجرامية في المستقبل.

ومن الامور التي تنبه لها تريسلر، مدى اعتماد الطفل على والديه، اذ يرى انه اذا كان اعتماد الطفل على والديه كبيراً فان درجة القلق التي تثيرها مخاوف العقوبة المستقبلية تكون عالية، وعلى العكس من ذلك اذا كانت علاقة الطفل مع والديه تتصف بالاستقلال واعتماد الطفل على نفسه الى درجة

كبيره، ففي مثل هذه الحالة يكون الشعور بالخوف والقلق لدى الطفل ضعيفاً، ويصبح الطفل اقل تردداً في ايذاء الاخرين. ومن دلائل اعتماد الطفل على والديه اعتماداً كبيراً في نظر تريسلر مايلي:

١. اذا كانت تصرفات الطفل وعالمه لا يتعديان كثيراً دائرة والديه.

٢. اذا كانت العلاقة بين الطفل ووالديه علاقة عاطفية قويه.

٣. اذا كانت علاقة الطفل بوالديه قائمة على الثقة الكبيرة.

ففي مثل الحالات هذه، يمكن للفرد ان يتردد كثيراً قبل ان يقوم بارتكاب افعال معادية للمجتمع، ذلك لانه يكون قد طور اثناء طفولته درجة عالية. من القلق والخوف تجعله يحسب حسبان النتائج الوخيمة للعقوبة المتوقعة. ولكن مانود الاشارة اليه هو ان عملية وضع الطفل في ظروف معينة لتتولد عنده درجة من المخاوف، تعتمد الى حد كبير على اتجاهات الاسرة نحو التصرفات الاجرامية وموقفها منها، فمن الواضح جداً ان بعض الاسر لاتقيم وزناً كبيراً اذا ما ارتكب افرادها افعالا انحرافية وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين نجد اسراً اخرى تستجيب بطرق مغايره تماماً لتصرفات اطفالها المعادية للاخرين، لأن التفاوت في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يولد اتجاهات وميولا متباينة نحو الظاهرة الاجرامية.

(٦) نظرية المخالطة الفارقة Differential Association and Crime

يعتبر العالم الفرنسي جبرائيل تارد من بين الاوائل الذين اعتقدوا ان نماذج السلوك الاجرامي يتعلمها الفرد بنفس الطريقة التي يتعلم بها مهناً اخرى. ويحصل التعلم في نظر تارد "Tard" عن طريق التقليد والاختلاط بالاخرين. والتقليد من وجهة نظر المفكر الفرنسي اكثر من مجرد محاكاة لسلوك الاخرين، بل ان عملية التقليد هذه تشبه مايمكن تسميته بالتطابق العاطفي او عملية الدمج "Identification". ويعتقد تارد ان الفرد يختار دوراً ما لاحد ما، ويقوم باتخاذ هذا الدور قدوة له. ولايعتبر تارد الجريمة صفة متأصلة او مرضاً ينتقل من السلف الى الخلف عن طريق الوراثة، وانما يعتبرها سلوكا يتعلمه الفرد من الاخرين، والفرق الاساسي والذي يكاد يكون الوحيد بين السلوك الاجرامي والامتثالي عند تارد هو مضمون مايتعلمه الفرد، على اعتبار ان الفرد يتعلم النمطين من التصرفات(٢٧).

ويعتبر ادوين سذرلاند وتلميذه دونالد كريسي "Edwin Sutherland and Donald Cressey" اول من اعطوا تفسيراً منظماً وشاملاً لكيفية تعلم السلوك الاجرامي. ومضمون النظرية التي طورها العالمان والتي اشتهرت باسم المخالطة الفارقه Differential Association تقوم على اساس ان السلوك الانحرافي يتم تعلمه من خلال عملية

التفاعل مع الاخرين "Social Interaction" والتي تتم في نطاق الجماعات الاساسية والاولية Primary groups ويذهب هاذان الباحثان الى ان عملية التعلم هذه تتضمن الطرق التي يتم بواسطتها ارتكاب الافعال الاجرامية، بالاضافة الى الدوافع والمبررات والاتجاهات التي تجعل الفرد اكثر ميلاً نحو الجريمة(٢٨)، ومن اهم المبادىء الاساسية التي تقوم عليها هذه النظرية مايلي :

١. لا يعتبر السلوك الاجرامي موروثاً وانما يتم اكتسابه عن طريق التعلم. Criminal Behaviour is learned.

ويترتب على ذلك ان الفرد الذي لايتدرب على انماط السلوك الانحرافي لايقوم باختراعها، تماماً كما لايمكن ان يقوم الفرد باختراعات ميكانيكية الا اذا نال قسطاً معيناً من التعلم والتدريب في مجال الميكانيكا.

٢. يتم تعلم السلوك الاجرامي عن طريق التفاعل مع الناس الاخرين من خلال عملية الاتصال ، "Process of Communication"، وهذا الاتصال يمكن ان يكون لفظياً "Verbal" كما انه يمكن ان يتم بواسطة الايماءات "Gestures".

٣. يحدث الجانب الرئيسي من تعلم السلوك الانحرافي داخل الجماعات الاساسية والتي يكون الاتصال فيها مباشراً وقوياً "intimate personal groups" وهذا يعني ان الاتصال الذي لايتم مباشرة بين شخص وشخص اوبين شخص واشخاص اخرين لايكون له اثراً قوياً في عملية تعلم السلوك الانحرافي، ويرى سزرلاند ان الافلام والصحف والمجلات والمسلسلات التلفزيونية، لا تلعب دوراً هاماً في نشأة وتكوين السلوك الاجرامي لانها من وسائل الاتصال الغير مباشرة والتي لاتتضمن عنصر التفاعل المباشر بين الفرد والفرد او بين الفرد وبقية افراد الجماعة.

٤. عندما يتم تعلم الفرد للجريمة فان عملية التعلم هذه تتضمن :

أ ـ الطرق والوسائل التي يتم بواسطتها ارتكاب الجرائم، والتي تكون معقدة حيناً وبسيطة احياناً.

ب ـ الدوافع والاتجاهات والمبررات لارتكاب الجريمة حيث يتكون لدى الفرد ميل نحو السلوك الاجرامي يكتسبه من الاختلاط والاتصال المباشر مع افراد الجماعة الذين يكون لديهم مثل هذا الميل المعادي للمجتمع.

٥ توجد علاقة وثيقة بين شدة الاتجاهات والدوافع الاجرامية التي تتكون لدى الفرد، وبين موقف الافراد الذين يختلط بهم، من تعريف اللوائح والقوانين والتشريعات، فاذا كان اختلاط الفرد مثلاً مع مجموعة من الافراد ينظرون الى القوانين على انها يحب ان تطاع، فان ذلك الفرد يطور مبررات ودوافع امتثالية، عكس الفرد الذي يطور دوافع اجرامية من جراء اختلاطه مع افراد مجموعة

تنظر الى القوانين على انها قيود مفروضة للتسلط ويرى سزرلاند ان المجتمع المتعدد الثقافات مثل المجتمع الامريكي غالباً ما يكون بيئة تنمي الدوافع الاجرامية وذلك لتباين نظرة الجماعات المختلفة للقوانين واللوائح التي تسود المجتمع.

٦. لايرتكب الافراد جرائمهم لانهم يتصلون بمجرمين فقط، بل لانهم في الوقت ذاته معزولون عن النماذج الغير اجرامية. فالفرد ايا كان غالباً ما يمتثل لانماط الثقافة التي يعيش فيها مالم توجد انماط اخرى معادية لها، وحتى نماذج السلوك التي يمكن وصفها بانها محايدة "أي ليست امتثالية وليست اجرامية"، لايكون لها الاثر الكبير في تكوين الجريمة وارتفاع نسبتها. وتعتبر نماذج السلوك المحايدة هذه ذات اهمية كبرى عند سذرلاند لانها تشغل وقت الطفل وتبعده عن الانخراط في نماذج سلوكية عدوانية(٣٩).

٧. يرى سذرلاند ان محاولات العديد من الباحثين تفسير السلوك الاجرامي بدوافع عامة مثل مبدأ اللذة، والصراع من اجل المركز الاجتماعي "Social Status"، ودافع الحصول على الثروة، او الشعور بالخيبة "Frustration" وغيرها، يرى سزرلاند انها تظل دون جدوى، وذلك لانهم يفسرون انماط السلوك الامتثالي بالمبررات نفسها، وهذه المبررات من وجهة نظرة اشبه بعملية التنفس لاي نمط من انماط السلوك الاجرامي او الغير اجرامي على حد سواء. فاللص يسرق عادة من اجل تأمين الثروة والعامل المجد يعمل من اجل توفيرها كذلك، والفارق بين الاثنين هي الطريقة التي تعلمها كل منهما للحصول على المال.

- تقييم نظرية سذرلاند

بالرغم من القبول الذي لاقته نظرية سزرلاند الا انها لم تخل من النقد، ومن اهم النقائص التي تعاني منها مايلي :

١. لا تعطي النظرية تفسيراً لأصل السلوك الانحرافي، اي قبل ان يتم تعلم السلوك الانحرافي من قبل شخص ما، كما انها بالمقابل لاتقر جرائم اولئك الذين لا يختلطون بمنحرفين، فهنالك على سبيل المثال جرائم ناجمة عن ثورات عاطفية مفاجئة، ان مثل هذه الجرائم ترتكب دون ان يتعلمها احد من الاخرين.

٢. يرى "غليك" "Glueek" ان سذرلاند يضع العربة امام الحصان عندما يذهب الى ان المجرم لا يكون كذلك الا اذا قام بمخالطة اناس مجرمين، كما ان النظرية تعجز عن تفسير الجرائم التي تحدث صدفة وجرائم ذوي الياقات البيضاء "White Collar Crime"(٤٠).

٣. في الوقت الذي يبني سزرلاند نظريته على اساس التعلم فانه يهمل العوامل الوراثية في هذه

العملية ذاتها، علماً بأن اكثرية العلماء والباحثين اتفقوا على ان العوامل الوراثية لها علاقة بعملية التعلم جنباً الى جنب مع العوامل البيئية.

ومهما يكن من امر، فانه يمكن القول ان نظرية سزرلاند كانت محاولة علمية جادة لفهم السلوك الاجرامي، كما انها تمثل تحدياً كبيراً يدفع المتخصصين في دراسة الجريمة الى مزيد من البحث.

ب. الاضطرابات في الشخصية وعلاقتها بالاجرام Personality Disorder and Crime

(أ) القدرات العقلية والجريمة Mental ability and Crime

قام الباحث البريطاني شارلز جورنج Charles Goring بدراسة على ثلاثة الاف فرد من المنحرفين، وتوصل الى ان ضعفاً عقلياً ملحوظاً يمتاز به المجرمون مقارنة بغيرهم من الناس العاديين ودلت دراسات اخرى قام بها باحثون اخرون انه توجد علاقة وثيقة بين انخفاض الذكاء والجريمة، الا ان هذا الاعتقاد اخذ يواجه انتقادات شديدة في الوقت الحاضر، وذلك اعتماداً على نتائج توصلت اليها ابحاث اخرى عديدة(٤١).

واول هذه النتائج توصل الباحثين الى ان ماتسمى باختيارات الذكاء تقيس بشكل عام مدى تكيف الفرد وامتثاله لقيم وعادات وتقاليد مجتمعه اكثر مما تقيس الذكاء نفسه. فالطفل الذي يولد وينشأ في بيئة فقيرة وسط مدينة كبرى غالباً مايسجل معدلاً منخفضاً من الذكاء اذا ما قورن بطفل اخر ولد ونشأ في بيئة اخرى تختلف في قيمها وعاداتها والخبرات التي تزودها لابنائها. هذا ومن المسلم به انه كلما زاد ادراك الباحثين وانتباههم للنقائص المتعلقة باختيارات الذكاء كأساس لمقارنة المجرمين بغير المجرمين، كلما قلت الفوارق بين هاتين المجموعتين. بالاضافة الى انه من السهل جداً ان نعتقد ان ضعاف العقول يمكن ان يرتكبوا جرائم اكثر من غيرهم، وذلك يعود الى عجز ضعاف العقول عن ايجاد ثغرات قانونية يمكن استغلالها، ولكن الحقيقة كما دلت عليها الدراسات تشير الى غير ذلك، حيث من المدهش ان نرى ان نسبة ضيئلة من ضعاف العقول يضبطون كمجرمين.

ولقد قام الباحث النفسي وايت Robert W. White من جامعة هارفرد بتلخيص نتائج ابحاثه في هذا المجال بقوله :

> "في الوقت الذي تميل فيه معدلات الذكاء للانخفاض في المناطق السكنية الفقيرة، وترتفع في المناطق الاخرى، فان ذلك لايصح ان يكون تفسيراً

لارتفاع معدلات انحراف الاحداث في المناطق الفقيرة(٤٢)، وبعد مراجعة الدراسات المتعلقة بالذكاء عند المنحرفين من قبل الباحثة "وودوارد"، "Mary Woodward" خلصت الى نتيجة مفادها ان المستوى المنخفض من الذكاء يلعب دورا بسيطا او احيانا لا يكون مؤثرا في انتاج انماط سلوكية انحرافية.

(ب) خصائص شخصية الفرد المجرم Personality Charactaristics of The Criminal

جهد الباحثون لمعرفة ما اذا كانت شخصية الفرد المجرم تتصف بصفات معينة او تختلف كثيرا عنها لدى الفرد العادي. ولقد قام الباحثان شوسلر وكريسي(٤٣)،"Schuessler and Cressey" باجراء مسح شمل ١١٣ دراسة اجريت على الصفات الشخصية لمجرمين وغير مجرمين، وانتهوا الى ما يلي :

١. لا تشير نتائج المسح الى ان سلوكا اجراميا معينا يكون ناتجا عن صفة ما في شخصية المجرم، ولا تشير النتائج كذلك الى ان ميزة محددة في شخصية المجرم يمكن ان تكون ناشئة عن خبرة اجرامية سابقة.

٢. إن الاغلبية الساحقة من المجرمين الذين اجريت عليهم الدراسة كانوا من نزلاء السجون. ولا شك ان العينة التي تم اختيارها من المسجونين لا تمثل كل المجرمين، ذلك لان افراد هذه العينة يمثلون الجانب الفاشل من المجرمين او سيئي الحظ، اما الجانب الآخر من المجرمين خارج القضبان فلم تؤخذ عينة منهم لاستحالة ذلك من الناحية العملية، كما ان استجابة المسجونين لاسئلة الاستبيانات المستخدمة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق، وذلك بسبب طبيعة الحياة داخل السجن، والظروف الغير عادية مثل التحقيق ونحو ذلك ومن العيوب الاساسية المتعلقة بالمنهج المستخدم هو ان العينة التي تم اختيارها من بين المسجونين اعتبرت مجموعة واحدة، رغم ان افرادها يختلفون في انواع الجرائم التي ارتكبوها، هذا ولم يحدث ان تم اثبات صفة واحدة يمتاز بها المجرمون عن غير المجرمين بشكل بارز وملفت للنظر.

شخصيات المجرمين

في محاولة لفهم شخصيات المجرمين، قام الطبيب النفساني مانفرد جوتماشر "Manfred Guttmacher" بتقسيم المجرمين الى الفئات التالية:

١. المجرم العادي : "Normal Criminal"

ويمتاز بانه يعاني من نقص في القيم والمبادىء بشكل عام، كما انه نشأ في اسرة غالبا ما تكون منحلة. وحسب رأي جوتماشر فان ٧٥٪ - ٨٠٪ من المجرمين ينتمون الى هذا النوع.

٢. المجرم بالصدفة : "Accidental Criminal"

ويمتاز هذا النمط بتطور كبير في الانا العليا "Super-ego" لدرجة انه اصبح تحت سيطرة مجموعة من الحالات المميزة، ويرى جوتماشر ان مجرمي هذا النوع قليلون.

٣. المجرم السيكوباتي : "Psychopathic"

ومجرم هذا النمط ليس مجنونا او فاقدا وعيه، وغالبا ما تكون تصرفاته اللاعقلانية ناجمة عن صرعات عصبية مكبوتة وخفية، ويرى جوتماشر ان هذا النمط يشكل ١٠٪ - ١٥٪ من المجرمين.

٤. المجرم المختل عقليا:

والذي يعاني غالبا من بعض الاضطرابات العقلية الاساسية، ومن الممكن ان يوجه تصرفاته الاجرامية نحو نفسه والآخرين، ولا تزيد نسبة مجرمي هذا النمط عن ١,٥٪ - ٢٪(٤٤).

هوامش الفصل الثاني

1. President's Commission on law Enforcement and Administration of Justice. The Challenge of Crime in a Free Society *(Washington, D.C. US. Government Printing Office, (1967) P. 3.

2. Boughey Howard, The Insights of Sociology: An Introduction, Allyn and Bacon, Inc, Boston 1978.

3. د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١.

4. Gerhard and Jean Lenski, Human Societies: An Introduction to Macrosociology, Fourth Edition, Mc Graw - Hill, Inc. New York, 1982.

5. John M. Gillette and James M. Reinhardt, Current Social problems, (New York, American Book Company, 1933) PP. 652-53.

6. Ibid. P. 653.

7. Martin R. Haskell and Lewi Yablonsky, Crime and Delinquency, third Edition, Rand Mc Nally publishing co, Chicago, 1978. P. 562.

8. Hassim Solomon, Community Corrections, Holbrook Press, Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1976. P. 17.

9. Ibid.

10. Martin R. Haskell and Lewi's Yablonsky, Op cit. P. 562.

11. Doyle paul Johnson, Sociological Theory: Classical Founders and Contemporary perspectives, John Wiley & Sons, New York, 1981.

12. د. محمود التوني القاضي. علم الاجرام الحديث - مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠م، ص. ٣٤، ٣٥.

13. د. محمد عارف. الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية ١٩٨١، مكتبة الانجلو المصرية، ص ٩٣.

14. Enrico Ferri Criminal Sociology, (Boston: Little, Brown, 1901).

15. د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧م.

16. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky, Op cit. P. 563.

17. Paul F. Cromwell, Jr, and others, Introduction to Juvenile Delinquency, West Publishing Co, New York, 1978, P.6.

18. د. محمد عارف. نفس المصدر. ص ١٤١.

19. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky, Op cit. P. 564.
20. Edwin H. Sutherland, "Critique of Sheldon's varieties of Delinuent Youth", American Sociological Review 16, February 1951: PP. 10-13.
21. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky. Op. cit, p. 565.
22. Lowrence E. Cohen, "Social Control, Deviance and Law", Contemporary Sociology: An International Journal of Reviews, March, 1987, Vol. 16. No. 2. P. 202-12.
23. Enrico Ferri, The positive school of Criminology, (Chicago: Kerr, 1906). p. 35-36.
24. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky, Op cit p. 567.
25. Ibid.
26. Gresham Sykes and David Matza, "Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency, American Sociological Review, 22, (December 1957), 665-66.
27. James C. Hansen and others, Group Counseling: theory and Process, Second Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1980, p. 24.
28. Paul F. Cromwell, Jr, and others' Op cit, P. 7.
29. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky, Op cit, P. 570.
30. Alexander, Franz staub Hugo, The cirminal, the Judge and the public, (Glencoe, I11: Free press, 1956) P. 52.
31. Ibid. P. 52.
32. Ibid.
33. Sandor Ferenczi, "Psychoanalysis of sexual Habits", in sex in psychoanalysis, trans, Ernest Jones (New York: Basic Books, 1950).
34. Hassim Solomon, Op cit, P. 19.
35. C. William Tageson, Humansitic psychology: A synthesis, The Dorsey press, Homewood, Illinois, 1982.
36. Gordon Trasler, The explanations of criminality, (London, Routledge & Kegan paul, 1962).
37. Leonard Berkowitz, A Survey of Social psychology, second Edition, Holt, Rinehart and winston, New York, 1980, P. 307.
38. ادوين سذرلاند ودونالد كريسي، نفس المصدر.

39. المرجع السابق.
40. ديسر انور علي، د. آمال عبد الرحيم عثمان، نفس المرجع، ص ٩٠.
41. د. عمر السعيد رمضان، نفس المصدر.
42. Robert W. White, The Abnormal personality, (New York: Ronald press, 1964). P. 359.
43. Karl F. schuessler and Donald cressey, "Personality Characteristics of Criminals", American Journal of Sociology, 55 (March, 1950), 476-84.
44. Martin R. Haskell and Lewis Yoblonsky, Op cit, P. 224.

محتويات الفصل الثالث

الفصل الثالث : النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى المجتمع

أولا - نظرية الحتمية الاقتصادية	٥٥
١- جرائم الجيتو	٥٦
٢- الجرائم المنظمة	٥٦
٣- جرائم الشركات والمؤسسات	٥٧
ثانيا - نظرية الحتمية الاجتماعية والجريمة	٥٨
(١) النموذج الأول - الامتثالية	٥٩
(٢) النموذج الثاني - الابتداعية	٥٩
(٣) النموذج الثالث - الطقوسية	٦٠
(٤) النموذج الرابع - الانسحابية	٦٠
(٥) النموذج الخامس - المتمردون	٦٠
ثالثا - نظرية الاغتراب الاجتماعي	٦٠
(١) المدرسة السيكولوجية والاجتماعية	٦١
(٢) انماط الاغتراب الاجتماعي	٦٢
رابعا - نظرية الجماعة المرجعية في تفسير الجريمة	٦٤
خامسا - نظرية سوء تخطيط المدن	٦٥
سادسا - نظرية الثقافة والجريمة	٦٨

سابعا - نظرية العنونة في تفسير السلوك الاجرامي ٧٠

ثامنا - نظرية الصراع في تفسير السلوك الاجرامي ٧٣
أ) الصراع الثقافي ٧٤
ب) صراع الجماعات ٧٤

تاسعا - الخلاصة ٧٥

عاشرا - هوامش الفصل الثالث ٧٦

الفصل الثالث

النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع الى المجتمع

أولا- نظرية الحتمية الاقتصادية Economic Determinism and Crime

يعتبر وليم بونجر William A Bonger الباحث الاجتماعي الهولندي الماركسي والمتخصص في علم الجريمة اشهر من عزا السلوك الاجرامي الى عوامل اقتصادية. اذ يرى بونجر "Bonger" ان انماط السلوك الانحرافي وخاصة الجرائم الموجهة ضد الممتلكات تعود مباشرة الى فقر الطبقة العاملة "Proletariate" الموجودة في مجتمع رأسمالي. ويذهب بونجر الى ان المنافسة الاقتصادية التي لا تقوم على العدل ولا تتيح فرصا بالتساوي امام افراد المجتمع هي المسؤولة عن الممارسات المعادية للاخرين، وهي التي تؤدي ايضا الى الاضطراب الشخصي والانحراف عند افراد الطبقة المسحوقة اقتصاديا لان مثل هذه الاخلاقيات الاقتصادية متأصلة في المجتمع الرأسمالي. والحل الذي يطرحه بونجر لتقليل الجريمة والقضاء عليها يكمن في اعادة تنظيم وسائل الانتاج وتطوير المجتمع ليصبح مجتمعا لا طبقيا، ويعبر بونجر عن وجهة نظره هذه كما يلي:

> "إن الميول الانانية وحدها لدى الفرد لا يمكن ان تجعل منه مجرما ما لم تجد البيئة المناسبة التي ترعاها وتضفي عليها الشرعية. فالشخص الذي يصبح غنيا عن طريق استغلال الاطفال يبقى من وجهة النظر القانونية غير مجرم بالرغم من انه يفتقر الى القيم الاخلاقية التي يفتقر اليها المجرم في نظر القانون. ان النظام الاقتصادي المعاصر والذي يقوم اساسا على التبادل يضعف الروابط بين الافراد، ويجعل كل طرف من اطراف التبادل ينهمك في تحقيق اكبر قدر من الربح بأية وسيلة، انه لا يمكن ان تكون هناك تجارة دون غش وخداع ولعل قول القدماء "من ان عطارد "Mercury" اله التجارة هو ايضا اله اللصوصية والمكر" على جانب كبير من الصحة، وبهذا المعنى يصبح التاجر لا فرق بينه وبين اللص"(١).

إن في هذا القول دلالة واضحة وأكيدة على مدى الأهمية التي يعلقها بونجر على العوامل الاقتصادية، ويترتب على ذلك أن يكون اغلبية الناس الفقراء مجرمين، ولكن الادلة الكافية التي توفرت خلال الفترة الاخيرة عن نسبة الاجرام بين الفقراء وغير الفقراء تدل على انه ليس بالضرورة

ان يؤدي الفقر الى الاجرام، هذا علاوة على ان المجتمعات بشكل عام ومن بينها المجتمعات الرأسمالية اخذت تخطو حديثا خطوات نحو حل مشكلة الفقر، فأخذت الحكومات تتدخل للتقليل من البطالة، ولزيادة فرص العمل، كما ان الهيئات الرسمية والخاصة كثيرا ما تعمل الان لتقديم المساعدة المادية للفقراء من خلال برامجها المختلفة. وباختصار فاننا نستطيع القول ان الاجراءات التي تتخذ لتخفيض نسبة الفقر في ايامنا هذه اكثر فعالية مما كانت عليه ايام بونجر. وحتى يسلم بصحة هذه النظرية لا بد من اجراء دراسات على الفقراء لمعرفة نسبة اجرامهم، ثم لا بد ايضا من اجراء دراسات على المجرمين والسجناء والمنحرفين لمعرفة نسبة الفقر بينهم، ومثل هذه الدراسات الشاملة الدقيقة لم تتم بعد. الا ان ذلك لم يمنع من التأييد الذي لاقته هذه النظرية كجزء من الاتجاه الراديكالي(٢) المعاصر في علم الاجرام وذلك عن طريق اعمال غوردن "Gordon" وغيره من انصار هذا الاتجاه.

حيث يرى غوردن "Gordon" ان المجتمعات الرأسمالية مبنية اساسا على التنافس الاقتصادي والاجتماعي الغير قائم على العدل لانه غير قائم على اساس التوزيع المتساوي لموارد المجتمع على افراده. لذا فان العديد من الافراد يتحولون الى مجرمين مدفوعين بفقدان الامان الاقتصادي وبرغبتهم في الحصول على بعض موارد المجتمع الذي يعيشون فيه. ويرى غوردن "Gordon" ان الانماط الاجرامية الثلاثة التالية والتي تسود المجتمع الامريكي تبين صحة الافتراضات التي جاء بها:

١. جرائم الجيتو "Ghetto Crime"

إن فرص العمل المشروعة والمتاحة لمعظم الشبان في احياء الجيتو تمتاز باجور متدنية، ونوعية منحطة علاوة على انها تحمل امكانية الطرد من الوظيفة في اية لحظة، وبالمقابل فان الكثير من التصرفات الاجرامية التي يمكن اتيانها في احياء الجيتو تمتاز بعوائد مادية عالية، ومرتبة اجتماعية افضل، مع الأخذ بعين الاعتبار ان فرص القاء القبض على مجرمي احياء الجيتو ومعاقبتهم قليلة جدا، لذا يختار شبان احياء الجيتو طريق الانحراف.

٢. الجرائم المنظمة "Organized Crime"

يعارض القانون القمار، وممارسة النساء البغاء، والتعامل بالمخدرات والادمان عليها، وتعتبر من وجهة نظر قانونية جرائم بغض النظر عن مرتكبيها. ونظرا لازدياد الطلب على ممارسة هذه الانماط الانحرافية، بالاضافة الى الفوائد المادية العالية التي تدرها هذه الجرائم، مع الأخذ بعين الاعتبار قلة فرص القاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم، ارتفع معدل اقبال الشبان على الانخراط في عصابات تحترف هذه الانماط الاجرامية في احياء الجيتو.

٣. جرائم الشركات والمؤسسات Corporate Crime

توجد الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة لحماية مصالح اصحابها ومؤسسيها والمساهمين فيها، ولتحقيق اكبر قدر من الربح لهم. فاذا فشلت في ذلك، واصبح من الصعب عليها تحقيق الارباح العالية بطرق مشروعة فانها غالبا ما تلجأ الى طرق غير شرعية للحفاظ على رؤوس اموال اصحابها والمساهمين فيها.

ويرى غوردن "Gordon" كذلك ان تحديد الجرائم والعقوبات داخل المجتمعات الرأسمالية يخدم النظام الرأسمالي بعدة طرق. حيث يضع هذا النظام اللوم على الافراد بدلا من المؤسسات عندما تتفاقم المشاكل الاجتماعية، علاوة على ان النظام الرأسمالي ينظر الى المنحرفين على انهم حشرات او كائنات غير آدمية، ويعاملهم بطريقة غير انسانية مما يثير الكثير من التساؤلات حول دور المؤسسات الرأسمالية في تحقير ادمية الافراد والانتقاص من انسانيتهم.

وقبل الانتهاء من الحديث عن الحتمية الاقتصادية في تفسير السلوك الاجرامي، لا بد من الاشارة الى ان هذا الاتجاه نشأ وتطور جنبا الى جنب مع النزعة الراديكالية لعلم الاجتماع التي ظهرت في الاونة الاخيرة داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها. ومن ابرز الاتجاهات في هذا المجال الاراء التي طورها ريتشارد كويني(٢) "Richard Quinney" والتي تتركز حول الانتقادات الشديدة التي وجهها كويني "Quinney" الى التشريعات المعمول بها في المجتمع الامريكي، والى الجهاز الذي يشرف على ادارة العدالة الامريكية، ويمكن ايجاز ما جاء به كويني كما يلي:

١- يعتمد المجتمع الامريكي خاصة والمجتمعات الرأسمالية عامة على نظام اقتصادي رأسمالي متطور جدا.

٢- حكومات المجتمعات الرأسمالية مصممة لخدمة الطبقة الحاكمة والغنية "Elite" والحفاظ على مصالحها.

٣- ان التشريعات والقوانين والاجهزة المشرفة عليها ليست اكثر من ادوات للحفاظ على استمرار النظام الاقتصادي القائم، مستخدمة بذلك كل الاساليب الممكنة (بما في ذلك العنف) لقهر الطبقات الخاضعة لطبقة الصفوة.

٤- واخيرا يرى كويني ان الحل الوحيد للجريمة يكمن في انهيار المجتمع الرأسمالي وبناء مجتمع آخر يقوم على اسس اشتراكية.

ثانيا- نظرية الحتمية الاجتماعية والجريمة Social Determinism and Crime

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها اي مجتمع في نظر عالم الاجتماع الفرنسي اميل دور كايم "Emile Durkheim" ويرى دور كايم ان المجتمع هو الذي يحدد انماطا معينة من التصرفات على انها افعال اجرامية، فالجريمة على هذا النحو تكون عبارة عن ما ارتآه المجتمع من تصرفات، وليست طبيعة الافعال او نوعيتها ذاتها. ويعتقد العالم الفرنسي ان الظاهرة الاجرامية على اختلاف اشكالها وانواعها قد ازدادت في كل مكان، وانه في كل مجتمع وعلى مر العصور لا بد من وجود افراد يتصرفون بشكل مغاير لما اصطلح عليه المجتمع بين حين وآخر، ويعد هذا في نظر دور كايم من الامور التي تصاحب عملية التغير الاجتماعي(٤) "The process of social change".

ولا ينكر المفكر الفرنسي ان بعض النماذج الاجرامية تدل على حالات مرضية وان الاتفاق الجمعي قد حدد العقوبات لمثل هذه الحالات من الامراض الاجتماعية التي ليس بالضرورة ان تكون طبيعية او تؤدي اية وظيفة اجتماعية، وخير مثال على ذلك جرائم القتل والاغتصاب. ويرى دور كايم كذلك ان درجة اتفاق المجتمع Consensus of Society على تحديد انماط السلوك الانحرافي تختلف من نمط لاخر، فنظرة المجتمع لجريمة القتل على سبيل المثال والاتفاق الاجتماعي حيالها تختلف عن نظرته لحادثة سطو على متجر قام بها احد الاحداث الجانحين.

وينطلق دور كايم من الفكرة التي مؤداها انه اذا اردنا للتقدم ان يأخذ مكانا في اي مجتمع، فلا بد للاصالة الفردية من ان تعبر عن نفسها وتترجم الى انماط سلوكية اجرامية وغير اجرامية، اذ ليس من المعقول ان يتم التعبير عن النماذج الامتثالية دون التعبير عن النماذج الانحرافية، كما يرى دور كايم ان الحرية الفكرية التي يتمتع بها الغرب الان ما كانت لتتحقق لو لم تخترق القوانين في السابق من قبل افراد كانوا يصنفون مجرمين من وجهة نظر مجتمعاتهم، ويعيد الفيلسوف الفرنسي الى الاذهان كيف ان الاباء المؤسسين للولايات المتحدة كانوا يعتبرون مجرمين من وجهة نظر الامبراطورية البريطانية.

ولا بد من الاشارة الى ان دور كايم هو اول من عرض مفهوم "اللامعيارية"(٥) "Anomie" في دراسته عن الانتحار، هذا المصطلح الذي طوره روبرت ميرتون Robert Merton فيما بعد والذي يشير الى الحالة التي يشعر فيها الفرد انه دون ضوابط خارجية تمارس عليه اي نوع من الضبط الاجتماعي، او بعبارة اخرى انه تحطم وانكسار النظام الاجتماعي وضعف سيطرة القيم والمثل والمعايير على تصرفات الافراد.

والمجتمع الذي تتمثل فيه حالة اللامعيارية "الانومي"، يحس افراده ان قيمه ومعاييره اصبحت دون معنى بالنسبة لهم، وانهم اصبحوا متحررين من قيودها، وانه لم يعد يربطهم اي شيء بالمجتمع الذي يعيشون فيه، انها اشبه بحالة من الضياع يشعر بها الافراد، "Normlessnes".

ومن وجهة نظر دور كايم وروبرت ميرتون من بعده، يصطلح المجتمع على اهداف معينة لكل فئة من الناس، وانه مهما تكن هنالك درجة من المرونة فان القيود المفروضة على كيفية تحقيق الافراد لهذه الاهداف تظل قائمة، لذا فان الافراد الذين يعجزون عن تحقيق هذه الاهداف التي اقرها مجتمعهم بطريقة مشروعة، يتكون عندهم روح القلق وعدم القناعة، وتتفتح شهياتهم للثورة وتحقيق الاهداف بطريقة اخرى قد تكون غير مشروعة في اقرب فرصة مناسبة. والعلاقة وثيقة كما يراها ميرتون بين الجريمة وحالة الانومي، وذلك من ملاحظة الامور التالية:

١. يؤكد المجتمع الامريكي مثلا على النجاح، ويرى ان النجاح يتمثل في امتلاك الثروة واستهلاكها، وفي نفس الوقت هناك التشريعات التي تمنع بعض الناس من تحقيق هذا الهدف.

٢. ان الطرق المشروعة للوصول الى النجاح غالبا ما تكون مسدودة امام ابناء الطبقة الدنيا والاقليات العرقية.

٣. غالبا ما يتم حل هذا التناقض باللجوء الى وسائل غير مشروعة لتحقيق الاهداف التي هي ضرورية لكل الافراد بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية او خلفياتهم العرقية.

٤. واخيرا، قد لا يؤمن بعض الافراد بقيمة هذه الاهداف كالنجاح والثروة، ويقوم بترجمة عدم ايمانه هذا الى تدمير وتخريب في الممتلكات والعدوان على الاخرين. وبناء على ما سبق فان ميرتون يحدد خمسة نماذج للتكيف داخل المجتمع الامريكي، وهذه النماذج يصنفها ميرتون على اساس نظرة كل نموذج للاهداف التي انتقاها المجتمع الامريكي ووسائل تحقيقها(٦):

١) النموذج الاول : الامتثالية Conformity

ويتكون هذا النموذج من الافراد الذين يقبلون الاهداف ويقبلون الوسائل في آن واحد، ويتكون هذا النموذج غالبا من الافراد الاكثر تكيفا في المجتمع، ذلك لان افراد هذا النمط يسعون لتحقيق الاهداف الاجتماعية بطرق مشروعة.

٢) النموذج الثاني : الابتداعية Innovation

ويتكون هذا النمط من الافراد الذين ارتضوا الاهداف ولكنهم وظفوا وسائل غير مشروعة لتحقيق هذه الاهداف، ويأتي استخدامهم للوسائل الغير مشروعة لانهم عجزوا عن تحقيق الاهداف بالطرق المشروعة، ومن المحتمل ان يصبح بعض افراد هذا النمط مجرمين.

٣) النموذج الثالث : الطقوسية Ritualism

وافراد هذا النموذج هم الذين رفضوا الاهداف ولكنهم حافظوا على امتثالهم للمعايير والقيم المتعلقة بالوسائل، والفرد الطقوسي لا يحاول التقدم الى الامام، انه منهمك في الوسائل الطقوسية لتحقيق الاهداف.

٤) النموذج الرابع : الانسحابية Retreatism

والافراد هنا يرفضون الاهداف والوسائل معا، وهم لا يفكرون باستبدال اي منها، انهم ينسحبون من المجتمع ولا يشاركون فيه، ومنهم من يتحول الى الادمان على المخدرات والكثير من افراد هذا النمط يصبحون مرضى نفسيين.

٥) النموذج الخامس : المتمردون او الثوريون Rebellion

انهم يشتركون مع النمط الرابع في رفضهم لاهداف المجتمع ووسائل تحقيقها، ولكنهم يختلفون عن الانسحابيين بانهم يعملون على ايجاد نظام اجتماعي جديد بدلا من النظام القائم، وبذلك فهم يحاولون استبدال الاهداف والوسائل معا باخرى جديدة، ولا بد من الاشارة الى ان افراد هذا النمط هم اداة التغيير الاجتماعي.

وقبل اختتام الحديث عن هذه المدرسة التي اسسها دور كايم وطورها ميرتون، نود الاشارة الى انه ليس بالضرورة ان يكون كل افراد النمط الانسحابي مدمنين على المخدرات او متعاطين للماريوانا، بل كثيرا ما نجد بعض افراد هذا النمط يعيشون على هامش المجتمع دون ان يكون لهم اي دور فعال في الاسهام في استمرار النظام القائم او في احداث اي تغيير تمهيدا لنظام جديد، انهم ينتظرون المعجزات لتخلص الناس مما هم فيه.

ثالثا - الاغتراب الاجتماعي Social Alienation and Crime

يقترح العالم جيفري "Clarence R. Jeffery" نظرية في الاغتراب الاجتماعي "Social Alienation" لتفسير العوامل التي تختفي وراءها الظاهرة الاجرامية. ويذهب جيفري Jeffery الى التأكيد على ان مفهوم الجريمة ووجودها يسبق المجرم وليس العكس، والسلوك الذي يتعارض مع المجتمع، لا يعتبر سلوكا اجراميا ما لم يظهر نظام من القوانين الجزائية يفسر هذا النمط من السلوك على انه فعل اجرامي، ويرى جيفري كذلك ان كل نظريات الجريمة الموجودة حتى الآن

تحاول تفسير سلوك المجرمين غير آخذة بعين الاعتبار دور القوانين الجزائية في خلق الظاهرة الاجرامية، ويشعر جيفري ان علماء الجريمة والمتخصصين في هذا المجال بحاجة ماسة الى نظرية تفسر اصل وتطور القانون الجزائي وعلاقة ذلك بالبناء الاجتماعي لاي شكل من اشكال التجمع الانساني. لذا نرى انه اكد منذ البداية على دراسة تطور القوانين الجزائية لان هذه القوانين حسب رأيه هي التي تصنف هذا النمط السلوكي على انه اجرامي وذاك النمط على انه امتثالي، ولقد ظهر القانون الى الوجود كما يرى جيفري عندما بدأ النظام القبلي بالانحلال والتفسخ، وعندما اصبح تماسك الجماعة القبلية غير قادر على العمل كميكانزم للضبط الاجتماعي. والقانون البدائي ليس اكثر من عادات القبائل البدائية عززها وفرضها التماسك الاجتماعي القائم على علاقة القرابة والدم بين افراد هذه القبائل. وبعبارة اخرى يتسم القانون في نظر جيفري بالخصوصية، كما انه يعبر عن وجهة نظر محدودة لانه وضع من قبل افراد يتمتعون بنفوذ قبلي واسع، فهو بالتالي خاص وشخصي في طبيعته ونشأته وعمله(٧). والقانون من هذا المنطلق يصبح عبارة عن نتاج لضعف العلاقات الشخصية، والتفسخ، والتفكك الاجتماعي وانتشار التمدن والتحضر، وهو بهذا المعنى يظهر عندما ينعدم الحب والتفاهم بين افراد المجتمع، وتصبح العلاقات القائمة غير قادرة على العمل كوكالات للضبط الاجتماعي.

(١) المدرسة السيكولوجية والاجتماعية

يرى جيفري ان المدرسة النفسية في علم الاجرام ترى ان المجرم يختلف عن غير المجرم بميزات في الشخصية، واضطرابات عقلية وعاطفية، وهذه الميزات هي التي تؤدي الى السلوك الانحرافي، والنقد الشديد الذي يوجهه جيفري لهذه المدرسة يقوم على اساس مؤداة ان الغالبية من المجرمين ليسوا من المصابين بامراض نفسية او عصابية، بل ان نسبة المجرمين من المرضى النفسيين قليلة جدا اذا ما قورنت بنسبة المجرمين الاخرين لاسبابا غير نفسية. كما ان جيفري يختار نظرية سذرلاند كنموذج لنظريات تعلم الجريمة. ويوجه اليها الانتقادات الشديدة، فهي في نظره علاوة على ما تعاني منه من نقائص سبق ذكرها، لا تفسر اختلاف معدل الجريمة حسب عوامل السن والنوع والاقليات العرقية، كما انها لا تأخذ بعين الاعتبار ان الناس يستجيبون بطرق مختلفة في ظروف متشابهة. ويخلص جيفري من ذلك كله الى ان ايا من المدرستين النفسية او الاجتماعية غير قادرة على تفسير الظاهرة الاجرامية، وان هذه الظاهرة غالبا ما تفسر من وجهة نظر تكاملية، اي بمزيج من العوامل الاجتماعية والنفسية. فالجماعات التي يمتاز فيها التفاعل الاجتماعي بالعزلة، وتجاهل الافراد، وضبط العلاقات الشخصية، واللامعيارية تكون نسبة الجريمة فيها مرتفعة، فالمجرم في نظر جيفري هو ذلك الشخص الذي يحتاج الى شبكة من العلاقات الشخصية، ويعاني من الفشل في علاقته مع الآخرين، انه معزول اجتماعيا وعاطفيا، فهو بحاجة الى ان يكون عضوا في جماعة، وان يكون مقبولا اجتماعيا، انه لا يشعر بالامان والطمأنينة، انه عدواني حاقد، يحس دوما انه غير مرغوب فيه، فهو نتاج انعدام العلاقات القوية والسليمة في المجتمع الذي يعيش فيه(٨).

وهكذا نرى ان نظرية جيفري في الاغتراب الاجتماعي تتفق مع الاتجاه النفسي في بعض الامور مثل التأكيد على شعور الفرد بانه مرفوض، والحرمان العاطفي والعزلة النفسية، كما انها تتفق مع نظرية سذرلاند في التأكيد على التفاعل الاجتماعي Social Interaction الذي يحدث داخل الجماعة الاولية، ولكنها تختلف عن نظرية سذرلاند في انها تحاول ان تجد تفسيرا للجرائم الفجائية والناجمة عن العاطفة، كما انها تفسر كيف ان الفرد يمكن ان يعيش في ثقافة فرعية منحرفة ويعزل نفسه عن النماذج السلوكية الاجرامية، بل وتذهب نظرية جيفري ابعد من ذلك عندما لا نشترط ان يكون للفرد المجرم تاريخا اجراميا يكتسبه من مخالطة الاخرين. ومن الأدلة التي يعطي هذا الاتجاه نصيبا من القبول هو ارتفاع معدلات الجريمة لدى الشباب الذكور الذين يعيشون في احياء مدنية فقيرة، وغالبا في جماعات اقلية، لان في مثل هذه الاحياء توجد العزلة الاجتماعية، "Social Isolation" ويشعر الفرد بضعف الروابط، ويقابل بتجاهل وانكار شديدين.

(٢) انماط الاغتراب الاجتماعي

لقد قسم جيفري الاغتراب الى ثلاثة اشكال :

١. الاغتراب الفردي : Individual Alienation

حيث يشعر الفرد انه معزول عن العلاقات الشخصية المباشرة، فهو مضطرب اجتماعيا، ونادرا ما يقبل قيم المجتمع الذي يعيش فيه.

٢. الاغتراب الجماعي : Group Alienation

ويظهر هذا اللون من الاغتراب عندما تحس المجموعة التي ينتمي لها الفرد انها معزولة عن المجتمع الكبير الذي هي جزء منه، وعزل قطاعات اجتماعية معينة عن المجتمع الكلي بسبب اغتراب الجماعات المعزولة، لان الجماعة كلها تشعر بالاغتراب بدلا من ان يتملك مثل هذا الشعور فردا واحدا.

٣. الاغتراب الناجم عن القوانين والتشريعات Legal Alienation

ويبدو هذا الشكل من أشكال الاغتراب واضحا في طريقة المعاملة التي يلقاها السود والبيض في الولايات المتحدة وجنوب افريقيا، وفي معاملة افراد الطبقة الدنيا والطبقة العليا، ويتضح ذلك ايضا عندما تقوم مؤسسة معينة، او سياسي محترف، او لوبي "Lobby" متنفذ بوظيفة الحكومة والسيطرة على فعالياتها، عند ذلك يتزعزع مفهوم الحكومة بوظائفها الرئيسية عند العديد من الافراد، لانهم يدركون ان شخصا ما او جهه متنفذة هي التي تحرك المؤسسات الحكومية، فالقوانين اصبحت حكرا على جهة معينة(٩).

الانسحاب من المجتمع : يعتبر الانسحاب من المجتمع ومشاركة الكثير من الافراد في اعمال الشغب والفوضى الاجتماعية وخاصة في الاحياء الفقيرة من النتائج الواضحة للشعور بالاغتراب وعدم

الشعور بالانتماء للمجتمع ككل. اذ ان هؤلاء الناس يشعرون بالعجز وعدم القدرة على اجراء اي تغيير، واذا اخذنا الخلفية الاجتماعية والتدرج الطبقي بعين الاعتبار فاننا نجد نموذجين من المنسحبين : الذين ينتمون للطبقة الدنيا ثم الذين ينتمون للطبقة الوسطى. فمنسحب الطبقة الدنيا غالبا ما يكون قد ترك المدرسة مبكرا، ويعيش في بيته ومع اسرته، هذا ان لم يكن موجودا في اصلاحية ما، وعلاقته مع اسرته لا تختلف عن علاقته مع الشبان الاخرين من ابناء جيرانه او طبقته، وهو لا يعمل بشكل منتظم او دائم، وغالبا ما يكون منهمكا في اعمال تافهه وبسيطة.

اما منسحب الطبقة المتوسطة فيبدو انه اوفر حظا من منسحب الطبقة الدنيا، فمن المحتمل ان يكون قد انهى المرحلة الثانوية، وقد يتمتع بمعدل متوسط من الذكاء، ومنهم من يكون قد التحق بكلية جامعية سنة او اكثر، وقد يملك منسحبوا الطبقة المتوسطة اراء سياسية فوضوية، وغالبا ما تقوم علاقتهم مع اسرهم على التكافؤ ولو انهم يعيشون خارج البيت اكثر من داخله، ومن الصفات التي يتصف بها منسحب الطبقة الوسطى ما يلي:

١. انه يشعر بالكراهية للنظام القائم ويعبر عن هذه الكراهية علنا.

٢. انه غير مهتم بالعمل في مهن قد تكون متوفرة في كثير من الاحيان.

٣. غالبا ما ينظر الى كبار السن وخاصة الوالدين على انهم غير مخلصين ويمتازون بالنفاق والغش والخداع.

٤. انه يشعر بالعجز امام اي تغيير في النظام القائم، ولذلك لا يود الانتماء الى اي من الاحزاب او الجماعات السياسية.

واهم ما يميز منسحب الطبقة المتوسطة عن منسحب الطبقة الدنيا ان الاخير اشد نقمة على المجتمع الذي يعيش فيه، واكثر انعزالا، كما انه يشعر بالخجل الشديد من فقره، فهو بالتالي اكثر ميلا للانخراط في العصابات التي لها نشاطات عدوانية عنيفة، كما انه اكثر ادمانا على المخدرات وتطرفا في ارائه. ومن الملاحظ كذلك ان الطرفين يتفقان على سلبية النظام القائم، واعتبار القادة خونه ومضللين، وعدم المشاركة في النشاطات السياسية. ولقد كتب لويس يابلونسكي "Lewis Yablonsky" يصف منسحبي الطبقة الدنيا الذين يسكنون الاحياء الفقيرة قائلا:

> "تعج احياء المدن الفقيرة باعداد متزايدة من الهيبيين "Hippies" الذين يمتازن بضوابط اخلاقية فضفاضة، بالاضافة الى مشاعر الحسد والعنف والكراهية التي تسيطر عليهم. ان استهتار هؤلاء بالعمل الجاد والذين يقومون به، ورفضهم للوسائل المشروعة، كل ذلك خلق عندهم الايمان الشديد بالثراء المفاجيء والتأثر السريع بمظاهر الحياة المترفة كما يبدو من خلال وسائل الاعلام وعلى رأسها الافلام والبرامج التلفزيونية(١٠).

رابعا - نظرية الجماعة المرجعية في تفسير الجريمة
Reference Group Theory of Crime

تقوم هذه النظرية على الاسس التالية :

١- تعتبر الاسرة اول جماعة مرجعية للطفل، فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تعطيه القبول والاعتراف والتقدير، وهي بذلك اول مجموعة ذاتية بالنسبة له، ويتوقف كونها واستمرارها كذلك على مقدرتها في اداء وظائفها كأسرة سوية، فاذا نجحت في اداء وظائفها بشكل جيد فانها تتحول الى جماعة معيارية وقيمية بالنسبة للطفل "Normative Reference Group" فينظر الى معاييرها وقيمها باحترام، هذه المعايير التي لا تتعارض فعليا مع مبادىء وقيم ومعايير المجتمع الكبير.

٢- يتخذ الطفل قبل انخراطه في اعمال اجرامية مجموعة اخرى من الشارع كجماعة مرجعية ذاتية بالنسبة له Street Group وليس بالضرورة ان تكون جماعة الشارع هذه منحرفة اينما وجدت ولكن جماعات الشارع التي تتكون في احياء المدن الكبرى غالبا ما تميل نحو الانحراف، وتنجح في جذب اطفال فشلت اسرهم في ان تتحول الى جماعات مرجعية قيمية بالنسبة لهم، ويجب الا يفوتنا في هذا المجال التنويه بأن الاسرة تظل حريصة على عدم انخراط طفلها في نماذج السلوك الانحرافي حتى لو كان الابوان منحرفين، فكثيرا ما يحدث ان يعاقب الاباء اطفالهم لميولهم الانحرافية رغم ان هؤلاء الاباء انفسهم يتصرفون تصرفات تضر بالمجتمع. وتبدو الاثار العملية لهذه النظرية واضحة في اسر المهاجرين الذين ينتقل اطفالهم من بيئة الى بيئة اخرى جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن البيئة الاصلية(١١)، حيث يحاول الاطفال في البيئة الجديدة ان يتخلصوا من قيود اسرهم والتأثر بتصرفات سكان البيئة الجديدة التي قدموا اليها، خصوصا اذا كانت هذه البيئة اكثر انعتاقا وتحررا، فالمهاجرين من دول العالم الثالث على سبيل المثال، الى الولايات المتحدة واوروبا الغربية، والمهاجرين من الارياف الى المدن، غالبا ما يحاول اطفالهم استبدال اسرهم كجماعات مرجعية بجماعات وزمر من شارع البيئة الجديدة القادمين اليها. واذا كانت هذه البيئات الجديدة على قدر كبير من الفساد والانحراف Slums، ادركنا مدى الميل الذي يتولد عند اطفال القادمين الجدد نحو ممارسة الجريمة. ولا شك ان عامل السن "age" يلعب دورا بارزا في درجة انحراف ابناء المهاجرين الجدد، فغالبا ما ترتفع نسبة الانحراف بين صغار السن من القادمين الجدد اكثر من ارتفاعها بين الأكبر سنا، نظرا لان الكبار قدموا وهم اكثر امتثالا وادراكا لقيم اسرهم ومجتمعهم الاصلي، في الوقت الذي يعتبر فيه الصغار اكثر تعرضا وتأثرا لثقافة المجتمع الجديد. والمثال التالي يوضح ذلك:

اجريت دراسة على ٢٦٥ شخص ينتمون الى ١٠٨ اسر من الجماعات الروسية المهاجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت النتيجة كما يلي(١٢):

تقسيم افراد العينة الى جانحين وغير جانحين :

نوع الأفراد	العدد	النسبة المئوية
جانحون	١٨١	٪٦٨,٣
غير جانحين	٨٤	٪٣١,٧
المجموع	٢٦٥	٪ ١٠٠

توزيع الجانحين حسب فئات السن :

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
٩ - ١٩	١٥٥	٪٨٥,٧
٢٠ - ٢٤	٢٥	٪١٣,٨
٢٥	١	٪ ٠,٥
المجموع	١٨١	٪ ١٠٠

تدل الجداول الاحصائية السابقة على ان عدد المنحرفين من الجماعات المهاجرة الذين تتراوح اعمارهم بين ٩ - ١٩ اكثر من عدد المنحرفين من فئات السن الأخرى. وبعد دراسة لنتائج البحث هذا وجد المتخصصون أن صغار السن من ٩ - ١٩ تعرضوا للثقافة الامريكية الجديدة فترة زمنية اكثر من غيرهم، علاوة على عدم رسوخ ثقافة مجتمعهم الاصلي في اذهانهم، فسرعان ما وجدوا في جماعات الشارع الجديدة ملاذا لهم. اما الافراد الذين تزيد اعمارهم عن ٢٥ سنة، فتشير الاحصائية الى انه لم ينحرف منهم سوى فرد واحد، وفي نظرنا لا يحتاج الامر الى مزيد من التفصيل.

يعكف علماء البيئة جاهدين لتفسير العلاقة بين المناطق السكنية في المدن الكبرى وبين السكان الاصليين وما يطرأ عليهم من تغيرات ديموغرافية واقتصادية. ويميل الكثير من الايكولوجيين(١٢) "Ecologists" في الوقت الحاضر الى تقسيم المدينة الصناعية الكبرى الى خمسة مناطق "Zones" :

المنطقة الأولى : مركز المدينة، وهي المنطقة التي تعج بالحركة والنشاط السكاني والتجاري، وتتميز بازدحام حوانيتها، كما انها تضم غالبية المراكز الحكومية والدوائر الرسمية ومكاتب الشركات الكبرى ورجال الاعمال، واشد ما يكون الازدحام فيها اثناء النهار، حيث تمتلأ شوارعها الضيقة نسبيا بالزبائن الذين حضروا من أماكن عديدة. وأهم ما يميز هذا القطاع من المدينة الصناعية الكبيرة انه قطاع غير مرغوب فيه من حيث السكن، لذلك يقل فيه عدد القاطنين نسبيا.

المنطقة الثانية : وهي المنطقة التي تصارع بعنف وتقاوم التحول من حالة الملاءمة للسكن الى حالة الاكتظاظ التدريجي بالمصانع والمشاريع التجارية. ويمكن القول ان سكان هذا القطاع غالبا ما يكونوا من الفقراء او انصاف الفقراء على اقل تقدير.

المنطقة الثالثة : قطاع المساكن لافراد الطبقة العاملة وتكون هذه المساكن على شكل حزام يحيط بالمشاريع الصناعية والتجارية والتي تحيط بدورها بمركز المدينة. هذا ويمكن للعمال في هذا القطاع ان يصلوا سيرا على الاقدام الى المصانع والورش في معظم الاحيان.

المنطقة الرابعة : وهي منطقة افضل من سابقتها من حيث السكن وغالبا ما يمتهن السكان هنا المهن الحرة والوظائف المكتبية، ومعظم الافراد نالوا قسطا جيدا من التعليم، وهو القطاع الذي يسكنه معظم افراد الطبقة الوسطى وخاصة الطبقة الوسطى العليا.

المنطقة الخامسة : وهي منطقة الضواحي، وسكان هذا القطاع ينتقلون يوميا الى المدينة، ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة جدا. ويجب الملاحظة هنا ان التقسيم المذكور لا يعتبر تقسيما حتميا لكل مدينة صناعية، فقد يكون واضحا ومميزا في بعض المدن اكثر من غيرها، ولكن المهم هو وجود مناطق سكنية في حالة عدم استقرار ضمن القطاعات التي مر ذكرها. وقد لاحظ بيرغس "Burgess" ان القطاع الثاني والذي تصارع فيه المشاريع الصناعية والتجارية مساكن الافراد، يعاني من فقدان التنظيم الاجتماعي والتخطيط لانه في حالة تحول، حيث تزحف المصانع لتحل محل مساكن الاسر. ولقد قام تلامذه بيرغس Burgess وعلى رأسهم كليفورد شو Clifford R. Shaw بدراسات عديدة ومتواصلة على مدينة شيكاغو، واحدى وعشرين مدينة غيرها.

وقامت الدراسة على اساس تقسيم كل مدينة الى قطاعات تبلغ مساحة الواحد منها ميلا مربعا، ثم قاموا بعد ذلك بدراسة الانحراف والفساد في كل قطاع من هذه القطاعات فوجدوا ما يؤيد اراء بيرغس(١٤)"Burgess". وفيما يتعلق بانحراف الاحداث والجرائم الناجمة عن الخلل العقلي والجرائم الأخرى بشكل عام، فقد دلت الدراسة على ان معدلاتها تميل الى الارتفاع في القطاعين الأول والثاني هذا وان كانت اكثر ارتفاعا في القطاع الأول منها في القطاع الثاني، ثم تبدأ معدلات الجريمة بالانحدار كلما اتجهنا نحو القطاع الخامس، وفي هذا دليل على تناقص الانحراف كلما انتقلنا من مركز المدينة الى الضواحي.

والجدول التالي يبين ذلك(١٥).

نوع الانحراف	الفترة	القطاعات				
	الزمنية	١	٢	٣	٤	٥
معدل الخلل العقلي	١٩٢٢-١٩٣٤	٢٢	١٨,٨	١٣,٢	١١,١	٨,٤
معدل جرائم الكبار	١٩٢٠	٢,٢	١,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٤
معدل المعاناة من مرض .T.B	١٩٣١-١٩٣٧	٣٣,٥	٢٥	١٨,٤	١٢,٥	٩,٢
معدل وفيات الاطفال	١٩٢٣-١٩٣٣	٨٦,٧	٦٧,٥	٥٤,٧	٤٥,٩	٤١,٣
معدل الذين عرضوا على محاكم الاحداث	١٩٣٨	٦,٣	٥,٩	٣,٩	٢,٦	١,٦
معدل الانحراف بشكل عام	١٩٢٧-١٩٣٣	٩,٨	٦,٧	٤,٥	٢,٥	١,٨

وفي نظرنا ان تضخم المدن نتيجة عوامل وعلى رأسها الهجرات بشتى اشكالها، يعرض قطاعات مختلفة داخل المدينة الى تغيير اجتماعي سريع ومفاجيء، وفي معظم الاحيان يكون هذا التغير سببا في ارتفاع معدلات الانحراف بين القاطنين. ومما لا شك فيه ان معدلات الانحراف تختلف من قطاع لاخر داخل المدينة نفسها وذلك حسب معدل التغير وكيفيته ونوعية القاطنين في ذلك القطاع، وانه لمن الصعوبة بمكان ان نتوقع قدوم جماعات مهاجرة عديدة، تتباين في مستوياتها الثقافية والاقتصادية وخلفياتها العرقية، دون ان يؤدي ذلك الى زعزعة النظام السائد داخل تلك الاحياء التي تتعرض لمثل هذه الموجات البشرية.

سادسا- نظرية العلاقة بين الثقافة والجريمة Culture and Crime

حاول الكثير من الدارسين والباحثين في السلوك الاجرامي ربط الظاهرة الاجرامية بالثقافة السائدة في المجتمع. ومن ابرز هؤلاء دونالد تافت Donald Taft ورالف انجلاند Ralf W. England، وملتون بارون Milton L. Barron البرت كوهين Albert Cohen ثم اخيرا كلوارد واهلن Cloward and Ohlin. وبالنسبة لدونالد تافت ورالف انجلاند، فقد حاولوا تفسير ارتفاع معدل الجريمة في الولايات المتحدة الامريكية والمجتمعات الغربية الأخرى معتمدين على المقولة التي مفادها ان السلوك الاجرامي يتكون نتيجة لمزيج من الخصائص الثقافية التالية والتي تسود المجتمع الامريكي بشكل خاص والمجتمعات الغربية الاخرى بشكل عام(١٦).

١. الثقافة الغربية والامريكية بالذات، ثقافة ديناميكية ومتغيرة بسرعة، حيث ان المعايير والقيم التي كانت صحيحة بالامس قد تصبح مغلوطة اليوم والعكس بالعكس.

٢. الثقافة الامريكية معقدة. والصراع الثقافي يسود المجتمع الامريكي نظرا لاتساع نطاق الهجرات الخارجية والداخلية.

٣. ضعف العامل الشخصي في العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الغربية، حيث الانحلال في علاقات افراد الاسرة، ووحدة الجوار، كما ان اهمال قطاعات واسعة من الطبقات المسحوقة يعمق مسألة عدم الانتماء للمجتمع الكبير مما يؤدي الى مزيد من انماط التصرف المعادية للمجتمع.

٤. الثقافة الامريكية تشجع الانتماء القوي للجماعات "Affliation"، وهذا بدوره يؤدي الى اسراع الهامشيين من افراد المجتمع الى البحث عن عصابات ينتمون اليها، وفي معظم الاحيان يكون ولاء هؤلاء الافراد لعصاباتهم على جانب كبير من القوة(١٧).

٥. ازدياد روح الفردية المتطرفة، مما خلق الميل عند الكثيرين من الافراد والجماعات الى حل العديد من اشكالاتهم بطرقهم الخاصة والتي غالبا ما تتضمن تصرفات غير قانونية او تفسيرات للقانون من جانب واحد، وهذا يؤدي بالتالي الى ازدياد مظاهر العنف.

هذا ويرى الباحثان تافت وانجلاند ان الجيل الجديد في المجتمعات الغربية يولد ليجد نفسه وجها لوجه امام هذه الخصائص الثقافية التي تشكل نسيجا متكاملا في البيت والشارع والمدرسة فلا يجد لنفسه مخرجا سوى الانخراط في عصابات ذات اهداف معادية للآخرين ان لم تكن تتخذ من الاجرام حرفة لها.

وفي الحقيقة لا يختلف بارون Barron في جوهر نظريته المتعلقة بالثقافة والجريمة عن رالف وانجلاند، الا انه يضيف عناصر اخرى جديدة منها ما هو رسمي ومنها ما هو غير رسمي تعمل على تعميق السلوك الاجرامي. فيرى بارون ان التأكيد الشديد على الثروة والمنزلة الاجتماعية كأهداف في

المجتمعات "Property and Prestiage" الغربية، وصعوبة الوصول الى هذه الاهداف، يخلقان مقاومة السلطة بشتى الوسائل، كما انهما يؤديان الى الفظاظة والقسوة والخشونة في المعاملة، خاصة بين افراد الطبقات المختلفة. ويضيف بارون عامل الغش والخداع واعتبار ذلك في معظم الاحيان علامة ايجابية في التعامل، ومثال ذلك بعض الاستحسان الذي يلقاه الفرد الذي ينجح في استغلال الآخر، وغالبا ما يؤدي ذلك الى التبني الضمني لخرق القوانين الرسمية والتحايل عليها، طالما يتم ذلك بكل سرية وكتمان. ويعلق بارون اهمية كبرى على التصور العام والاعتقاد السائد بين الناس بأنه يولد في كل دقيقة مصاص دم، ويرى ان المثل الامريكي الواسع الانتشار "افعل ذلك ما دمت في مأمن" Do it while it safe كل ذلك يعطي صورة حقيقية ومؤشرات اجتماعية على مدى المرونة والترخيص الاجتماعي الذي يقوم على حساب الامتثال للقوانين الرسمية(١٨).

ويبدو ان بارون كان متشائما في تحليله لعناصر الثقافة الامريكية، حيث ينتهي الى ان الجريمة اصبحت جزء من المجتمع الامريكي، وليست غريبة عنه، حيث يرى ان انتشار الجريمة في المجتمع الامريكي خاصة والمجتمعات الغربية عامة هو مسألة تاريخية وليست وليدة اللحظة.

أما كوهين "Cohen" فيذهب الى ان خيبة "Frustration" أفراد الطبقات الدنيا والثقافات الفرعية Sub - Cultures في تحسين اوضاعهم، وصراع الثقافات الفرعية مع الثقافة السائدة عن طريق التنشئة الاجتماعية Socialization لكل من الثقافتين، كل ذلك يؤدي الى ارتفاع نسبة اجرام الثقافات الفرعية. فافراد الطبقات الدنيا في نظر كوهين يرفضون تحمل المسؤولية، والطموح. وتوظيف القدرات واستغلالها، وتأجيل اشباع الحاجات الذاتية والفورية من اجل تحقيق اهداف بعيدة المدى، ويرفضون العقلانية في تخطيط الميزانية حسب الظروف، ويفتقرون الى اللطف في المعاملة والاحترام من اجل تكوين شخصية جذابة ومحببة وتنقصهم القدرة على ضبط السلوك العدواني الجسماني، وتقدير الملكية واحترام حق الغير في التملك. ويرى كوهين كذلك ان ابناء الثقافة الفرعية ايضا يأخذون هذه القيم ويقلبونها رأسا على عقب، فيمارسون التخريب من اجل التخريب، والعنف من اجل العنف، وليس من اجل اهداف واضحة محددة، وهم كما يرى كوهين يمثلون الاستثناء والشذوذ عن القاعدة الاساسية.

وفي تصنيف قام به الباحثان Cloward and Ohlin لمنحرفي ثقافات الطبقة الدنيا والثقافات الفرعية، ميزوا بين ثلاثة انماط من المنحرفين :

١. المنحرف "المجرم" وهو الذي يكرس كل جهوده من أجل السرقة والسطو والتزوير، وغير ذلك من الوسائل الغير مشروعة لتأمين الدخل، وبعض افراد هذا النمط يصبحون محترفين ويلتحقون بعصابات اجرامية منظمة ويحصلون على مراتب عالية فيها.

٢. المنحرف "العنيف" : وهو الذي يقصر انحرافه تقريبا على المشاركة والانخراط في افعال

عدوانية تمتاز بالعنف الجسدي وذلك لتحسين وضعه الاجتماعي لانه محكوم بهذا النوع من التصور، فحتى يحقق القبول والتقدير من قبل الآخرين، يرى انه لا بد من ممارسة انماط العدوان الجسدية.

٣. المنحرف "المتراجع" : وهذا النمط يمتاز بادمانه الشديد على المخدرات(١٩).

ويعتقد كلوارد واهلن ان الثقافة عادة تقوم باشباع نمطين من الحاجات لدى الفرد : الحاجات المادية الفيزيقية والحاجات الاجتماعية، ولما كان اشباع الحاجات الفيزيقية يتم بسهولة اكثر، تظل الحاجات الاجتماعية غير مشبعة من وجهة نظر الافراد لانها تشبه الهاوية التي ليس لها قرار. وفي تفسيرهم للظاهرة الاجرامية يقلل كلوارد واوهلن من اهمية العوامل الفردية وميزات الشخصية في تفسير الجريمة، فالمنحرف المجرم او العنيف او المتراجع، يصبح كذلك لانه يجد في ثقافته الفرعية الفرصة المواتية، حيث انه لا بد من وجود علاقة بين الضبط الاجتماعي من جهة وقنوات النجاح وتحقيق الاهداف من جهة ثانية، فحيثما توجد الفرص لتحقيق النجاح تكون الضوابط الاجتماعية قوية وفعالة، وعندما تغيب او تنعدم فرص النجاح تصبح الضوابط الاجتماعية غير فعالة(٢٠)، وانا ما اخذنا بعين الاعتبار مدى انعدام فرص النجاح وصعوبة تحقيق الاهداف لدى افراد الثقافة الفرعية ادركنا بالمقابل مدى انعدام وضعف وكالات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية. حتى ان النموذج المتراجع من المنحرفين في الثقافة الفرعية غالبا ما يلجأ الى المخدرات لانه يعاني من الفشل المزدوج، فهو من ناحية لم يستطع تحقيق اي هدف من اهداف الثقافة السائدة، ومن ناحية اخرى فشل في ان يصبح مجرما محترفا او عنيفا، وهذا الشعور العميق بالفشل يدفعه الى ان يصبح هامشيا. ويمكن القول كذلك انه عندما تزداد الفجوة gap بين اماني افراد الطبقات الدنيا وبين قدراتهم ومكانياتهم لتحقيق تلك الامنيات، فانه لا بد من توجههم نحو الاجرام بما يتناسب طرديا مع الفجوة تلك. ويرى ميلر(٢١) Walter B Miller ان مجرمي الطبقات الدنيا من هذا النوع غالبا من يمتازون بالمغامرة والعنف والشجاعة الفائقة، وعدم التردد عند الاقدام، والبحث عن المواقف المثيرة، لذا تراهم يستفزون الناس ويتعاملون معهم بقسوة وخاصة الاناث، فتصبح الفتاة مطية Conquest Objects، ومسخرة من أجل اثبات رجولة منحرفي زوايا الشوارع من الذكور، وحتى جرائم الاغتصاب التي يرتكبها هؤلاء غالبا ما تكون مصحوبة بالايذاء الجسدي والعنف رغم عدم مقاومة الضحية في كثير من الاحيان.

سابعا - نظرية العنونة في تفسير السلوك الاجرامي Labelling Theory

من الحقائق التي لا تقبل الجدل اعتبار اللقب "مجرم" من الالقاب التي تشكل وصمة عار في حياة الفرد الذي يعطي هذا اللقب من قبل المجتمع الذي يعيش فيه. والفرد الذي يعنون بالاجرام من قبل الاخرين يعاني من العزلة والاحتقار والاضطهاد، وغالبا ما يوضع تحت المراقبة وربما يخضع لبرامج علاجية نفسية او كيميائية. ويعتقد بيكر(٢٢) "Becker" ان الكثير من الافراد يعنونون كمجرمين

وهم ابرياء. بالاضافة الى ان هنالك العدد الآخر من هؤلاء المعنونين لا تكون المخالفة التي ارتكبوها تستحق كل هذا الرفض والاضطهاد من قبل المجتمع، ولقد لخص بيكر الذي يعتبر من اشهر رواد هذا الاتجاه نظريته في العنونة كما يلي :

١. تعمل الجماعات داخل المجتمع الكبير على خلق المجرمين باضفائها صفة الانحراف على انماط سلوكية معينة، واطلاق هذه الصفة على الافراد الذين يأتون مثل تلك الانماط

٢. لا يعتبر الانحراف صفة موروثة او متأصلة، بل يعتبر وضعا يضفي على الفرد ويمثل نجاح المجتمع في خلق المجرمين ودفعهم الى طرق غير سوية لان دوائر البوليس والمحاكم والاباء والقادة وغيرهم من ممثلي المؤسسات الاجتماعية يرفضون التعامل مع هؤلاء على انهم اسوياء، او يمكن الثقة بهم، فهم من وجهة نظر بيكر يقومون بتنمية الشر من حيث لا يشعرون، وكلما كانوا اشد قسوة في مكافحة الشر، نما الشر بقوة بين ايديهم، ولعل المدرسة من المؤسسات الاجتماعية الهامة التي تعمل احيانا على عنونة الاطفال كمنحرفين. فالطفل الذي يعطي لقب "كسلان" او "مهمل" او غير ذلك من الالقاب السلبية، ينظر لنفسه على انه اقل قدرة من زملائه الاخرين، ويعاني من شعور بالنقص، ويرى انه فاشل في المدرسة وغيرها من المجالات، وليس غريبا ان ينقطع عن الدراسة ويتحول الى طريق معاد للمجتمع الذي يعيش فيه.

ويبدو ان تحول الفرد الى مجرم خطير يحترف الجريمة لا يتم فجأة حسب نظرية العنونة. اذ لا بد من مرور فترة زمنية حتى يقبل الفرد المعنون عنوانه السلبي هذا، ويرى الباحثون في هذا المجال ان الفرد يمر بمرحلتين اساسيتين قبل ان يشق طريقه نحو احتراف الجريمة : المرحلة الأولى وهي مرحلة الانحراف الأولي : "Primary Deviance"

وفيها يقوم الفرد ببذل كل جهد مستطاع لرفض اللقب الذي أعطاه اياه المجتمع، فتراه ينكر انه كسول في المدرسة او مهمل، ويدافع بقوة عن تصرفاته، ويحشد المبرر تلو الآخر، ويحاول الا يكون كما اضفى عليه الناس، وهذه المرحلة تمثل الصراع الذي يتم بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية، ويحاول كل طرف كسب النصر، وكلما كان المجتمع اشد في فرض العنوان على الفرد، كلما كان الفرد اكثر مقاومة الى ان يتمكن المجتمع من فرض وجهة نظره وعندها تفشل كل اساليب الفرد ووسائله في اقناع من حوله بانه غير مجرم، ويبدأ دخوله مرحلة الانحراف الثانية وهي مرحلة الانحراف الثانوي Secondary Deviance وأهم خصائصها: قبول الفرد لعنوانه مكرها، وانتصار المجتمع، ورفض المجتمع التعامل مع الفرد على انه غير مجرم، ويأس الفرد في اقناع غيره انه ليس كما يتصورون، وبالتالي الانزلاق في طريق الاجرام ولسان حاله يقول : اذا كان لا يريد احد ان يصدق انني من

الاسوياء، واذا كان الكل يريد التعامل معي على انني في عداد المجرمين فما هي فائدة الامتثال لقوانين المجتمع ومعاييره(٢٢).

إن قيام المجتمع باغلاق الابواب المؤدية الى قبول الفرد المعنون عضوا مشاركا فيه، عملية خطيرة وخصوصا في سن الطفولة والمراهقة. ولقد حظيت مسألة العنونة وما تتركه من أثار على شخصية الفرد باهتمام متزايد من قبل المتخصصين في دراسة الجريمة، وذلك بعد الثورة التكنولوجية الحديثة في استخدام الكمبيوتر لتخزين المعلومات، ومن ابرز الذين اشاروا الى دور الكمبيوتر وبنوك المعلومات في عنونه الافراد كمجرمين، نايدر هوفر "Nieder Hoffer" الذي يتحدث عن الدقة والتنظيم والسرعة في جمع المعلومات وتخزينها واستخدامها بعد ان دخلت الحاسبات الالكترونية دوائر البوليس وغيرها من مؤسسات الضبط الاجتماعي. حيث تحتفظ هذه المؤسسات بسجلات كاملة عن المتهم عند القاء القبض عليه مهما كانت تهمته، وتبقى هذه المعلومات تلازم الفرد المتهم طوال حياته بغض النظر عن الجريمة التي اتهم باقترافها، ويحرم الفرد في كثير من الاحيان من الحصول على وظيفة معينة، او من المشاركة الفعالة بسبب تلك المعلومات. ولقد بين هوفر دور بنك المعلومات الذي يتحكم بمصير الاف الناس، ويهدد حريتهم الى حد كبير لدرجة ان هذا البنك يستحق بكل جدراة لقب "القاضي الخفي" Invisible Judge كما يرى هوفر، ومن أبرز ما ذكره هذا الباحث في هذا المجال :

> "انه لم يعد يخفى على احد ان كل شخص له اهمية من نوع ما، تلاحقه ظلال الكمبيوتر وتجلده سياطه من المهد الى اللحد، وبتحويل الكمبيوتر الى سيد، اصبحنا امة يعيش مواطنوها تحت وطأة الضبط والشك. وفي الحقيقة لقد اصبح كل مواطن امريكي عبارة عن رقم او رمز بمثابة مفتاح لمخزن المعلومات الخاص به والذي يحتوي على كل جزئية عنه"(٢٤).

وعن خطر الدور الذي تلعبه المعلومات المخزنة على حياة الافراد المهنية والوظيفية، يؤكد الباحثان هسكل ويابلونسكي "Haskill and Yoblonsky" اساتذة علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا الحكومية، ان هذه المعلومات يمكن ان تؤدي الى طرد الكثيرين من وظائفهم وحرمان اخرين من مصادر دخلهم، علاوة على الأذى النفسي والمعنوي الذي يلحق بالفرد المعنون في زمرة المجرمين وهو بريء. وليس أدل على اهمية هذا الأمر من الحديث الذي أدلى به السيناتور الامريكي جوزيف مكارتي Joseph Mc Carthy في عام ١٩٥٠ من ان هنالك قائمة تتضمن ٢٠٥ اشخاص يشغلون مناصب حكومية وفي نفس الوقت يعتبرون خطرا على امن الدولة لان المعلومات التي جمعت عنهم تشير الى ذلك(٢٥). ويتساءل هسكل ويابلونسكي كما يتساءل الكثير معهم عن مدى الخطورة

التي تكمن فيما لو لجأ بعض اعضاء الكونغرس اليوم الى المطالبة بالتحقيق مع ملايين الافراد الذين يمكن اعتبارهم خطرا على امن الدولة استنادا الى المعلومات المخزنة عنهم في الكمبيوتر. فلو حصل ذلك فعلا لكانت النتيجة طرد الالاف من اساتذة الجامعات والكتاب والموظفين من مناصبهم بسبب احتجاجهم على الحرب الفيتنامية. ويؤكد الباحثان كذلك مدى المرونة التي يعنيها مصطلح "الخطر على امن الدولة" خاصة من وجهة نظر رجالات حكومية على مستوى عال. هذا علاوة على الصعوبة التي يواجهها المتهم في اثبات براءته نظرا لاحتمال حصول اخطاء في الكمبيوتر ناجمة عن الخطأ في تزويده بالمعلومات او الى خلل فني فيه، ولعل المثال التالي الذي ذكره الباحثان يقطع الشك باليقين:

في شهر اكتوبر من العام ١٩٧٠م، القي القبض على احد الافراد ومثل امام احدى محاكم واشنطن العاصمة بتهمة الاعتداء بالضرب المبرح على شخص آخر. وبعد الانتهاء من عملية التحقيق تبين ان القاء القبض على المتهم كان من سبيل الخطأ وانه بريء من التهمة التي نسبت اليه. وبناء على طلب المتهم قامت دائرة البوليس في العاصمة باتلاف ملف المعلومات التي ثبت عدم صحتها مثل البصمات، سجلات القاء القبض والتوقيف ... الخ لانها من الممكن ان تسيء الى مستقبل المتهم الذي ثبت براءته. ولكن عندما ذهب المتهم والذي اصبح بريئا الى مكتب التحقيقات الفدرالي "F.B.I"، رفض المكتب اتلاف المعلومات التي ثبت عدم صحتها، واصر على الاحتفاظ بسجل اجرامي لهذا الشخص على الرغم من ان المحكمة اثبتت براءته(٢٦).

وأخيرا رب سائل يسأل : هل يحصل هذا في الولايات المتحدة وحدها ام انه من الممكن ان يحصل في بلدان اخرى؟ اننا اذا امعنا النظر لوجدنا ان العديد من الافراد يوصمون بالاجرام وكثيرا ما يلقى عليهم القبض تلقائيا عندما تحدث جريمة يعجز البوليس عن اكتشاف مرتكبها الحقيقي، ولا بد من التذكير بانه اذا كان افلات مجرم فعلي من يد العدالة جريمة في حد ذاتها، فانه يصح القول كذلك ان معاقبة بريء بسبب جريمة لم يرتكبها جريمة ايضا.

ثامنا - نظرية الصراع في تفسير السلوك الاجرامي
Conflict Theory of Criminal Behavior

يعتقد علماء الاجرام Criminologists من أنصار هذا الاتجاه ان الجماعات السياسية القوية وذوي المصالح الاقتصادية الكبرى تمارس ضغطا على النظام الحكومي بما في ذلك السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويمكن تقسيم هذا الاتجاه الى قسمين :

(أ) الصراع الثقافي :

تعتبر ثقافة اي شعب من الشعوب هي طريقة حياة ذلك الشعب Way of Life، وهذا يعني ان ثقافات الشعوب تختلف وتتصارع نظرا لاختلاف طرق حياتها، ولا شك ان التقدم الهائل في مجال المواصلات وسبل الاتصال الاخرى جعل عملية الحراك الاجتماعي خاصة الافقية منها Horizontal Social Mobility سهلة وسريعة، فموجات الهجرة الداخلية والخارجية مدفوعة بعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية لا تتوقف. وقد ينشأ الصراع الثقافي بين الثقافة السائدة The Predominant Culture وبين ثقافة فرعية Sub Culture في المجتمع نفسه، وقد سبق وان اوضحنا ذلك في الحديث عن علاقة الثقافة بالجريمة في فصل سابق، كما قد تتصارع ثقافة وافدة مع ثقافة المجتمع الاصلية.

(ب) صراع الجماعات Group Conflict

لقد بنى فولد(٢٧) "George B. Vold" نظريته في صراع الجماعات على مسلمات اساسية مفادها ان كل جماعة تتأثر بمصالح افرادها ومصالح غيرها من الجماعات، وينشأ الصراع عندما تكون هذه المصالح متعارضة. وفي حالة انتصار جماعة على جماعة اخرى، وخاصة الجماعات السياسية، فان الجانب المنتصر يقوم بالتأثير على تشريع القوانين وتحديد أنماط السلوك الاجرامي، وبالتالي تصبح الجريمة هي تصرفات الجانب المنهزم. ويتحدث ريتشارد كويني Richard Quinney عن "الحقيقة الاجتماعية للجريمة"، Social Reality of Crime لتفسير العلاقة بين الجريمة وصراع الجماعات. ويرى كويني ان الطبقة الحاكمة تعمل على انشاء ايديولوجية خاصة بالجريمة(٢٨) "An Ideology of Crime" وتأخذ على عاتقها نشر هذه العقيدة الجديدة بكل الوسائل الممكنة، وأهم مظاهر هذه العقيدة تحميل الفرد مسؤولية الانحراف في الوقت الذي يرتكب المتنفذون جرائمهم تحت سمع القانون وبصره. ويذهب لينسكي ولينسكي Lenski and Lenski الى ان استغلال الثغرات في القوانين من قبل كبار القادة واصحاب رؤوس الأموال يشكل دليلا اكيدا على ما اطلق عليه كويني الحقيقة الاجتماعية للجريمة.

كما ان نسبة ضريبة الدخل المفروضة على المرتبات المرتفعة يمكن ان تصل الى ٥٠٪، في حين لا تصل نسبة الضريبة نفسها المفروضة على ارباح رؤوس الأموال الحرة اكثر من ٢٨٪، وحتى هذه النسبة يمكن تجنب دفعها في حالات عديدة استنادا الى مرونة القانون ووجود استثناءات فيه. ومثل ذلك حدث فعلا في العام ١٩٧٠ م عندما وجد كل من رونالد ريغان ونلسون روكفلر، وهم من اصحاب الملايين من الدولارات، وجدوا ثغرات في قانون ضريبة الدخل الفدرالي ادت الى اعفائهم بشكل كامل من ضريبة الدخل المستحقة في حين دفع الافراد الذين يقل دخل الواحد منهم عن ٥ الآف دولار

سنويا ضريبة دخل بنسبة ٢٩٪، كما ان تقارير دائرة الخزانة الامريكية افادت ان البليونير "جيتي" "J. Paul Getty" الذي يملك شبكة من الاعمال والممتلكات تقدر قيمتها ٢ بليون دولار، دفع ٥٠٠ دولار فقط ضريبة دخل فدرالية في العام ١٩٦٢م(٢٩)، وقد تم كل ذلك دون اي خرق للقوانين المعمول بها، بل استنادا الى تشريعات طبقية خاصة. ويضيف لينسكي ولينسكي كذلك ان التشريعات الحكومية المتعلقة بالصحة والتعليم والدفاع ... الخ، لا تخدم في الدرجة الأولى غير الطبقة الرأسمالية، وان هذا الوضع لا يتمثل في الولايات المتحدة فقط، وانما في فرنسا وايطاليا واليابان وكندا والمانيا الغربية وغيرها من المجتمعات الرأسمالية المشابهة.

خلاصة

ان التمعن في النظريات التي تبحث في اسباب الظاهرة الاجرامية بالرجوع الى عوامل خاصة بالفرد او الجماعة او البيئة الاجتماعية او الثقافية، يشير الى صعوبة ايجاد نظرية بمفردها تفسر انماط السلوك الاجرامي المختلفة، وهذا يؤكد ما كنا قد اشرنا اليه في البداية من ان الظاهرة الاجرامية اعقد من ان تفسر بالرجوع الى عامل واحد. وان الفعل الاجرامي غالبا ما يكون نتيجة عوامل متشابكة وان كان لا يمنع ارتباط انماط محددة من الجرائم بعوامل معينة اكثر من غيرها. فنجد على سبيل المثال ان نظريات التحليل النفسي والتعزيز يمكن ان تفسر الادمان على المخدرات وارتكاب الجرائم الجنسية وانحراف الاحداث، وبالمقابل فانه يمكن ارجاع النشاطات التي يقوم بها المجرمون المحترفون والذين يمتهنون الجريمة، وجرائم ذوي المراكز العالية الى نظريات المخالطة الفارقة والانومي، والاغتراب الاجتماعي ونظرية الجماعة المرجعية، ان ارتفاع نسبة هذه الجرائم في الولايات المتحدة يمكن ان يفسر كذلك بالحتمية الاقتصادية وفقدان التخطيط الاجتماعي السليم في المدن الصناعية الكبرى والصراع الثقافي وصراع الجماعات، ذلك لان الحقيقة الاجتماعية للجريمة كما يراها كويني، تؤكد على دور الطبقة الحاكمة في تشريع القوانين التي تتفق مع مصالحها ثم تعزيز هذه القوانين عن طريق الوكالات المشرفة على جهاز العدالة، وهذا يسهم الى حد بعيد في فهم الجرائم السياسية وردود الفعل الناجمة عنها. كما ان نظرية الاغتراب الاجتماعي تسهم الى حد كبير في تفسير الجرائم السياسية. ويجب الا يفوتنا ونحن في معرض الحديث عن نظرية كويني وصراع الجماعات، دور هذه النظرية في فهم الجرائم المنظمة وجرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم الخاصة كذلك. ان اصحاب المناصب الرفيعة يجب ان يكونوا في منأى عن اي ادعاء يمكن ان يقوم ضدهم، وذلك حتى يظلوا في مأمن من الوقوع تحت طائلة العقوبة القانونية التي ربما تنال من سمعتهم.

هوامش الفصل الثالث

1. William A Bonger, Criminality and Economic Conditions, (Boston; Little, Brown, 1916) P. 401-2.

2. Brenda S. Griffin and Charles T. Griffin, Juvenile Delinquency in Perspectives Harper & Row, New York, 1978.

3. Paul F. Cromwell, and others, Op cit.

4. Doyle Paul Johnson, Sociological Theory: Classical Founders and Contemporary Perspectives, John Wiley & Sons, New York, 1981.

5. G. Simpson (trans), "Emile Durkheim : The Division of Labour in Society and Anomic Suicide", in Kenneth Thompson and Jeremy Tunstall, (editors), Sociological perspectives, The open University, 1971, pp. 94-116.

6. Donald Light, JR, and Suzanne Keller, Sociology, Alfred A, Knopt, New York, 1975, p. 327.

7. Paul F. Cromwell and others, op cit.

8. Frank Jonson (ed), Alienation: Concept, Term, Meaning, Seminar press, New York, 1973.

9. Ibid.

10. Lewis Yablonsoy, The Hippie Trip, (Indianapolis : Pegasus, 1968) P. 318.

11. ادوين سذرلاند ودونالد كريسي، نفس المصدر.

12. د. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، ١٤ شارع الجمهورية بعابدين القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٣٨.

13. Allen E. Liska, Perspectives on Deviance, Prentice - Hall, Inc, Englewood, New Jersey, 1981.

14. Ibid.

15. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, Op cit, P. 592.

16. Albert K. Cohen, Delinquent Boys. The Culture of the Gang, Free Press Paperback, New York, 1955.

17. Leonard Berkowitz, A survey of Social psychology, Op cit.

18. Milton L. Barron, "The Criminogenic Society : Social Values and Deviance", in current perspectives on criminal Behavior, ed. Abraham S. Blumberg, (New York : Alfred A. Knopf, 1974) pp. 68-86.

19. Paul cromwell and others, Op cit.

20. د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية "١٩٨١م".

21. المصدر السابق.

22. Earl Rubington and Martin S. Weinberg, Deviance : The Interactionist Perspective, Third Edition, Macmillan Publishing Co, New York, 1973.

23. Ibid.

24. Arthur Niederhoffer, "Criminal Justice by Dossier : Law Enforcement, Labelling, and Liberty, "in Current Perspectives on Criminal Behavior, ed, Abraham S. Blumberg (New York : Alfred A. Knopf, 1974) pp. 47-67.

25. Martin R. Hakell and Lewis Yablonsky, Op cit, p. 604.

26. Ibid. p. 604.

27. Allen E. Liska, Op cit.

28. Richard Quinney, The Social Reality of Crime, New York : Dodd, Mead, 1970.

29. Gerhard and Jean lenski, Human Societies : An Introduction to Macro Sociology, Fourth Edition, Mc Graw-Hill Book Co. New York, 1982. p. 324.

محتويات الفصل الرابع

الفصل الرابع : عوامل اخرى لها علاقة بالجريمة

(١) السن والجريمة	٨١
(٢) العلاقة بين الجنس والجريمة	٨٤
(٣) الجريمة والخلفية العرقية	٩٢
(٤) الجريمة في المناطق الحضرية والريفية	٩٧
(٥) العلاقة بين التفكك الاسري والجريمة	٩٩
(٦) العلاقة بين وسائل الاعلام والجريمة	١٠٢
(٧) العوامل المناخية وعلاقتها بالجريمة	١٠٥
(٨) الحرب والجريمة	١٠٧
(٩) هوامش الفصل الرابع	١٠٩

الفصل الرابع : عوامل اخرى لها علاقة بالجريمة

(١) السن والجريمة Age and Crime

تشير الدراسات التي اجريت في دول مختلفة من العالم ان الجريمة بشكل عام وجرائم العنف بشكل خاص ترتفع بين الشباب اكثر من ارتفاعها بين كبار السن . وتفيد احصائيات الولايات المتحدة ان ٧٥٪ من جرائم العنف ترتكب من قبل شباب تقل اعمارهم عن ٢٥ سنه، وفي الاتحاد السوفيتي بلغت النسبة ٨٠٪ لنفس الفئة من العمر(١). اما في بريطانيا فقد نبهت التقارير الى ظاهرة الهجوم بالسكاكين التي اخذت تنتشر بين الشباب البريطاني، كما اشارت التقارير نفسها الى ان نسبة غير ضئيلة من الشباب يحملون السكاكين كجزء من ملابسهم، وطالبت بعقوبة صارمة على الشباب الذين يحملون سكاكين خطيرة. ومن بين الارقام العديدة نذكر ما اوردته بربارا ووتن Barbara Wootton التي امضت حوالي نصف قرن وهي تعمل في مجالات لها علاقة بالجريمة ومكافحتها، حيث تشير الباحثة البريطانية ذات الخبرة الواسعة ان ٢٣٪ من الذكور الذين وجدوا مذنبين في العام ١٩٧١، كانت اعمارهم تقل عن ١٧ سنه، وفي العام ١٩٧٤م، قفزت نفس النسبة الى ٢٦٪.

واما بالنسبة للاناث فقد بلغت نسبة الاناث المذنبات واللواتي تقل اعمارهن عن ١٧ سنه ١٥٪ من مجموع الاناث المذنبات بشكل عام، وارتفعت في العام ١٩٧٤ الى ١٦٪(٢).

وفي فرنسا اشارت بعض الاحصائيات لعام ١٩٦٤م، ان ١٦٪ من المحكوم عليهم في جرائم القتل كانوا من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨-٢٥ سنه، وان ٢٥٪ من المحكوم عليهم بسبب جرائم الضرب المبرح والمؤدي الى الموت او بسبب العنف كانوا من فئة العمر ذاتها(٣).

اما في مصر فقد بلغت نسبة من حكم عليهم بجرائم القتل عام ١٩٦٩م، ٣,٢٪ ممن تجاوزت اعمارهم الستين، في حين بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-١٩ والذين حكم عليهم بجرائم القتل ٧,٢٪. من مجموع المتهمين بجرائم القتل(٤).

ويبين الجدول التالي مدى ارتباط الجريمة بعامل السن في مصر في العام ١٩٥٦م(٥)

فئة العمر	متهمون بالقتل	متهمون بجرائم اخرى
١٤ سنه فأقل	١٠	١٧
١٤ ـ ٢٠	٢١٨	٣٠١
٢٠ ـ ٢٥	٦٨٧	٣٠١
٢٥ ـ ٣٠	١٠٢٨	١١٦٠
٦٠ فأكثر	١٣٣	١١٧

تبين الارقام والدراسات السابقة ان كبار السن اقل اجراماً من الشباب فيما يتعلق بمختلف انماط الجرائم تقريباً، وفي مختلف الاقطار بغض النظر عن انظمة الحكم فيها ومستويات معيشة سكانها، ويبدو ان الاعتقاد السائد بين الناس والذي مفاده ان الشباب اكثر ميلاً للعنف واستخدام القوة الجسديه والتمرد على الانظمة والقوانين له ما يبرره. ولقد حاول الباحثون تحديد الاسباب التي تؤدي الى انخفاض نسبة الاجرام بين كبار السن وارتفاعها بين الشباب، ومن أهم ما توصلوا اليه مايلي :

١. الخبرة في مجال ارتكاب الجرائم "experience" :

رغم كل السلبيات المتعلقة بالاعتماد اعتماداً كبيراً على التقارير الرسمية والاحصائيات البوليسية في تحديد نسبة الاجرام، تظل هذه الاحصائيات تشكل العمود الفقري للدراسات الاجرامية، وهذا ما كنا قد اشرنا اليه في معرض الحديث عن اساليب البحث في دراسة الجريمة، لذا نجد ان الكثيرين من كبار السن اكتسبوا خبرة اكثر في كيفية ارتكاب الجرائم وعدم الوقوع في قبضة البوليس من اولئك الاصغر سناً، فكبار السن الممارسين لجريمة السرقة على سبيل المثال يعرفون جيداً كيف يمكن سرقة سيارة دون استخدام مفاتيحها الاصلية، وكيف يختلسون دون ان يتركوا آثاراً لبصماتهم، وكيف يختارون ضحاياهم بكل دقة وعناية.

٢. عامل النضج "Maturation" :

يغير الكثير من الشباب اتجاهاتهم نحو الاجرام عندما يتقدمون في السن، فقد دلت الابحاث الاجتماعية التي اجريت في الولايات المتحدة على ان معظم الاحداث المنحرفين لايصبحون مجرمين محترفين، ولو ان ذلك لايمنع من ان يكون معظم الذين يحترفون الاجرام يملكون سجلاً تاريخياً حافلاً بالجريمة(٦).

٣. الضيق والكبت الذي يتعرض له من يدخل السجن لاول مرة "Repression" :

إن القلق والضيق النفسي الذي يتعرض له من يدخل السجن لاول مرة في حياته، غالباً ما يكون لديه خبرة مؤلمة يحاول تجنبها مستقبلاً، فهو داخل السجن يتعرض الى اهانات غير انسانية، واحياناً يجبر على الانخراط في تصرفات تحط من آدميته، كما ان انتزاعه من بين افراد اسرته وايداعه السجن يحرمه الكثير من حاجاته الاساسية، مما يولد رادعاً له في المستقبل وقد يمنعه من ارتكاب جرائم اخرى.

٤. التأهيل "Rehabilitation" :

تقوم مراكز اصلاح المنحرفين الاحداث بتقديم برامج تدريبيه وتربوية وعلاجية عديدة في محاولة لاصلاح المنحرفين واعادتهم الى مجتمعهم افراداً اسوياء يمارسون حياتهم الطبيعية والعادية. ويعتمد نجاح هذه المؤسسات على مدى تأهيلها لنزلائها اولاً ثم على مدى ايجاد هؤلاء النزلاء فرص عمل مناسبة بعد انتهاء مدة اقامتهم في هذه المؤسسات. فالافراد الذين يغادرون هذه المراكز بعد انتهاء مدة محكوميتهم ويجدون اعمالاً مناسبة ووظائف مجدية، ويلقون القبول الاجتماعي من ابناء جلدتهم، غالباً ما يبتعدون عن طريق الانحراف ويصبحون اسوياء(٧). ومن هنا جاء دور المجتمع ككل في تغيير نظرته لهؤلاء النزلاء، اذ انه من مصلحتهم ومن مصلحة المجتمع بشكل عام ان يكون الناس اكثر تسامحاً نحوهم، وخاصة من لم يرتكب جرائم خطيرة منهم، او من يكون قد ارتكب جريمة لاول مرة.

٥. طول الفترة التي يقضيها المجرم داخل السجن :

من المعروف انه كلما تكرر ارتكاب نفس الفرد لجرائم اكثر، كلما كانت المدة التي يقضيها داخل السجن اطول، وهذا بدوره يؤدي الى احتجاز اعداد ليست قليلة من كبار السن المجرمين الذين يكررون افعالهم الاجرامية، مما ينتج عنه تقليل نسبة اجرام الكبار لان فرص اجرامهم وهم داخل السجن تكون قليلة جداً او معدومة.

٦. ارتفاع معدلات الوفاة "Mortality" بين كبار السن اولاً وبين كبار السن المجرمين ثانياً :

لقد دلت الدراسات الديموغرافية ان معدلات الوفاة بين كبار السن تكون اعلى مما عليه بين الشباب بشكل عام، لذا فان نسبة الذين يموتون من المجرمين كبار السن تكون عادة اكبر من الذين يموتون من المجرمين الشباب.

نخلص من هذا كله الى ان هنالك اختلافات لايمكن انكارها بين الشباب وكبار السن تؤدي الى وضع اجرامي مختلف لكل من الفئتين. ونود ان نؤكد في هذا المجال على مدى الشعور بالخيبة الذي يتولد عند الشباب اذا منع من تحقيق اهدافه، فأماني الشباب العريضة، ومشاريعهم الواسعة التي

لاتتناسب مع قدراتهم وامكانية تحقيقها، كل ذلك يخلق القلق والخوف على المستقبل وعدم الاستقرار لديهم، اضف الى ذلك مدى انعكاس التفكك الاسري على الفئات صغيرة السن ثم سوء التخطيط من قبل كثير من المؤسسات الخاصة والرسمية وعدم الاكتراث احياناً بوقت الفراغ عند الشباب، وخاصة شباب المدن واحيائها الفقيرة(٨). كل هذه العوامل تخلق عند الشباب شعوراً بالضياع وعدم الطمأنينه، مما يدفع الكثيرين منهم للانخراط في عصابات اجرامية، وليس ادل على ذلك من ارتفاع نسبة انحراف الاحداث واعداد الاحداث الجانحين الذين يعرضون على محاكم الاحداث في فترات الاجازات المدرسية الطويلة نسبياً.

(٢) العلاقة بين الجنس والجريمة Sex and Criminality

تفيد الدراسات المتعلقة باجرام كل من الذكور والاناث ان نسبة الذين يلقى القبض عليهم من المنحرفين الذكور اعلى بكثير من نسبة اللواتي يلقى القبض عليهن من المنحرفات الاناث فيما يتعلق بكل انماط السلوك الانحرافي باستثناء جريمة البغاء. "Prostitution"، وفي الولايات المتحدة تشير الاحصائيات الى ان معدل من يلقى القبض عليهم من المجرمين الذكور يبلغ ثماني مرات اكبر من معدل القاء القبض على الاناث، لدرجة ان بعض الباحثين اخذوا يميلون الى الاعتقاد بأن طبيعة الذكور تجعلهم اكثر ميلاً الى ارتكاب الجريمة من النساء ولو ان ذلك لم يصل فيه العلم الى درجة الجزم بعد. ويرى فريق آخر من المتخصصين في هذا المجال انه من الصعب جداً ان نفصل بين اجرام الذكور واجرام الاناث، لأن الذكر الذي يرتكب جريمة ما، غالباً ما يكون قد فعل ذلك من اجل الانثى سواء بتشجيع مباشر منها او غير مباشر، ولابد وان يكون لها دور في ذلك، فهي قد تكون صديقة او زوجة او زميله ... الخ.

ولا يجب ان يغيب عن البال الدور الذي تلعبه طبيعة المرأة بأنوثتها او جمالها، بأدبها اوذكائها، فهي قد تكون من بين العوامل المساعدة لجرائم الذكور، لانها تستطيع ان تخفي السلاح او تنقل المخدرات، او تقوم بالتجسس على افراد عصابة ما، او رصد تحركات البوليس ... الخ وان تظل في الوقت نفسه بعيدة عن ادوار المواجهة في كثير من الاحيان، هذا ولئن كانت مقدرة المرأة الجسمانية تمنعها بالطبع من الانخراط في جرائم تتطلب القوة البدنية والعنف، الا ان ذلك لايمنع من ارتكابها لجرائم تتطلب الذكاء اكثر من استخدام القوة العضلية مثل السم والتزوير والنشل(٩). ومن العوامل التي يمكن ان تفسر ارتفاع معدلات جرائم الذكور عن الاناث بشكل عام مايلي :

١. الدور الذي تقوم به الانثى منذ طفولتها اكثر تحديداً من دور الذكر. يطلب من الفتاة منذ السنوات الاولى من عمرها ان تكون مطيعة هادئه متزنه، وهي غالباً ما تلازم امها وتكون مشغولة باعمال البيت. وتكون فرصة خروجها وحيدة واختلاطها مع الاخرين قليلة اذا ما قورنت بالفرص المتاحة للطفل الذكر الذي غالباً ما يلازم والده معظم الوقت. وهذا يعني ان الدور الذي يرسمه المجتمع

ويحدده للانثى يكون اقل تشجيعاً على الانحراف، كما انه يعطي فرصة اقل للانخراط في انماط سلوكية معادية للاخرين.

٢. الحماية التي تتلقاها الاناث غالباً ما تكون اكثر من الحماية التي يتلقاها الذكور. حيث يميل الناس بشكل عام الى مساعدة المرأة اكثر من مساعدة الرجل وخاصة في الحالات الضرورية، وهنالك في كثير من الدول جمعيات وهيئات اجتماعية وخاصة في المدن الكبرى اسست خصيصاً لتقديم العون للاناث(١٠).

٣. فرص العمل المتاحة للمرأة الغير مدربة فنياً تكون عادة اكبر من فرص العمل المتاحة للرجل الذي ينقصه التدريب الفني. انه ولئن كان من الصعب تعميم ذلك على كل المجتمعات، الا انه تتوفر للمرأة الغير مدربة تدريباً فنياً عالياً فرصاً للعمل اكثر من مثيلها الرجل، ومثل هذه الفرص تلك التي تمتاز بالاجور المتدنية نسبياً والتي تناسب الانثى اكثر من الذكر، كالعناية بالاطفال اثناء غياب الام العاملة، والخادمات، والاشراف على المسنين والعجزة في البيوت، وغير ذلك. وهذا يؤدي بدوره الى انتشار البطالة بين الرجال الغير مؤهلين اكثر من انتشارها بين نفس النمط من النساء مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجرائم عند الذكور لتأمين الدخل، علاوة على ان عمل المرأة غالباً ما يكون عاملاً مساعداً في دعم اقتصاد الاسرة مما يجعلها تقبل بوظيفة اقل اجراً قد لايقبل الرجل القيام بها.

٤. يأخذ الرجل زمام المبادرة اكثر من المرأة في مواقف المواجهة في الوقت الذي تحاول الانثى جهدها الانسحاب وعدم تصعيد التصرفات المؤدية الى ردود افعال متتالية وعنيفة وخاصة في مواقف المواجهة مع البوليس، يميل الرجال الى عكس ذلك وخصوصاً اذا كانوا مصطحبين صديقاتهم او زوجاتهم، وعندما يسأل البوليس عن مخالفة ارتكبتها المرأة يسارع الرجل المرافق باستعداده لتحمل المسؤولية وافهام البوليس انه هو الذي فعل ذلك، وقد تتردد المرأة في توجيه كلمة نابية في مثل هذه المواقف سواء للبوليس او سواه، في حين لايتردد الرجل كثيراً في الانخراط في تصرف عدواني عنيف. ويبدو ان الرجل يفترض ان حماية المرأة التي ترافقه هي من مسؤولياته مهما كلف الامر، مما يؤدي الى زيادة فرص انخراط الرجال في اعمال غير امتثالية.

٥. نظرة الناس المختلفة لتصرفات كل من الذكور والاناث :

نادراً ما تفسر تصرفات المرأة على انها تهديد للاستقرار الاجتماعي والنظام العام حتى من قبل اجهزة الضبط الاجتماعي. فالمرأة على سبيل المثال التي تمسك مكبراً للصوت وتخطب امام حشد من الناس، لا تشكل خطراً على النظام العام بنفس الدرجة التي ينظر فيها الى الرجل اذا وجد في الموقف ذاته. وفي كثير من الثقافات يعتبر تقديم شكوى ضد النساء واحضارهن الى البوليس منافياً لقيم المجتمع وعاداته وتقاليده. والبوليس نفسه في كثير من الاحيان يستجيب لتصرفات النساء بشكل

مغاير لاستجابته لنفس التصرفات حين تصدر عن الرجال، فالاساليب التي يستخدمها في تفريق مظاهرة احتجاج نسائية غير الاساليب المستخدمة مع الرجال، واحتمال استجواب رجل يمشي في ساعة متأخرة من الليل والنظر اليه كشخص خطير او له علاقة بأمر مشبوه، اكثر من احتمال حدوث ذلك مع المرأة.

ولقد اوضح بولاك(١١)، "Otto polak" وهو احد المتخصصين في دراسة السلوك الاجرامي للمرأة، اوضح انه من الصعوبة بمكان حصر وتسجيل انماط اجرامية معينه خاصة بالمرأة وذلك لطبيعة هذه الجرائم والجو الذي تتم فيه واحاطتها بالسرية التامة والكتمان وصعوبة اقامة ادعاء ضدها، ومثل ذلك القتل بالسم، واهمال الاطفال حتى الموت من المرض او الجوع، والقاء اللقطاء في الشوارع - والجرائم المتعلقة بالاجهاض - ولقد اورد بولاك قائمة من الجرائم التي يمكن اعتبارها خاصة بالنساء والتي يصعب ان تتضمنها التقارير الرسمية لصعوبة اقامة الدليل، وهي كما يلي :

١. السرقات التي تقوم بها الاناث الخادمات :

ما من شك في ان الخادمة تكون على علم تام بكل ما يدور داخل المنزل الذي تعمل فيه، وبعد فترة وجيزه تفهم جو الاسرة التي تقوم بخدمتها، ويحدث احياناً ان تقوم الخادمة بسرقة اموال نقدية او على شكل مصاغ وحلي ذهبيه، وفي مثل هذه الحالات تكتفي الاسرة بطرد الخادمة دون اللجوء الى القضاء، اما لصعوبة اقامة الدليل، او لعدم مضيعة الوقت، او شفقة على احوال الخادمة نفسها، او لعدم ملاءمة ذلك مع منزلة الاسرة الاجتماعية.

٢. السرقات التي تقوم بها النساء اللواتي يحترفن البغاء :

يتردد الرجال الذين يتعرضون لحوادث السرقة من قبل النساء اللواتي يمارسن البغاء في تقديم الشكاوي للجهات المختصة، لان مثل هذه الامور تسيء الى سمعتهم ومنزلتهم، وسواء كان الرجل الضحية على علاقة حقيقية بالبغايا ام لا، فانه نادراً ما تصل مثل هذه الحوادث الى مسامع اجهزة العدالة.

٣. ابتزاز الاموال بالتهديد :

يحصل احياناً ان تقوم بعض النساء بتهديد بعض الرجال، وخاصة الاثرياء منهم وذوي المراكز الاجتماعية الرفيعة، بانها ستعلن انها على علاقة جنسية معه اذا لم يدفع لها مبالغاً من المال. ومثل

هذه الجرائم نادراً ما تحدث في مثل مجتمعنا الذي نعيش فيه، وغالباً ما تحدث في المجتمعات الغربية والتي وصلت حداً متطرفاً فيما يتعلق بزعزعة القيم الاجتماعية وخلل اجهزة الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

٤. الاجهاض :

يعتبر الاجهاض من الجرائم التي ترتكبها النساء دون مبررات صحية او ضرورات جسمانية في كثير من الاحيان، ولقد دلت الاحصائيات المتعلقة بالاجهاض في الولايات المتحدة ان النساء الامريكيات يرتكبن حوالي ٢٠٠ الف جريمة اجهاض كل سنة، كما وتشير احصائيات ايطاليا للعام ١٩٢٩ انه في كل مئة من المحكوم عليهم بسبب جرائم الاجهاض وقتل المواليد وجد ١٥ ذكور ٨٥ اناث(١٢).

٥. جرائم الشذوذ الجنسي :

ومثل ذلك ما تقوم به بعض النساء اللواتي يتصفن بشذوذ جنسي من غواية بعض الافراد الذين مازالوا في مرحلة المراهقة، ثم ما تقوم به بعض النساء من ممارسات شاذه مع مثيلات لها "Homosexuality".

٦. جرائم نقل المخدرات :

كثيراً ما تستغل المرأة انوثتها والدور الذي يرسمه لها المجتمع في عملية نقل المخدرات عبر الموانىء والمطارات وغيرها من مراكز الحل والترحال.

ان ما سبق لا يعني ان المرأة لاتقوم بارتكاب جرائم اخرى مثل السرقة والنشل والقتل . فقد دلت الارقام انه في العام ١٩٦٠ وجدت امرأة واحدة من بين كل ٦ القي القبض عليهم بتهمة جرائم السرقة والنشل، وان هذه الارقام ارتفعت في العام ١٩٧٧م حيث وصلت الى وجود امرأة من بين كل ٣ ممن القي القبض عليهم بتهمة السرقة والنشل في الولايات المتحدة الامريكية(١٣).

وترى الباحثة ستيفنسمير(١٤) Steffensmeier ان فرصة ايداع المرأة في السجن اقل من فرصة ايداع الرجل، وذلك في نظرها يعود للاجهزة التي تطبق القانون، اذ ان نظرتها لادانة المرأة ووضعها في السجن تتصف بالتحفظ وذلك للاسباب التالية :

١. ان ايداع الام في السجن غالباً ما تنظر اليه اجهزة القضاء على انه من العوامل الاساسية التي تسهم في تصدع الاسرة.

٢. النظرة العامة للمرأة على انها تحتاج الى الحماية، وانها مخلوق ضعيف بحاجة دوماً الى المساعدة.

٣. الاعتقاد السائد بأن، المرأة المخالفة للقانون لاتشكل خطراً بنفس الدرجة التي يشكلها الرجل المخالف للقانون نفسه، فهي قد تكون فعلت ذلك سهواً او بدوافع عاطفية مؤقته، كما انها يمكن ان تعود للطريق السليم بسرعة.

يتضح مما سبق ان نسبة كبيرة من اجرام النساء لا تدخل ضمن الاحصاءات الرسمية، مما يجعل حركة اجرام المرأة الفعلية تختلف عن حركة اجرامها الظاهرة. ويبدو كذلك ان اجهزة الضبط الاجتماعي وخاصة الرسمية منها، اخذت تعيد النظر في سياستها اتجاه اجرام الجنس اللطيف، اذ تشير الدلائل الى ان البوليس اصبح اقل تردداً في القاء القبض على النساء المشبوهات واللواتي يتسترن وراء انوثتهن، كما ان اجهزة البوليس في معظم بلدان العالم اخذت تدخل نساء عاملات في مراكزها المختلفة، ولقد ورد على لسان مفتش بوليس واشنطن العاصمة قوله(١٠):

> "في الماضي كنا لانهتم كثيراً في القاء القبض على النساء، وكانت التعليمات التي يتلقاها الافراد تنص على عمل ما في وسعهم لتجنب القاء القبض على النساء، ولكن اصبح الوضع مختلفاً الآن، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي القي القبض عليهن في المظاهرات مثلاً ٥٠٪ من مجموع من تم القاء القبض عليهم، إنه الان اصبح لا يوجد عندنا فرق كبير بين القاء القبض على رجل او امرأة."

ولقد افادت التقارير الرسمية ان نسبة النساء اللواتي القي القبض عليهن يومي ٦،٤ نيسان عام ١٩٦٨م، على اثر مظاهرة احتجاج على مقتل مارتن لوثر كنج قامت في العاصمة الامريكية كانت مرتفعة جداً.

وان معظم المتظاهرات افدن بانهن اشتركن في المظاهرة لانهن تصورن ان البوليس لايمكن ان يلقي القبض عليهن من ناحية وانهن رأين ازواجهن واصدقاءهن قاموا بذلك ففعلن مثلهم.

ولقد جرت محاولة لتحديد الصفات العامة التي تمتاز بها المرأة المجرمة في الولايات المتحدة كمايلي :

١. شابه في اوائل العشرينات من العمر.

٢. غير متزوجه او انها لاتعيش مع زوج.

٣. غير عاملة او انها تعمل بأجر زهيد جداً.
٤. لم يسبق وان دخلت اي مركز من مراكز التأهيل من قبل.

والجدول الاحصائي التالي يبن مجموع الحالات التي تم فيها القاء القبض على الذكور والاناث فيما يخص عدداً من الجرائم في الولايات المتحدة من عام ٧٢-٧٦.

نوع الجريمة	ذكور العام ١٩٧٢ - ١٩٧٦		اناث العام ١٩٧٢ - ١٩٧٦	
١. حمل السلاح واستخدامه	٧٧,٢١١	٨٧,٥٢٤	٦,٣٠٧	٧,٩٩٠
٢. السطو	٢٠٤,٥٦٩	٢٩٩,٦٢٨	١٠,٦٨٥	١٧,٠٦٨
٣. سرقة السيارات	٧٦,٨٥٦	٧٧,٩٣٥	٤,٧٢٤	٦,٠٩٨
٤. جرائم العنف (قتل قطع الطرق ضرب شديد)	١٧٢,٤١٥	٢٢٥,٧٤١	١٩,٥٧٩	٢٦,٨٦٤
٥. البغاء / رذائل تجارية	٨,٣١٨	١٤,٣٠٩	٢٢,٥٦٨	٣٢,٧١٤

"Source : F.B.I, uniform Crime Reports, 1976," P. 178.

يتضح من الجدول المبين اعلاه ان الذكور يتفوقون على الاناث في جرائم حمل السلاح واستخدامه والسطو وسرقة السيارات، واكثر مايبدو تفوقهم واضحاً في جرائم العنف والتي تشمل القتل وقطع الطريق والضرب الشديد، كما وتبين الارقام الزيادة الملحوظة في عدد هذه الجرائم عند الذكور بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦. وبالمقابل نجد الاناث يتفوقن على الذكور في جرائم البغاء والتي تبدو مرتفعة نسبياً اذا ما قورنت بما يقابلها عند الذكور وهي جرائم الرذائل التجارية.

ويبدو تفوق الذكور على الاناث واضحاً في ظاهرة العود الى الاجرام، حيث اشارت الارقام في اقطار مختلفة من العالم الى ان نسبة من يلقى القبض عليهم من الرجال الذين يملكون سجلاً اجرامياً سابقاً بلغت اعلى بكثير منها لدى النساء، ففي فرنسا مثلاً تتراوح نسبة العائدين بين ٣٠-٥٠ حالة في

كل مئة متهم، في حين تتراوح نسبة العائدات ١٦-٢١ حالة في كل مئة متهمة، والجدول التالي يوضح ذلك : ×

١. ايطاليا: كل ٣٠ عائد من الرجال يقابلهم ١٢ عائدة من النساء

٢. السويد : كل ٤٣ عائد من الرجال يقابلهم ٣٢ عائدة من النساء

٣. اسبانيا: كل ١٨ عائد من الرجال يقابلهم ١١ عائدة من النساء

٤. روسيا : كل ٨ عائدين من الرجال يقابلهم ٦ عائدات من النساء

٥. المانيا: كل ٧٠ عائد من الرجال يقابلهم ٦٠ عائده من النساء

المصدر: بنهام رمسيس، محاضرات في علم الاجرام، دار المعارف. ١٩٦٠/١٩٦١، الاسكندريه ص ١٨٧.

ومن الملاحظ ايضاً ان نسبة اجرام الاناث تختلف من دولة لاخرى نظراً لتباين المستويات الثقافية للنساء، واتجاهات وكالات الضبط ومؤسسات العدالة في الاقطار المختلفة، ويبين الجدول التالي الوضع الاجرامي النسوي في دول مختلفة من انحاء العالم.

الدولة	الفترة الزمنية	النسبة المئوية لاجرام النساء
بريطانيا	١٩٢٦ - ١٩٣٠	٪ ٩,٥
فرنسا	١٩٢٥ - ١٩٢٩	٪ ٩,٨
اليابان	١٩٢٥ - ١٩٢٩	٪ ٦,١
هولندا	١٩٢٦ - ١٩٢٩	٪١٠,٥
ايطاليا	١٩٢١ - ١٩٢٣	٪١٧,٤
النرويج	١٩٢٦ - ١٩٣٠	٪ ٨,٣
بلجيكا	١٩٢٣ - ١٩٢٧	٪٢٥,٥
هنغاريا	١٩٢٦ - ١٩٣٠	٪٢٢,٦
سويسرا	١٩٢٩	٪١١,٧
تشيكوسلوفاكيا		
أ - بوهيميا :		
مورافيا	١٩٢٣ - ١٩٢٥	٪١٩
ب - سلوفاكيا	١٩٢٣ - ١٩٢٥	٪٢٣,٩

المصدر : د. يسر أنور علي، د. آمال عثمان الوجيز في علم الاجرام والعقاب دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص ١١٨.

ولقد حاول البعض ان يربط بين ارتفاع نسبة اجرام الاناث حديثاً وبين خروج المرأة الى مجالات العمل المختلفة ومشاركتها للرجل في ميادين الحياة العامة، ولكن دليلاً قاطعاً لم يتم التوصل اليه في هذا الشأن بعد. ويمكن القول ان الدراسات المبدئية دلت على ان ازدياد حرية المرأة ومشاركتها في ميادين العمل المختلفة لايصاحبها بالضرورة ارتفاع منسوب الاجرام عند النساء، فلقد اجريت دراسة استطلاعية في مصر(١٦) وبينت ان ٨٠٪ من جرائم المرأة على الاقل تأتي من سيدات غير عاملات وانه بسبب الوقوف امام طموحاتها ومقاومة حقوقها قد تلجأ المرأة الى طرق غير قانونية ومن بينها الجريمة لتأكيد ذاتها. فقد ورد في احصائيات وزارة الداخلية المصرية ان نسبة اجرام النساء في العام ١٩٦٠م كانت تشكل ٣٪ من مجموع الجرائم العامة في البلاد، وقد ارتفعت الى ٤٪ في العام ١٩٨٥م، كما انه في العام ١٩٨٠ ذكرت الاحصائية ان مجموع جرائم النساء بلغت ٨٠ جريمة منها ٦٤ جريمة ارتكبتها سيدات غير عاملات، واما في العام ١٩٨٥م، فقد بلغت جرائم المرأة ١٢٢ جريمة منها ١٠٠ جريمة لسيدات غير عاملات، وهذا يعني ان ٨٠٪ من جرائم المرأة ترتكبها سيدات غير عاملات، وهذا الرقم ينطوي على دلالة هامة ومغزى يلفت النظر خاصة في ايامنا هذه حيث يضع الاعتقاد الذي يحاول تفسير ارتفاع اجرام النساء بدخولهن مجالات العمل المختلفة موضع الشك.

ومن الامور التي تسترعي الانتباه في ارقام وزارة الداخلية المصرية كما اوردتها الدراسة، ان جرائم مثل تزوير الوثائق وتزييف الاوراق النقدية والمصكوكات والرشوة، وغير ذلك من الجرائم التي تلازم العمل عادة، لم ترتكب من قبل نساء في السنوات الاخيرة، وتشير الدراسة كذلك الى انه لاتوجد تشكيلات عصابية نسائية للاجرام في مصر كما هو الحال في مجتمعات اخرى، كما انه لا يوجد من بين النساء من يحترفن الجريمة، بل غالباً ما تكون الظروف الاقتصادية هي التي دفعت المرأة المصرية للانحراف. وترى الدكتورة الهام عفيفي رئيسة وحدة بحوث الاسرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية ان الاسباب والدوافع التي تضطر المرأة المصرية الى ارتكاب الجريمة تكمن فيما يلي :

١. العامل الاقتصادي : حيث تعاني الكثيرات من النساء المصريات من قلة الدخل، ومن ازدياد التطلعات الى مغريات الحياة والرغبة في الحصول على وسائل الترف، مما قد يدفع بعض هؤلاء النساء الى استخدام طرق غير مشروعة من اجل الحصول على المال.

٢. سفر الازواج للخارج وما ترتب عليه من قيام المرأة المصرية بدور مزدوج، اي دورها ودور زوجها الغائب في تحمل مسؤوليات الاسرة، مما سبب في اندفاع بعض الزوجات الى طريق غير سوي.

٣. الخلل الذي اصاب بعض القيم والمعايير الاجتماعية.

هذا وبالنسبة للوضع الاجرامي للمرأة المصرية، فان جريمة البغاء تعتبر من الظواهر التي لفتت انظار الحكومة والمؤسسات الاجتماعية الرسمية والغير رسمية. وقد قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسة هذه الظواهر، حيث كانت تقابل البغايا في مكتب حماية الاداب في

القاهرة، وتوجه الاسئلة المتعلقة باسباب ممارستهن للبغاء بصفة خاصة، ثم بالنواحي والظروف المختلفة المحيطة بحياتهن بصفة عامة، وقد تبين من الدراسة محاولة البغايا اخفاء الحقائق، وبالرغم مما اتصفت به اجاباتهن من ريبة وحذر وانكار في كثير من الاحيان، الا ان الظروف المادية القاسية كانت من بين العوامل التي تكرر ترديدها من قبل المبحوثات.

ومن العوامل التي تنبه اليها الباحثون في هذا الخصوص، دور الاقارب والمعارف والاصدقاء في ارتكاب الجرائم بشكل عام، وجرائم النساء بشكل خاص. ويبدو ذلك واضحاً في المرونة الزائدة التي تتصف بها العلاقات الاجتماعية في بعض المجتمعات. فما صاحب مظاهر الحياة الحديثة من زيارات وحفلات واستقبال النساء للضيوف من معارف واقارب واصدقاء وغيرهم داخل المنازل، كل ذلك لم يبق في منأىً عن التأثير على الحركة الحقيقية للاجرام. لقد صاحب هذه المظاهر ارتكاب جرائم مثل الابتزاز والقتل والاغتصاب والسطو، وكثيراً ما كانت المرأة نفسها هي ضحية هذه العلاقات الاجتماعية الفضفاضة الى حد كبير. ولقد تنبهت بعض المجتمعات لمثل هذه الحالات، واخذت القيادات المحلية فيها تنبه ربات البيوت وتحذرهن من مغبة استقبال الضيوف والزائرين حتى ولو كانوا من معارف الاسرة اثناء غياب الزوج، وفي كثير من احياء المدن الكبرى تنصح السيدات بعدم فتح الابواب او حتى بعدم الرد على الهاتف الا في الحالات الملحة، كما تنصح السيدات بعدم فتح ابواب سياراتهن والنظر جيداً الى المقعد الخلفي قبل دخول السيارة(١٧).

وقبل الانتهاء من الحديث عن جرائم الجنس الناعم، لابد من الاشارة الى دور الحرب في ذلك، حيث دلت الدراسات التي اجريت في كل من ايطاليا والنمسا وهولندا ان جرائم النساء ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ولعل ذلك يعود الى مضاعفة الدور الملقى على عاتق المرأة اثناء غياب الرجل وانشغاله في الحرب، اذ عليها ان تتحمل المسؤولية داخل المنزل وخارجه، ناهيك عن الوهن الذي يعتري مؤسسات الضبط الاجتماعي اثناء الحرب، فيصبح الناس اكثر تسامحاً وتساهلاً فيما يتعلق بالتقيد بمعظم القوانين التي تنظم شؤون حياتهم اليومية.

(٣) الجريمة والخلفية العرقية Race and Criminality

يستخدم مصطلح "عرق" "Race" من قبل البيولوجيين والانثروبولوجيين للاشارة الى جماعة من الناس تتصف بخصائص وراثية معينة تحدد صفاتهم الجسمانية. ولقد استخدمت هذه الميزات كلون البشرة وخشونتها، ولون الشعر وجفافه، وغلظ الشفاه، شكل الانف، ونوع الحاجب ... الخ من قبل هؤلاء الباحثين لتصنيف الناس الى انماط عامة، ومن اكثر التصنيفات انتشاراً في هذا المجال ذلك الذي يقسم الناس الى ثلاثة جماعات عرقية كبيره : المنغولية، والزنجية ثم القوقازية . ولقد ادت التطورات المتلاحقة عبر التاريخ الى امتزاج واختلاط كبيرين بين الشعوب من خلفيات عرقية متباينة. ولابد من

الاشارة الى ان الحروب والفتوحات والتجارة والتزاوج وموجات الهجرة المتواصلة ... الخ كان لها كبير الاثر في تخفيف حدة النظرة القائمة على اساس عرقي، وان كانت بعض الاقليات العرقية وخاصة السوداء منها Black لاتزال تعاني من التمييز العنصري في مجالات الحياة المختلفة(١٨).

ومن الامور الهامة التي يجب اخذها بعين الاعتبار هو ان بعض الكلمات التي تتكرر مثل ابيض، اسود، هندي، او صيني ... الخ لاتدل بيولوجياً او من الناحية الانثروبولوجية على أية صفة عرقية نقيه تماماً. فهي غالباً ما تشير الى انتساب للوطن اكثر من اشارتها الى صفاء عرقي، هذا علاوة على الصعوبات المتعلقة بمسألة تحديد درجة نقاء اي عرق نظراً للعوامل والظروف التي تعرضت لها الانسانية عبر تاريخها الطويل. وفي العام ١٩٣٠م، وعندما جرى نقاش لبحث مسألة الخلفية العرقية للزنوج، قام احد الباحثين الانثروبولوجيين المميزين بدحض مسألة نقاء العرق الزنجي الامريكي موضحاً مايلي :

١. ان ١٥٪ من المصنفين كزنوج امريكين كانوا ينتمون الى خلفية بيضاء اكثر منها زنجية.
٢. ٢٥٪ منهم كانوا متساويين في خلفيتهم العرقية الزنجية والبيضاء.
٣. ٣٢٪ منهم كانوا زنوجاً اكثر منهم بيضاً.
٤. ٦٪ منهم كانوا خليطاً (هندي - زنجي).
٥. ٢٢٪ كانوا زنوجاً غير مخلطين(١٩).

تدل الارقام السابقة على انه من الصعب جداً ان لم يكن من المستحيل تحديد جماعة ما عرقياً على انها نقية تماماً، هذا وليس من الغريب كما يرى هسكل وبايلونسكي "Haskell and Yablonsky" انه مع حلول العقد القادم يكون نصف المصنفين كزنوج امريكيين مخلطين (بيض وسود)، او حتى تغلب عليهم الخلفية البيضاء.

ويرى علماء الانثروبولوجيا Anthropologists ان كل الشعوب تتصف بميزات مخلطة اكتسبتها على مر الاجيال، وان الجماعات التي يطلق عليها "زنوج" هم خليط من قبائل وجماعات عرقية موطنها الاصلي افريقيا واوروبا. وبالمقابل يصح القول ان الجماعات التي يطلق عليها اسم "بيض" "White"، هم ايضاً خليط من قبائل وجماعات عديدة كانت تعيش اصلاً في نفس القارتين. ويقدر عدد الزنوج الذين دخلوا الولايات المتحدة بسبعة ملايين نسمة، بالاضافة الى الزنوج الذين امتزجوا مع مجتمعات

في اسبانيا والبرتغال واليونان وايطاليا وغيرها من اقطار البحر الابيض المتوسط والذين هاجر قسم كبير من احفادهم الى الولايات المتحدة فيما بعد.

اما بالنسبة للاقلية اليابانية والصينيه في الولايات المتحدة، فتشير الدراسات الى انخفاض معدلات الجريمة لديهم مقارنة بغيرهم من الاقليات العرقية، وفي محاولة لمعرفة مدى دقة الاحصائيات الرسمية المتعلقة بانحراف احداث ثلاث مجموعات عرقية في احدى المدن الامريكية الكبرى (البيض، اليابانيين، الزنوج)، اجريت دراسة على ٢٠١ من طلبة المدارس الثانوية، ولقد اختيرت المدرسة التي اخذت منها عينة الدراسة من احد الاحياء الفقيرة والذي يقطنه ابناء الطبقة الدنيا، وكانت اعمار الطلبة الذين اجريت عليهم الدراسة تتراوح بين ١٣-١٨ سنه، ومن النتائج الهامة التي استخلصت من هذه الدراسة انه لاتوجد فوارق كبيرة بين انحراف الاحداث البيض واليابانيين والزنوج، وان الاحصائيات الرسمية كما تشير اليها محكمة الاحداث في المنطقة تختلف اختلافاً كبيراً في دلالتها حيث تسجل معدلات انحراف عالية للاطفال الزنوج تفوق انحراف البيض واليابانيين بكثير. ويرى الباحثون ان الفرق في معدل الانحراف هذا يعود الى نظرة الجهات الرسمية للسود ثم الى الطريقة التي يتصرف بها افراد الاقليات العرقية المختلفة، حيث غالباً ما يميل السود الى عدم اخفاء نماذج تصرفاتهم الانحرافية في حين يحرص الاطفال من البيض واليابانيين على احاطة ذلك بكتمان شديد وسرية تامة(٢٠).

يستخلص من ذلك كله انه لاتوجد مزايا اجرامية معينة يمكن ان تكون موروثة بيولوجياً من السلف الى الخلف لدى عرقيات محددة دون غيرها(٢١)، واذا كان زنوج الولايات المتحدة على سبيل المثال يكونون اقلية عرقية ترتفع لديها معدلات الانحراف اكثر من غيرها فان ذلك مرده الى تاريخ طويل يمتد قرابة الاربعة قرون من العبودية والتمييز العنصري والقهر النفسي والاجتماعي بالاضافة الى الاستغلال الاقتصادي.

السود والجريمة

بالرغم من ان الزنوج يكونون ١٢٪ من سكان الولايات المتحدة الا ان ٢٥٪ من الذين القي القبض عليهم كمجرمين في العام ١٩٧٥م، كانوا منهم. وبصفة عامة اشارت التقارير الى ان معدلات جرائم العنف عند السود اعلى بكثير من معدلات جرائمهم الموجهة ضد الممتلكات. وان حوالي نصف الذين القي القبض عليهم بتهمة القتل، وقطع الطرق، والاعتداء بالضرب الشديد، كانوا من بين الزنوج، وبالمقابل فان نصيبهم من جرائم السرقة والسطو والجرائم الغير عنيفة لم تزد كثيراً عن الربع. كما ان معدلات الجريمة عند الزنوج انفسهم تختلف باختلاف البيئة التي يسكنوها ريفية ام حضرية، اذ ان ثلث الزنوج الامريكيين يتركزون في اكبر ١٢ مدينة مثل واشنطن، نيويورك، شيكاغو، لوس انجلوس، هيوستن، ويوجد سبعة من بين هذه المدن يشكل الزنوج اكثر من ثلث سكانها، وبالنسبة لمدينة واشنطن العاصمة بالذات، فان ثلثي سكانها من الزنوج(٢٢)، واذا ما اضفنا الى ذلك ان معظم الزنوج في المدن الكبرى المذكورة يعيشون في احياء الجيتو، التي تمتاز بارتفاع نسبة البطالة،

والتربية السيئة، والمساكن الرديئة، والخدمات الصحية الغير مناسبة، وغيرها من الظروف الاخرى المصاحبة للفقر أدركنا العوامل التي تجعل منسوب الاجرام عندهم مرتفعاً الى حدما. ولاشك انه في هذه الاحياء من المدن الكبرى توجد معدلات الجريمة الغير عادية. ومن بين الاسباب التي يمكن ان تفسر ارتفاع معدلات القاء القبض على الزنوج مقارنة مع غيرهم مايلي :

١. اتجاهات البوليس السلبية نحو الزنوج : بعد مراجعة تصرفات البوليس في مدينة كبيرة، وجد باحثان ان كراهية على مستوى عال يكنها افراد البوليس للسود، كما ان معظم افراد البوليس يترجمون هذه الكراهية الى استفزازات او خلق مبررات لالقاء القبض على الشبان السود، وقد اشارت تقديرات دوائر البوليس الى ان ٥٠٪ - ٦٠٪ من الذين يلقى القبض عليهم لاول مرة، يستفزون من قبل البوليس نفسه. هذا وان احتمال استجواب الشاب الاسود الذي يرتدي ملابس موحلة، او يبدو غير مرتب من قبل البوليس اكثر من احتمال استجواب الشاب الابيض الذي يتصف بالصفات ذاتها، وقد اعترف ١٨ من ٢٧ من افراد البوليس اثناء مقابلة للدراسة والبحث انهم يكرهون السود(٢٣).

٢. التمييز العنصري في الميادين الاقتصادية والاجتماعية الذي يعاني منه السود يضعهم في اسفل السلم الاجتماعي. ففي العام ١٩٧٠م على سبيل المثال بلغ متوسط الدخل السنوي للاسرة الزنجية في الولايات المتحدة ٦,٢٧٨ دولار في حين بلغ متوسط دخل الاسرة السنوي من البيض ١٠,٢١٦ دولار، كما ان معدل مايكسبه الفرد الاسود الذي لايملك اسرة بلغ ٢٢٤٣ دولار سنوياً، في حين يكسب مثيله الابيض ٦٥١٦ دولار في السنه. اما من حيث العاطلين عن العمل فقد وجد ان البطالة بين السود تفوق البطالة بين البيض بنسبة الضعف(٢٤).

٣. معظم المهاجرين حديثاً الى مراكز المدن الكبرى من السود. لاشك ان معدلات الجريمة ترتفع في هذه الاحياء، واكثر ما تكون ارتفاعاً بين المهاجرين الجدد، ففي العام ١٩٧٥م، بلغت نسبة القاء القبض بين السود الذين يسكنون المزارع والذين يشكلون ١٠٪ من المجموع العام لسكان المزارع الامريكيين ٩٪ من المجموع الكلي لحالات القاء القبض، وفي العام ١٩٧٠، بلغت نسبة القاء القبض عند السود من سكان الضواحي والذين يشكلون ١٥٪ من مجموع سكان الضواحي الامريكيين ١٢٪ من المجموع الكلي لحالات القاء القبض. ويدل ذلك على انه لا توجد فوارق هامة بين معدل القاء القبض على السود من سكان المزارع والضواحي وبين نفس المعدلات عند البيض من سكان نفس المناطق ولكن الامر لم يكن كذلك في وسط المدن الكبرى، فتدل الاحصائيات على ان مراكز المدن التي يكون السود ١٥٪ من سكانها، يملكون معدلاً من القاء القبض يبلغ ٢٨٪، وهذا دليل اكيد على ان انحراف السود في الارياف والضواحي اقل بكثير من انحرافهم في مراكز المدن واحياء الجيتو(٢٥).

٤. نسبة عالية جداً من الشبان السود المنحرفين الذين يلقى القبض عليهم في احياء الجيتو يرتكبون جرائم الشوارع . وتدل الدراسات الى ان هؤلاء يعانون من نقص في التعليم، وعادات الادمان على المخدرات، والبطالة الزائدة. فقد بلغت نسبة من يترك المدرسة من الاطفال السود في احدى احياء الجيتو قبل أتقان القراءة والكتابة تبلغ ١٢٪، كما ان نوعية التعليم في هذه الاحياء سيئة ولاتمتاز بحد ادنى من الكفاءة، فالكثير من خريجي المدارس الثانوية لايتقنون المهارات الاساسية التي تؤهلهم للحصول على وظيفة، وقد بلغت البطالة بين الشبان من غير البيض ١٥,٦٪ عام ١٩٥٥، ٢٦,٥٪ عام ١٩٦٥، ٤٠,٣٪ عام ١٩٧٦، وهذا يدل على مدى الزيادة في اعداد العاطلين عن العمل عند الجماعات العرقية من غير البيض، وبالتالي مدى انعكاس ذك على الحياة الاجتماعية والنظام العام في مجتمع يقوم اساساً على التنافس(٢٦).

٥. العلاقة السيئة بين افراد البوليس والسود. اشرنا في البداية الى اتجاهات البوليس نحو السود، ونود ان نؤكد هنا الى الكراهية المتبادلة بين الطرفين، حيث ينظر معظم السود الى افراد البوليس كأنهم جيش احتلال، وهذه النظرة مستمدة من قناعة السود بان البوليس جزء من البناء الاجتماعي وهو يرمز الى جهاز الضبط الاجتماعي، هذا الجهاز الذي يشعر السود انهم غير ممثلين فيه. ولا يتوقع الاسود اي مساعدة او منفعة من زيارة البوليس لمنطقته او منزله. حتى ان البوليس نادراً ما يتدخل اذا كان الصراع قائماً بين السود انفسهم. ولكن اذا كانت الضحية من البيض، فلا بد من التدخل السريع واستخدام العنف، والقيام بالقاء القبض. ولقد ظهرت كراهية البوليس للسود علانية اثر احداث الشغب التي قام بها السود في احياء الجيتو في كل من نيويورك، فيلادلفيا، وشيكاغو، ولوس انجلوس عام ١٩٦٧م، واتضح ان هذه الاحداث رغم اختلاف اماكن وقوعها الا ان فيها اموراً مشتركة : العنف الزائد عن الحد من قبل افراد البوليس، مواجهة العنف بمثله من قبل الشبان السود، مثل القاء حجاره وقطع اللبن من فوق اسطح المنازل، وبعد انتهاء هذه الاحداث، تبين ان العوامل الرئيسية التي ادت اليها كانت مايلي :

١. شدة الحرارة في فصل الصيف مما جعل السكان السود في تلك الاحياء يعانون اكثر من غيرهم.

٢. تجمع الشبان السود في الشوارع بشكل كبير وملفت للنظر. اضف الى ذلك تأخر البوليس وعدم استجابته وتدخله في الوقت المناسب، ثم الشائعات المستمرة والمعلومات الغير صحيحة(٢٧).

ومما يسترعي الانتباه ويؤكد ان السود ليسوا مجرمين بسبب خلفيتهم العرقية، انهم لايوجهون اجرامهم نحو البيض بشكل متعمد رغم الكبت الذي يعيشون فيه، هذا وتدل الدراسات على ان نسبة الضحايا من السود الذين يقعون فريسة السود انفسهم اكثر من نسبة الضحايا البيض الذين يقعون فريسة للسود. وتفيد ارقام دائرة بوليس شيكاغو الى ان ٨٥٪ من الجرائم التي ارتكبها سكان الجيتو السود في المدينة بين سبتمبر ١٩٦٥ وآذار ١٩٦٦، كانت موجهة ضد السود انفسهم من سكان الجيتو، ولم تكن موجهة نحو البيض المجاورين، فكانت المرأة البيضاء، كما كانت الاسر السوداء تتعرض

لحوادث السرقة والسطو اكثر من اسر البيض، فالعامل الرئيسي الذي يكمن وراء اجرامهم هو التميز العنصري الذي كدسهم في احياء الجيتو، والذي سلبهم اي شعور بالامان والطمأنينه وجعلهم ضحايا الفقر والجهل والمرض، ومما يدل على ان نسبة كبيرة من جرائم السود تحدث بسبب التمييز العنصري، ارتفاع جرائم النهب والاغتصاب بين البيض اكثر من ارتفاع نسبتها بين السود، كما ان جرائم التزييف والرشوة تزداد بين البيض بشكل يفوق مثيلاتها عند السود، في الوقت الذي ترتفع نسبة جرائم العنف وخاصة العنف الجسدي عند السود اكثر من ارتفاعها بين البيض والخلفيات العرقية الاخرى(٢٨).

(٤) الجريمة في المناطق الحضريه والريفيه Crime In Urban and Rural Areas

دلت الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الاوروبية ومصر ان عدد الجرائم الخطيرة تميل الى الارتفاع في المدن وخاصة المدن الكبرى، اكثر منها في المناطق الريفية. وفي بعض الاحوال يتناقص عدد الجرائم كلما ابتعدنا عن المدينة الكبيرة. ولاشك ان المدن تختلف عن بعضها البعض بالنسبة لعدد السكان ووجود احياء فقيرة داخل المدينة، الخلفيات العرقية التي ينتمي لها سكان المدينة وغير ذلك من العوامل التي قد تؤدي الى التناقض او التماثل بين القاطنين في المدينة الواحدة. ففي الولايات المتحدة مثلاً تفوق المدن الكبرى الارياف في جرائم المال بشكل كبير، في حين لاتوجد فوارق كبيرة بين الحواضر والارياف الامريكية بالنسبة لجرائم الجنس، وخاصة الاغتصاب. كما انه لا بد من التمييز بين الارياف في دول مختلفة من انحاء العالم، فالارياف في الدول المتقدمة تختلف عن ارياف دول العالم الثالث، ذلك لان وسائل النقل والاتصال، والخدمات وغير ذلك من المظاهر الحضارية متوفرة بكثرة في ارياف الدول المتحضرة، مما يجعلنا نتصور ضيق الفجوة بين الارياف والحواضر في تلك البلدان. وخير مثال على ذلك الدراسات التي اجريت في كل من السويد وفرنسا، ودلت على ان معدلات الادانة في المناطق الريفية تقترب من معدلات الادانة في المدن. اما ارياف العالم الثالث فغالباً مايعمل القرويون فيها بالارض مستخدمين وسائل غير متطورة، كما انهم غالباً ما يعتمدون على ماء المطر، لذا فهم يمتازون بالاناة والصبر، كما ان الفلاح في هذه المناطق كثيراً ما يظل اسيراً للخرافات والاساطير، ونادراً مايقوم باي نشاط سياسي، فهو يخاف من اجهزة الضبط الاجتماعي وخاصة الرسمية منها، كما انه يكره التغير وينفر منه ولو ان من شأن هذا التغير ان يحدث تحسناً في اوضاعه المعيشية. لذا فهو لا يتقن جرائم الغش والتزوير والتزييف وغير ذلك من الجرائم التي تحتاج الى ذكاء كبير او الى آلات حديثة للطبع او التصوير او النسخ(٢٩).

ويرى الباحثون ان من اهم الاسباب التي تجعل اجرام اهل المدن اعلى من اجرام سكان الارياف مايلي :

١. تزاحم المساكن في المدينة، وخاصة في الاحياء الفقيرة حيث المنازل المتلاصقة، مما يتيح مجالاً للتصادم والاحتكاك اكثر من القرية.

٢. نمو الفردية في المدن اكثر منها في الارياف، وذلك يعود الى طبيعة الحياة في كل من المدينة والقرية. ومعظم اهل المدن يعملون في التجارة والصناعة ويعتمدون على تحقيق الربح، اضف الى ذلك ارتفاع تكاليف الحياة في المدن اكثر من القرى، مما يؤدي الى تعميق الفردية المتطرفة في كثير من المدن الكبرى في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

٣. يهاجر الكثير من الناس الى المدن، سواء من الارياف او من مدينة لاخرى، ولاشك ان المهاجرين الجدد يمضون وقتاً طويلاً قبل ان يتمكنوا من التكيف مع البيئة الجديدة. ويحصل احيانا ان يفشل قسم من الوافدين الجدد في تحقيق مطالبهم وامانيهم فيصيبهم الاحباط وخيبة الامل، وهذا يدفع الكثير منهم الى دروب غير سوية لتأكيد ذاتهم.

٤. تضم المدينة احياء مليئة بالمشردين والمتسولين فضلاً عن المجرمين المحترفين الذين يجدون في المدن مكاناً آمناً اكثر من الارياف. ان التكتل والتجمع في حد ذاته من ميزات احياء الجيتو، تلك الاحياء التي تتمركز داخل المدن الكبرى وتشكل بؤراً لممارسة الاجرام وتعليمه(٣٠).

٥. مباهج المدينة والملاهي والاماكن العامة للتسلية والترفيه مثل دور السينما وغيرها، التي تجذب اهل الريف وغيرهم، وتوفر الجو المناسب للابتزاز والنشل والقمار ... الخ.

٦. انعدام التجانس بين الاعمال التي يقوم بها الشبان في المدينة وبين اعمارهم. سبق وان اشرنا الى ارتفاع تكاليف الحياة في المدينة اكثر من القرية، وهذا يؤدي الى عمل الصبية والاحداث في المصانع والورش والمحال التجارية. وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الى الابتزاز من قبل ارباب العمل، كما ان ظروف العمل تكون احياناً غير ملائمة.

ولا بد من الاشارة الى انماط الجرائم التي ترتكب في كل من المدن والقرى، ففي الوقت الذي تكثر في القرية جرائم الاخذ بالثأر، دفع العار، المنازعات والمشاجرات بسبب التعدي على الحدود وقسمة المحاصيل، ونزول مواشي في الزراعة ، نجد ان جرائم مثل النشل والسطو الغش والتزوير والتزييف تكثر في المدينة. كما ان وسائل واساليب تنفيذ الجريمة تختلف من المدينة الى القرية. ففي الارياف على سبيل المثال قد يلجأ القرويون الى اشعال النار في المحاصيل الزراعية من اجل الانتقام او قطع الاشجار او قتل المواشي بآلات حادة او السم. كما ان جرائم الضرب الشديد والمفضي احياناً الى الموت يتم غالباً باستخدام الهراوات والحجارة واحياناً الادوات الزراعية مثل الفؤوس والمعاول. اما في المدينة فان الجرائم غالباً ما تنفذ بوسائل قد تكون سرية وغير معلنة او معروفة لدى الناس عامة مثل المواد الكيماوية وآلات تزييف النقود. كما وتكثر جرائم ذوي الياقات البيضاء في المدن، ويعود ذلك الى وجود المؤسسات الحكومية والشركات والدوائر الرسمية داخل المدن وتواجد الذين يشغلون هذه المناصب فيها. وجرائم العصابات والكثير من مظاهر الاجرام المنظمة مثل نقل المخدرات والادمان عليها، وجرائم الدعارة والقمار من ميزات اجرام المدن ايضاً. ومن حيث جرائم النساء فانها ترتفع في

المدن عنها في القرى، وخاصة جرائم الاجهاض وقتل المواليد عن طريق الاهمال او الالقاء في الشوارع، وجرائم سرقات خادمات المنازل(٢١).

ومهما يكن من أمر، فان الفصل التام والنهائي بين اجرام المدن والارياف يظل في غاية الصعوبة للاسباب التالية:

١. يميل المجرمون الى الانتقال نحو المناطق التي يعمل فيها مجرمون آخرون، وهذه المناطق الجديدة قد تكون مدناً في بعض الاقطار، وقد تكون اريافاً في بلدان اخرى.

٢. ان الكثير من جرائم سكان الريف لاتثبت في سجلات الدوائر الرسمية كالبوليس والمحاكم وغيرها، وربما يعود ذلك لاسباب اهمها: عدم وجود مراكز للبوليس في كثير من القرى، تفاهة بعض الجرائم في نظر اهل الريف، لايزال اللجوء الى البوليس والمحاكم يتنافى مع اخلاقيات وتقاليد الكثيرين من سكان الريف فمنهم من يرى ان ذلك دلالة العجز، ومنهم من يعتبره افساداً لعلاقته مع اهل القرية، ومنهم من يرى ان ذلك يتنافى مع منزلته الاجتماعية او سمعته العائلية، واخيراً تلعب القيادات المحلية في المناطق الريفية دوراً بارزاً في حل الكثير من المشاكل دون اللجوء الى البوليس، واذا حدث وان وصل بعضها اجهزة البوليس فانها غالباً ما تنتهي دون ان تعرض على المحاكم.

٣. تتضمن سجلات دوائر الامن المتواجده في المدن، جرائم الريفيين الذين يعيشون في المدينة بشكل دائم، وجرائم اهل القرى الذين يعملون في المدينة ويسافرون يومياً من والى قراهم، بالاضافة الى جرائم اهل الريف التي ترتكب في المدينة اثناء زيارتهم لها في مناسبات عديدة وغير منتظمة، وهذا من شأنه ان يزيد في عدد الجرائم المسجلة في الدوائر الرسمية، والتي من المحتمل ان تؤخذ على انها من اجرام المدن، علماً بانها ارتكبت من قبل اهل القرى.

(٥) العلاقة بين التفكك الاسري والجريمة Broken Homes and Crime

الاسرة هي المؤسسة الاجتماعية الاولى التي تحتضن الطفل وتؤثر في الاتجاه الذي سوف يتخذه كل طفل معين. ولايمكن القول ان اي طفل سوف يصبح مجرماً منذ اللحظة الاولى التي يولد فيها. ويكاد يتفق العلماء انه لايوجد هناك علم حقيقي لتنشئة الاطفال بشكل كامل بحيث يؤدي اتباع ذلك العلم الى ابتعاد تام عن الانحراف وانما توجد اسس وقواعد واراء تتشابه حيناً وتتباين احياناً كما انه من الصعب جداً تطبيق مثل هذه الاسس بنجاح تام من قبل الاسرة، نظراً لاستحالة عزل الابناء وعدم تأثرهم بالاخرين، فلو افترضنا ان اسرة ما ترغب في تربية ابنائها على اسس وقواعد سليمة من وجهة نظرها، فان ذلك لن يتأتى بسهولة مالم تتبع معظم الاسر المحيطة نفس المبادىء في تنشئة ابنائها(٢٢). وهذا يكشف لنا مدى اهمية تبني المجتمع قواعد متشابهة قدر الامكان في تنشئة الاجيال تنشئة سليمة. ناهيك عن تقدم وسائل الاعلام وتطورها وتعقيد الحياة الحاضرة، مما يجعل الاجيال الناشئة تعيش في دوامه من الافكار والمبادىء والمذاهب والاتجاهات.

ومهما يكن من امر، وبالرغم من التطورات الهامة التي شهدتها الاسرة في وظائفها الاساسية والثانوية، والمتمثلة في الوكالات والمؤسسات الاجتماعية الاخرى، التي اخذت تزاحم الاسرة وتحل محلها في اداء وظائفها، لايزال البيت وجو الاسرة والظروف المحيطة بالمنزل تلعب دوراً حاسماً في انحراف الاطفال او امتثالهم. واهم ماتمتاز به البيوت التي تزود المجتمع بمنحرفين مايلي :

١. كون بعض افراد الاسرة من المجرمين، او المدمنين على الخمور او المخدرات .

٢. غياب احد الوالدين عن الاسرة او كليهما مدة طويلة، بسبب الموت او الهجر او الطلاق او السفر.

٣. الصراع بين الوالدين بسبب الاختلافات في العرق او الدين او الميول والرغبات والطبائع التي تؤدي الى التنافر بدلاً من الانسجام، او قتل احد الوالدين للاخر باستخدام السم او الاسلحة النارية او الالات الحادة او غير ذلك، وخاصة اذا حدث القتل امام الاطفال.

٤. تعدد الزواج، او السلوك المشين لاحد الوالدين او الاثنين معاً. مما يهدد استمرار العلاقة الزوجية.

٥. القسوة المتناهية على الاطفال، او الاهمال، او المحاباة، وتفضيل احدهم على الاخر، او تدخل الاصدقاء والاقارب بشكل كبير متكرر في شؤون الاطفال وتربيتهم.

٦. سوء الحالة الاقتصادية للاسرة، كالبطالة وعدم توفر الدخل الكافي، مما ينتج عنه مشاكل عديدة ومتاعب مالية تظهر على شكل ضيق في المسكن، وعدم تلبية حاجات افراد الاسرة الضرورية وغيرها.

هذا ويعتبر السلوك الاجرامي لاحد اعضاء الاسرة التي ينتمي اليها الطفل من اهم العوامل التي تسبب انحراف الاطفال. ولقد دلت الدراسة التي اجراها "برت" "Bert" في بريطانيا ان نسبة ارتفاع الرذيله والجريمة في المنازل التي اتي منها الجانحون قد بلغت اكثر من خمسة اضعاف عما هي في منازل غير الجانحين. وفي الولايات المتحدة ورد في احد التقارير ان ٨٤,٨٪ من المنحرفين المفرج عنهم من اصلاحية "ماساشوستس" قد نشأوا في بيوت كان من اعضائها مجرمون اخرون، كما ان نسبة الاحداث المنحرفين الذين اتوا من اسر يتصف بعض افرادها بالاجرام بلغت ٨٦,٧٪، وبلغت نسبة النساء المنحرفات القادمات من اسر مشابهة ٨٠,٧٪(٢٢).

ولقد حاول الباحثون الربط بين البيئة العائلية وبين المشاعر التي تولدها هذه البيئة عند الطفل. ودلت الابحاث ان البيئة الاسرية المنحلة تولد مشاعر الحقد والسخط والحرمان والغيرة، وتولد العجز والفشل والشعور بالخيبة وعدم تحمل المسؤولية، كما انها قد تولد النقمة على المجتمع في كثير من الاحيان. وتظهر هذه المشاعر على شكل تصرفات مثل اللامبالاة، الهروب من المدرسة، التشرد، مخالفة النظام والتمرد، وممارسة العنف والتخريب وغير ذلك من الانماط السلوكية المعادية للمجتمع. وليس ادل على اثر التصدع الاسري في انحراف الاطفال، ما اشارت اليه احصائيات دول مختلفة في انحاء العالم، رغم تباين ثقافاتها ومستويات المعيشة فيها. ففي مصر على سبيل المثال اثبتت الدراسات التي

اجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ان نسبة الطلاق في اسر المنحرفين الاحداث في العام ١٩٥٥، تراوحت بين ٧٪-١١٪، بينما كانت نسبة الطلاق العام في مصر في العام نفسه ٢,٣ في الالف(٢٤). وفي الولايات المتحدة، ١٣٪ فقط من الاطفال يربون من قبل والديهم الحقيقين(٢٥) في فرنسا بلغت نسبة تصدع الاسر بين الجانحين البالغين حوالي ٤٠٪، ووصلت الى حوالي ٨٠٪ بين العائدين الى الجريمة. وفي الولايات المتحدة تقدر نسبة المنحرفين الاحداث الذين ينتمون الى عائلات مفككة بين ٤٠٪ - ٥٠٪ من المنحرفين الاحداث جميعاً(٢٦).

وقد يكون التصدع الاسري مادياً وقد يكون نفسياً. والتصدع المادي ينجم عن غياب احد الوالدين بسبب الوفاة او الطلاق او السفر او الهجر او تعدد الزوجات. وقد يؤدي مثل هذا التصدع الى الامور التالية :

١. ارتفاع نسبة الانحراف بين افراد الاسرة وخاصة بين الاحداث والعائدين الى الجريمة .

٢. وفي بعض الحالات قد يؤدي مثل هذا التصدع الى تماسك افراد الاسرة، وقد يكون حافزاً للحفاظ على استمرار الحياة الاسرية بشكل سليم.

٣. غالباً ما تتأثر الاناث اكثر من الذكور في مثل هذا النمط من انماط التصدع الاسري.

وغالباً ماينتج التصدع النفسي عن خلل في القيم والتقاليد الاسرية، فتنعدم الرعاية، واهتمام الاباء بمستقبل اطفالهم، ويخلو جو الاسرة من الاحترام المتبادل، ويتدنى مستواها الخلقي، ويسود عدم الاكتراث، وانعدام الثقة بين افراد الاسرة، ولقد اشارت الدراسات التي اجريت على احداث منحرفين ان ٦١,٦٪ من الذين شملهم البحث كانت علاقاتهم مع آبائهم غير مرضية، وان ٦٥٪ كانت العلاقات بينهم وبين والديهم تمتاز بشبه القطيعة التامة والاهمال من قبل الوالدين، وذلك بسبب الادمان على المخدرات، القمار الخمور، ثم عدم التوافق بين الابناء والاباء(٢٧). ولاشك ان الاهمال وفقدان الاهتمام يؤديان الى اختلال النظام الاسري، ذلك لان الكثير من الاباء لايبذلون جهداً كافياً في تدريب اورقابة الاطفال، اما لجهلهم في ذلك او لضيق الوقت. وكثيراً ما يترك الاطفال عندما يصبحون قادرين جسمانياً للاتصال مع الناس الاخرين خارج المنزل، وخاصة الذكور، وكان مهمة الاباء قد انتهت. ومن العوامل التي تسهم في انحراف الاطفال مظاهر السخط على الابناء بين حين وآخر، اما لعجز الاباء الجسماني الذي يمنع من متابعة سلوك الابناء، واما بسبب ادمان احد الوالدين على المخدرات او الخمور وحاجته المستمرة للمال لتوفير ذلك، فيسخط على افراد الاسرة لانه يرى فيهم عائقاً في طريق تلبية حاجات تعتبر اساسية من وجهة نظره، واخيراً قد يكون احد ابناء الاسرة قد جاء الى العالم دون استعداد نفسي من قبل الوالدين لاستقبال مولود جديد، فينظر اليه على انه غير مرغوب فيه لانه ولد بدون ترتيب مسبق.

وتبلغ مظاهر سخط الاباء على الابناء ذروتها عندما تصل الى درجة مقاضاتهم لهم في محاكم الاحداث او غيرها من اجهزة الضبط الاجتماعي. وكثيراً ما ينتج عن شكاوي الاباء ضد الابناء آثار

نفسية متطرفة وردود افعال سريعة من ابرزها : ترك البيت او المدرسة او الاثنين معاً، كراهية الابناء للاباء والبحث عن مكان اخر يجد الطفل فيه الحنان والعطف والتقدير، وغالباً ما يحقق ذلك عن طريق الانخراط في عصابات منحرفة، او يصبح فريسة يستغل من قبل احد محترفي الاجرام الذي يظهر له الحنان ويحيطه بالعطف الزائف ليصنع منه مجرماً محترفاً قد يترك بصمات واضحة في تاريخ الاجرام المنظم. ومن الشواهد التي تثبت خطورة مقاضاة الاباء لاطفالهم، الدراسة التي اجراها "بورتر فيلد"(٢٨) "Austin L. Porterfield" على عينة من طلبة الكليات رجالاً ونساءً. وقد افاد جميع افراد العينة وعددهم ٤٣٧ انهم ارتبطوا اثناء طفولتهم بتماذج من السلوك الانحرافي ولكن والديهم لم يقوموا بمقاضاتهم امام محكمة الاحداث في تكساس بسبب ذلك، لذا لم يتمادوا في طريق الانحراف الذي سلكه اطفال آخرون ارتبطوا بنماذج انحرافية مشابهة ولكن قدمت ضدهم ادعاءات رسمية من قبل والديهم وعرضوا على محكمة الاحداث.

والاسرة المهاجرة من الريف الى المدينة او من بيئة ثقافية معينة الى بيئة اخرى تختلف عنها اختلافاً ملحوظاً، تلك الاسرة لها مشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالانحراف. ذلك لان عملية التكيف مع البيئة الجديدة تتطلب تدريباً ونظاماً واستعداداً غالباً مايتفوق فيه الابناء على الاباء بسبب عوامل السن والمستوى الثقافي والنشاط والخفة والحركة ونحو ذلك، وهذا بدوره قد يؤدي الى تقليل هيبة الاباء في نظر ابنائهم ويؤثر بالتالي على احترامهم لهم والتقيد بانظمة الاسرة. وكثير من الاسر التي هاجرت من العالم الثالث الى الولايات المتحدة صادفت مثل هذه المتاعب، كما ان الاسر المهاجرة من الارياف الى المدن تعاني من ذلك ولكن على نطاق اضيق نسبياً.

(٦) العلاقة بين وسائل الاعلام والجريمة Mass Media and Crime

تشير نتائج الابحاث على ان اجهزة الاعلام مثل الاذاعة والتلفزيون والصحافة ونشر الكتب الرخيصة تسبب ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الاجرام. ولقد اجريت دراسات حول علاقة دور السينما والتلفزيون ومجلات الجنس الرخيصة بالظاهرة الاجرامية. ففي الولايات المتحدة اشرف معهد "جالوب" على دراسة في العام ١٩٥٤م، فتبين ان ٧٠٪ من افراد العينة التي اجرى عليها البحث افادت بان اللوم يقع على البرامج الفامضة والمثيرة التي يعرضها التلفزيون، وان الشباب خاصة في فترات المراهقة يشاهدون الافلام والبرامج التلفزيونية بكثرة، كما انهم يتأثرون بالهزليات والمغامرات التي يشاهدونها دون ان يدركوا الغرض الاساسي منها(٢٩).

وفي دراسة اخرى على نطاق اوسع واشمل، قام بها العالمان هربرت بلومر Herbert Blumer وفيليب هاوسر Philip Hauser حول علاقة السينما والصور المتحركة

بالانحراف، وجد الباحثان ان السينما تعمل على عرض اساليب الاجرام وطرق ارتكاب انماط اجرامية عديدة، وتشجع على استثارة الرغبات الجنسية الشديدة، بالاضافة الى كونها مصدراً اساسياً لتوجيه الاجيال نحو القيم الجانحة(٤٠).

وفي بلجيكا دلت الدراسات على ان ٤٥٪ من الجانحين يجعلون السينما والتلفزيون في الدرجة الاولى لتسليتهم . في حين ٢١,٧٪ من غير الجانحين يعتبرونها كذلك، كما يتردد الجانحون على السينما اكثر من غير الجانحين، واخيراً يفضل الجانحون الذكور الافلام التي تدور حول احداث العنف والحرب والمغامرة والتطرف الجنسي(٤١).

ويرى المتخصصون ان وسائل الاعلام تسهم في ازدياد منسوب الاجرام بالطرق التالية :

١. كثيراً ما تلجأ الاذاعة والصحافة والتلفزيون الى نشر اخبار المجرمين، وتعمل احياناً على تفخيم قادة العصابات مما يقلل من هيبة اجهزة الضبط الرسمية مثل البوليس والمحاكم، فقد يحصل مثلاً ان تفشل اجهزة الامن مؤقتاً في القبض على رئيس عصابة، او مجرم محترف، وقد يأخذ ذلك وقتاً طويلاً، فتقوم الصحف والمجلات والاذاعة بتعظيم الدور الذي يقوم به المجرم لحماية الناس منه اولاً، ثم لانها تجد في مثل هذه الحالات مادة شيقة للنشر والتسويق، فينتشر الذعر بين الناس، وتقل هيبة دوائر الامن، وترتفع معنويات المجرمين. ان تمجيد المجرمين بطريقة مباشرة او غير مباشرة بواسطة وسائل الاعلام قد يجعلهم قدوة لبعض الناس من ضعاف النفوس، وقد يقلل من معنويات الاجهزة التي تكافح الجرائم، لانها ان فشلت تجلدها سياط الصحافة وان نجحت فلا تضخيم لدورها لان ذلك من واجبها.

٢. لقد اشارت الدراسات التي اجريت في مناطق عديدة من العالم ان معظم المجرمين الذين القي القبض عليهم اعترفوا بانهم استلهموا فكرة اجرامهم ووسائل تنفيذها وتوقيتها واختيار الضحية، من الافلام والبرامج التلفزيونية والروايات وغير ذلك مما له صله بوسائل الاعلام.

٣. تنشر الصحف كثيراً عن خطط البوليس المستقبلية في كشف وملاحقة المجرمين. ففي حالات الخطف على سبيل المثال وحين يطالب الخاطفون بضريبه مالية كبيرة، تأخذ الصحافة بمتابعة القضية اولاً بأول، وتجعل منها مسلسلاً شيقاً للرأي العام، وتقوم بنشر المقابلات وتصريحات كبار رجال الامن، واحياناً لا تتوخى الدقة التامة لاسباب عديدة، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيراً سلبياً على تكتيك اجهزة الامن ويفيد المجرمين، ولنا ان نتصور ان البعض ان لم يكن الكثير يذهب ضحية وسائل الاعلام في انحاء مختلفة من العالم.

٤. ان متابعة الصحافة وغيرها من اجهزة الاعلام للجرائم الخطيرة تؤدي الى اثارة الرأي العام وتعبئته سواء لصالح المجرم ام ضده، وهذا بدوره قد يؤثر على سير القضاء، فالقضاة او قسم منهم على الاقل قد يخشون غضب الجمهور، فتكون العقوبة لا تناسب الجريمة.

٥. لايختلف علماء النفس والاجتماع كثيراً حول اثر الروايات الرخيصة، ومجلات الجنس، وافلام العري، في الانحرافات الجنسية، فهي تخلق الاغراء والاثارة للغرائز، كما انها تعلم المراهقين ضروباً متنوعة من الشذوذ الجنسي، بالاضافة الى بعدها عن المنطق وتحكيم العقل والقيم التي يرتضيها المجتمع، انها باختصار تسهم في وضع الشباب على طريق الانزلاق والفساد.

ويرى بركوتز Berkowitz، احد مشاهير علم النفس الاجتماعي ان الافلام تؤثر على سلوك الافراد جميعاً بدرجات متفاوته، وأشد ما يكون تأثيرها على الشباب، وخاصة من يتصف منهم بعدم الاتزان في شخصيتهم. ومن الامثلة الحية والواقعية يذكر بركوتز(٤٢) Berkowitz انه في ٢٦ تموز من العام ١٩٦٧م عرض الفيلم "The Doomsday Flight" على شاشة التلفزيون الكندي، وتدور فكرة الفيلم حول ابتزاز اموال من شركات الطيران العالمية بواسطة ابلاغها هاتفياً ان قنبلة ستنفجر على متن احدى طائراتها. وبعد ايام قلائل من عرض الفلم وفي ٣ آب من العام نفسه، اضطرت طائرة تابعة لشركة بريطانية (B.O.A.C) من طراز بوينغ ٧٤٧ وتحمل ٣٧٩ راكباً ومتجهة من منتريال الى لندن، اضطرت الى الهبوط في دنفر Denver بسبب مكالمة هاتفية من مجهول تفيد بان قنبلة ستنفجر على متن الطائرة، ولكن اذا دفعت الشركة مبلغ ربع مليون دولار فلن يتم ذلك. وعندما هبطت الطائرة في دنفر لم يعثر على اي نوع من القنابل على متنها. ولقد طلب مدير مؤسسة الطيران الفدرالي في الولايات المتحدة من حوالي ٥٠٠ محطة تلفزيونية في ١٥٠ مدينة ان تتوقف عن عرض الفلم لان المكالمات التي كانت تتلقاها شركات الطيران والتي تفيد بان مجهولين قاموا بوضع قنابل موقوته على متن الطائرات، كانت تزداد بشكل ملحوظ كلما عرض الفلم.

ويذكر ادوين سذرلاند وهو من كبار المتخصصين في علم الاجرام(٤٢) "criminologist"، ان دراسات دقيقة وعديدة اجريت حول علاقة السينما بالانحراف ودلت على ان الصور المتحركة كانت عاملاً في اجرام ١٠٪ من المتهمين الذكور، و ٥٪ من المتهمات الاناث، كما انها كانت تنقل الشباب من عالمهم الواقعي الى عالم من احلام اليقظة مما يؤدي الى اثارة روح التمرد في البيت والمدرسة.

ويرى جيرهارد وجين لنسكي Gerhard and Jean Lenski ان اجهزة الاعلام طغت على كل مظهر من مظاهر حياتنا المعاصرة وعلى الاخص في الدول الصناعية المتقدمة. ويتنبأ الباحثان ان يطلق مؤرخوا المستقبل على هذه الفترة من حياتنا "عصر وسائل الاعلام" era of Mass Media، وفي الحديث عن اثر وسائل الاعلام على الشباب الامريكي يرى الباحثان ان التلفزيون يأتي في مقدمة هذه الوسائل التي تلعب دوراً بارزاً في تشكيل اتجاهات الشباب وقيمهم الاجتماعية، ويعود ذلك في الدرجة الاولى الى كون التلفزيون يجمع بين الصوت والكلمة والصورة الحية الناطقة فهو بذلك يمتاز عن الصحافة وعن الراديو، كما انه متوفر داخل كل منزل باسعار معقولة، اضف الى ذلك عرضه للبرامج المختلفة والمتنوعة وامكانية مشاهدته في اي وقت. وتدل تقارير شركة نلسن

Nielsen Company وهي احدى الشـركات العاملة في مجال تنظيم الدعاية في التلفزيون، تدل ارقامها انه في العام ١٩٧٥، كان معدل ساعات مشاهدة التلفزيون ٤٥ ساعة اسبوعياً لمن هم فوق ال ١٨ سنه، وان الشباب الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنه كانوا يشاهدون التلفزيون بمعدل ٥٣ ساعة اسبوعياً(٤٤). ولقد عبر احد المؤرخين الاذاعيين عن اثر التلفزيون على حياة الناس بقوله :

"انه الجهاز الذي يستطيع ان يزيد ويخفض من نبض المجتمع، كما انه يتحكم في النظام المركزي العصبي له"(٤٥).

(٧) العوامل المناخية وعلاقتها بالجريمة Climate and Crime

تشير الدراسات التي اجريت في بلدان مختلفة من انحاء العالم، على وجود علاقة محددة وملحوظة بين العوامل المناخية وبين انماط اجرامية مختلفة . واهم مايسترعي الانتباه في هذا المجال، اثر درجة الحرارة وحالة الطقس مثل الرطوبة والامطار. وبالنسبة لدرجة الحرارة بشكل خاص، فقد اشار العلماء والباحثون منذ زمن طويل الى ان المناخ وتقلب الطقس، يؤثر في اخلاق الناس وطبائعهم وامزجتهم، فقد ذكر ابن خلدون ان البيئة الطبيعية تؤثر في سلوك الناس وطبائعهم، كما اشار الى دور المناخ من حرارة ورطوبة ومطر، والى علاقة ذلك بتوفير الغذاء للسكان، وتوفير الراحة الجسمانية والفكرية لهم. وتحدث العلامة الشهير قبل سنوات طويلة عن سكان مصر وتأثير البيئة الغنية في طباعهم وامزجتهم وسلوكهم، فتراهم مرحين يحبون اللهو وغير قلقين على مستقبلهم، عكس سكان مدينة فاس الذين يخزنون قوت اشهر طويلة قادمة، ويظل يساورهم القلق على المستقبل(٤٦).

وفي كتابة روح القوانين، اشار المفكر الفرنسي منتسكيو الى اثر البيئة الجغرافية والمناخ في حياة الناس وسن القوانين، واضاف ان عدد الجرائم يتزايد في المناطق الحارة بشكل عام ويتناقص في المناطق الباردة(٤٧).

ومن النتائج التي توصل اليها الباحثون، ان الجرائم الموجهة ضد الممتلكات تزداد في اشهر الشتاء، في حين تكثر جرائم الدم في فصل الصيف. كما ان منسوب الاجرام يرتفع في المناطق الجبلية اكثر من ارتفاعه في السهول، ويكون في الداخل اقل منه قرب الشواطىء. وتؤيد الدراسات التي اجريت في كل من فرنسا وايطاليا ازدياد الجرائم في الجو الحار. فقد تبين للعالم جيري A.M.Guerryانه خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٢٥ - ١٨٣٠، ان كل مئة من جرائم الاعتداء على الاشخاص يقابلها ١٨١,٥ من جرائم الاعتداء على المال في شمال فرنسا، بينما في جنوب فرنسا، كل مئة من جرائم الاعتداء على الاشخاص يقابلها ٤٨,٨ جريمة من جرائم المال. وتوصل جيري Guerry الى ان جرائم العنف الموجهة ضد الاشخاص تزيد عن جرائم المال في المناطق الحارة، والعكس بالعكس، كما لاحظ

شميد Schmid وليفينجويل Leffing well الشيء نفسه في الولايات المتحده، وتوصلوا الى نتائج متشابهة الى حد كبير، ولقد حاول الباحثون تحديد علاقة انماط الجرائم المختلفة بالحرارة، وهو ما يطلق عليه "القانون الحراري للجريمة"، فوجد دكستر G. Dexter مثلاً ان جرائم الانتحار تتزايد في الربيع والصيف، وان جرائم المال تتزايد في الجو البارد والطقس الماطر المصحوب بالضباب، وان جرائم الدم تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، في حين يرى منتسكيو ان السكر يزداد كلما اقتربنا من القطبين(٤٨).

وتشير الاحصائيات الواردة من جمهورية مصر العربية الى صحة ما دلت عليه الدراسات في البلدان الاخرى، ونورد الاحصائية التالية على سبيل المثال لا الحصر، والتي تبين عدد الجرائم حسب اشهر السنة ١٩٦١م، وانماط الجرائم التي تبينها الاحصائية تعني : القتل، الخطف، السرقة، هتك العرض، حريق، اتلاف مزروعات، اختلاس، تزوير، تزييف، تسميم مواشي، تهديد، رشوة، ثم قطع مواصلات وتعطيلها(٤٩).

الشهر	عدد الجرائم
يناير	٤٤٦
فبراير	٣٩٤
مارس	٥٦٢
ابريل	٥٩٢
مايو	٥٢٦
يونيو	٥٢٠
يوليو	٦٣١
اغسطس	٦٢٧
سبتمبر	٥٨٥
اكتوبر	٤٢٨
توفمبر	٣٦٣
ديسمبر	٢١٤

ويفسر العلامة الالماني فولدس(٥٠) "Foldes" ارتفاع جرائم الدم في الفصل الحار، الى عدم مقاومة الدوافع الانحرافية والميول اللااخلاقية من قبل الفرد في الجو الحار، وذلك يعود الى الضيق

النفسي والجسماني بسبب شدة الحرارة، اضف الى ذلك ان فصل الصيف بشكل عام هو فصل النشاط والحركة، فيه يكثر الاختلاط والازدحام وتكون الفرصة مهيئة للاحتكاك والشجار والعنف. اما ليالي الشتاء الطويلة المظلمة، فتمتاز بقلة الحركة والنشاط، اضف الى ذلك الجو الماطر والضباب احياناً، كل ذلك يجعل الفرصة مواتيه لارتكاب جرائم المال وخاصة السرقة والسطو على المحلات التجارية والمصرفية.

(٨) الحرب والجريمة War and Crime

دلت الدراسات على ان معدلات الجريمة ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترات الحرب وما بعدها مباشرة. كما ان نسبة انحراف الاحداث ازدادت خلال الحرب العالمية الاولى في بريطانيا والمانيا والنمسا، ولعل ذلك يعود الى عدوى العنف التي تصيب الاطفال وقت الحرب. فهم غالباً مايظهرون الاعجاب بالجندي القوي، ويلعبون العاب الحرب، ويحاولون نقل حياة الحرب وجوها الى حياتهم الخاصة. هذا ويمكن تعليل ارتفاع منسوب الاجرام اوقات الحرب وما بعدها بما يلي :

١. تزايد الصعوبات المالية والازمات الاقتصادية خلال الحرب، خاصة في المناطق التي يفد اليها مهاجرون، وعجز الحكومة عن تقديم الخدمات اللازمة، ناهيك عن انتشار البطالة وتوقف عملية الانتاج في المجال السلمي حيث تكرس الدولة كل امكانياتها من اجل الحرب.

٢. قد يلجأ الكثير من الذين يعانون من الفقر والبؤس الى انتهاز فرصة الحرب، فيمارسون السرقة والسطو وغير ذلك من الجرائم ضد الممتلكات، ومما يزيد في ارتكابهم لمثل هذه الجرائم ضعف اجهزة الضبط الاجتماعي ايام الحرب، والتساهل النسبي الذي يبديه الناس بشكل عام اتجاه المجرمين.

٣. تسود الناس اثناء الحرب حالة من التوتر النفسي، ناجمة عن الخوف والقلق وتوقع البلاء. كما ان عدم الاطمئنان الى المستقبل وانتشار الشائعات والافكار الخرافية والاساطير والاوهام الجماعية، كل ذلك يؤدي الى حالة من الصراع عند الانسان بين ذاته العدوانية وذاته الامتثالية، وهذا بدوره يقود الى اضطراب نفسي يعاني منه الكثير. وقد دلت الاحصائيات ان جرائم الانتحار ومعدلات الانتحار ترتفع خلال سنوات الحرب وما بعدها، ففي ايطاليا على سبيل المثال بلغت حالات الجنون خلال الفترة بين ١٩٤٠-١٩٤٥- ٢٦ الف حالة، وارتفعت في العام ١٩٥٠، اي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى ٣٥ الف حالة، ويعود ذلك الى ما احدثته الحرب من دمار مادي ومعنوي وازمات مالية ونفسية مفاجئة(٥١).

٤. يعتاد الجنود والمدنيون على السواء على نمط معين من الحياة اثناء سنوات الحرب، خاصة اذا كانت الحرب طويلة الامد. وبالنسبة للجنود فان الحرب تصبح حرفة لهم، ويصبح من الصعب التخلي عن حياة الجندية خلال فترة قصيرة، لذا يجدون صعوبة في العودة الى مهنهم وممارسة حياتهم العادية كما كانت عليه قبل الحرب، ولايختلف المدنيون في ذلك، حيث يعتادون على الحياة ضمن

قوانين فضفاضة خلال سنوات الحرب، ويصبح من الصعب عليهم العودة ثانية الى الالتزام بالقوانين الصارمة وقلة التسامح الاجتماعي.

٥. التفكك الذي يعتري النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اثناء الحرب. حيث يغيب معظم الاباء عن بيوتهم معظم الوقت، ويحصل انحلال وارتخاء في القيود الخلقية والضوابط الاجتماعية. كما تفقد القيم هيبتها وقدسيتها، وهذا ما عبر عنه دوركايم بالحالة اللامعيارية او الانومي التي تصيب المجتمع، "Anomie"، والتي هي عبارة عن انكسار في النظام الاجتماعي القائم(٥٢)، "Break down in social order".

٦. تؤدي الحرب الى انخفاض حالات الزواج، ونقص في عدد المواليد وارتفاع في اعداد الوفيات، سواء الوفيات لاسباب عادية ام بسبب الحرب، كما تزداد اعداد الحجوزات القضائية بعد انتهاء الحرب مباشرة، وتكثر حالات الافلاس المفاجيء، واعلان الغياب، وافتراض الوفاة دون معرفة حقيقية لذلك، ويزداد عدد المفقودين، وتعم الناس حالة من عدم الاستقرار تكون مواتيه لارتكاب بعض الجرائم. والجدول الاحصائي التالي يبين الوضع الاجرامي في ايطاليا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية :

السنة	عدد الجرائم في كل مئة الف مواطن
١٩٤٠	١٠١٦
١٩٤١	٩١٣
٩١٤٢	١٢٥٩
١٩٤٣	١٢٧٥
١٩٤٤	١٧٧٤
١٩٤٥	١٩٤٠
١٩٤٦	٢٢٤٧

"المصدر: بنهام رمسيس - محاضرات في علم الاجرام - الجزء الثاني" دار المعارف - الاسكندرية - ١٩٦١م، ص : ١٦٦.

(٩) هوامش الفصل الرابع

1. Gerhard and Jean Lenski, Human Societies, Fourth Edition, McGraw - Hill Book Co, New York, 1982, P.354.

2. Barbara Wootton, Crime and Penal Policy: Reflections on Fifty Years' experience, George Allen & Unwin Publishers Ltd, 1978. P. 153.

3. د. يسر انور علي ، د. آمال عثمان ، الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ١٢٥.

4. المرجع السابق . ص ١٢٧.

5. د. محمود التوني القاضي، علم الاجرام الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، ص ١٩٢.

6. Brenda . S. Griffin and Charles T. Griffin, Juvenile Delinquency In Perspective, Harper & Row Publishers, New York, 1978.

7. Hassim Solomon, Community Corrections, Holbrook Press, Allyn and Bancon, Inc. Boston, 1976.

8. Earl Rubington and S. Martin Weinberg, Deviance : The Interactionist Perspective, Third Edition, Macmillan Publishing Co, Columbus, Ohio, 1983.

9. د. رمسيس بنهام، محاضرات في علم الاجرام: علم طبائع المجرم علم الاجتماع الجنائي، الجزء الثاني، دار المعارف، الاسكندريه ١٩٦٠-١٩٦١.

10. Stuart L. Hills, Demystifying Social Deviance, Mc Graw - Hill Book Company, New York, 1980.

11. Otto Pollak, The Criminality of Women, Philadilphia : University of Pennsylvania Press. 1960.

12. رمسيس بنهام . المرجع السابق . ص ١٩٠.

13. Gerhard and Jean Lenski, opcit, P. 340.

14. د. فهد الشاقب. "المرأة والجريمة : اتجاهات حديثة في علم الاجرام"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد رقم ١٤، العدد الاول، ١٩٨٦، ص ١٣٩ - ١٦٤.

15. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, Crime and Delinquency, Third Edition, Rand McNally Publishing Company, Chicago,1978, P.217

16. ارقام وزارة الداخلية كما نشرت في مجلة حواء في دراسة قامت بها الدكتورة الهام عفيفي وآخرون، العدد ١٥٧٧، ديسمبر، ١٩٨٦، ص ٢٤-٢٧.

17. Stuart I. Hill, Demystifying Social Deviance, Mc-Graw - Hill Book Co,

New York, 1980.

18. Brewton Berry and Henry L. Tischler Race and Ethnic Relations, Fourth Edition, HOughton Mifflin Company, Boston, 1978.

19. M.J. Herskovits, The Anthropology of The American Negro, (New York : Columbia University Press, 1930) P. 177-179.

20. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky. opcit, P. 219.

21. Albert K. Cohen, Delinquent Boys, The Culture of The Gang, The Free press, A Division of Macmillan Publishing Co, Inc. New York, 1955.

22. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, opcit, P. 220.

23. Ibid . P. 220

24. Ibid . P. 220

25. Ibid . P. 220

26. Ibid . P. 221

27. G.D. Suttless, Social order of The Slum, (University of Chicago press, 1968).

28. عمر السعيد رمضان - دروس في علم الاجرام-، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

29. ادوين سذرلاند ودونالد كريسي، مبادىء علم الاجرام، ترجمة اللواء محمود السباعي والدكتور حسن المرصفاوي، مكتبة الانجلو المصريه، القاهره، ١٩٦٨م، ص ٢٠٣.

30. Allen Liska, Perspectives on Deviance, Prentice - Hall, Inc, Englewood, New York, 1981.

31. د. يسر انور علي، د. آمال عثمان، نفس المرجع.

32. د. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٧٥م.

33. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، ترجمة السباعي، نفس المصدر. ص. ٢٣٠، ٢٣١.

34. د. يسر انور علي، د. آمال عثمان، نفس المرجع، ص، ١٧٧،١٧٨.

35. Gergard and Jean Lenski, opcit, P. 352.

36. Marvin Wolfgaong Johnston, The Sociology of Crime and Delinquency, New York, 1965, P. 322.

37. د. سيد عويس، الاسرة المتصدعة وصلتها بجناح الاحداث : اعمال الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٧٩.

38. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، ترجمة السباعي، نفس المصدر ، ص.٢٣٤.

39. المرجع السابق - ص ٢٧١.

40. Robert H. Lauer and Warren H. Handel, Social Psychology : The Theory

and Application of Symbolic Interactionism, Houghton Mifflin Company, Boston, 1977, P. 334.

41. د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصريه، ١٩٨١، ص٤٢٢.

42. Leonard Berkowitz, opcit, P. 5, 6.

43. ادوين سذرلاند ودونالد كريسي، ترجمة السباعي، نفس المصدر، ص. ٢٧٧.

44. Gerhard and JEan Lenski, opcit, P. 356.

45. Ibid. P. 357.

46. جو ستون بوتول، ابن خلدون " فلسفته الاجتماعية، ترجمة غنيم عيدون، ومراجعة مصطفى كامل فوده، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٤م، ص ٤٤-٤٦.

47. د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الانجلو المصريه، القاهرة ، ١٩٧٧.

48. د. يسر انور علي ، د. آمال عثمان، نفس المرجع، ص، ١٦٢-١٦٣.

49. د. عبد الرحمن عيسوي، سيكولوجية الجنوح، المعارف بالاسكندرية، ص١٥٨.

50. د. يسر انور علي ، د. آمال عثمان، نفس المصدر. ص ١٦٤.

51. د. رمسيس بنهام، نفس المرجع، ص ١٦٠.

52. Emile Durkheim, Division of Labour in Society, trans, G. Simpson (Glencoe, Free Press, 1964).

محتويات الفصل الخامس

الفصل الخامس : أنواع الجرائم

أولا - الجرائم التقليديه	١١٦
ثانيا - الجرائم المنظمة	١٣٠
ثالثا - جرائم ذوي الياقات البيضاء	١٣٦
رابعا - السكر والادمان على المشروبات الروحيه	١٤٠
خامسا - الادمان على المخدرات	١٤١
سادسا - المجرم المحترف	١٤٥
سابعا - هوامش الفصل الخامس	١٤٧

الفصل الخامس

انواع الجرائم Types of Crime

يعتبر التصنيف من الامور الصعبة في دراسة الجريمة، وذلك لتعدد الاسس التي يمكن ان يقوم عليها تصنيف الجرائم بشكل عام. فهناك على سبيل المثال الجرائم الموجهة ضد الممتلكات، ومنها ما يوجه ضد الغير، وبعض الباحثين يرى ان هناك جرائم دون ضحايا Victimless Crime، كما انه يمكن وضع الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والشذوذ الجنسي ضمن فئة واحده ... وهكذا. ونحن نرى انه مهما اختلفت وتباينت التصنيفات والاسس التي تقوم عليها، فان ذلك لا يشكل نقطة خلاف عند الدارسين. ولابد من الاشارة الى انه من الصعب وضع تصنيف شامل يضم كل انواع الجرائم وانماط السلوك المعاديه للاخرين. لذا فاننا نرى انه يمكن تقسيم الجرائم الى الانماط الرئيسية التالية(١):

١. الجرائم التقليدية : "Traditional Crime"

مثل القتل المتعمد، السطو، الاغتصاب بالقوة، قطع الطريق، ثم السرقة بانواعها، والضرب المبرح الذي قد يؤدي الى الموت.

٢. الجرائم المنظمة : "Organized Crime"

ومثال ذلك شبكات التهريب التي تقوم بنقل المخدرات وتوزيعها، الابتزاز في ميادين العمل والصناعة من قبل مؤسسات وشركات ... الخ.

٣. جرائم ذوي الياقات البيضاء : "White Collar Crime"

وهي الجرائم التي يرتكبها افراد لهم مكانتهم ومنزلتهم الاجتماعية العاليه، كما انهم يحتلون وظائف هامة سواء في القطاع العام او الخاص.

٤. الجرائم السياسية : "Political Crime"

مثل الاغتيالات، الاعمال التخريبية ضد القطاع العام، الاختطاف، العنف والفساد الذي تقوم به مجموعات او افراد للتأثير على مجرى التغير السياسي او الاجتماعي، مثل الرشاوي التي تدفع لتزييف الانتخابات، والاموال التي تنفق لقلب انظمة الحكم في دول مختلفة وغيرها. هذا وسنكتفي بالحديث

عن الانماط الثلاثة الاولى دون التعرض للجرائم السياسية لعدم وجود علاقة مباشرة بينها وبين الهدف الرئيسي من هذا البحث من ناحية، ولكونها تتعلق بمسألة توزيع القوة ومجال العلوم السياسية من ناحية اخرى.

أولا - الجرائم التقليدية Traditional Crime

يستخدم هذا المصطلح، للدلالة على انماط السلوك التي عرفت بانها اجرامية منذ فترة زمنية طويلة، وتحرمها اعراف المجتمع وقوانينه وشرائعه. وقد وردت في الديانات والتشريعات التي عرفتها الانسانية قبل الديانات السماوية اشارة الى هذه الجرائم ورفضتها واستنكرتها المجتمعات انذاك. وعلى سبيل المثال لا الحصر منعت تشريعات حمورابي السرقة والغش والاعتداء على الغير بالضرب او السلب(٢)، ولعل القول المشهور الذي تتناقله الاجيال "العين بالعين والسن بالسن"، يشير الى اهتمام الانسان منذ امد بعيد بتنظيم علاقته مع اخيه الانسان، كما ان تعاليم البوذيه التي تنهى عن السرقة، والقتل، وشرب المسكر، يدل كذلك على مدى اهتمام الانسان بايجاد النظم والقوانين التي تضمن العيش الكريم لكل افراد المجتمع دون المساس بحرية بعضهم البعض.

وفي الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والاسلام، نصوص معلنة وصريحه تحث على الخير وتأمر به، وتحذر من الشر وتنهى عنه(٣). وفيها من القوانين والتشريعات ما لاتتسع له عشرات الكتب مثل الذي بين ايدينا. ويبدو ان نظرة المجتمعات المختلفة لانماط الجرائم التقليدية كانت متشابهة الى حد كبير ان لم تكن متطابقة تماماً. فالقتل المتعمد، والضرب الشديد الذي يؤدي الى الموت او الى عاهة مستديمه، والاغتصاب، قطع الطريق، السطو، والسرقة بشتى اشكالها، كلها جرائم عرفتها معظم المجتمعات تقريباً واستنكرتها رغم اختلاف الازمنة والامكنة التي عاشت فيها(٤). والقتل والضرب المبرح والاغتصاب بالقوة وقطع الطريق تعتبر من جرائم العنف، وغالباً ما تكون موجهة ضد الاشخاص اولاً وقبل كل شيء. لذا يخاف معظم الناس ان يكونوا ضحية لها. وترتفع نسبة هذه الجرائم من مجتمع لاخر، كما ويتفاوت احتمال كون الفرد ضحية لاي منها حسب الخلفية العرقية، المركز الذي يشغله، طبيعة الدور الذي يقوم به، وعوامل اخرى مثل السن والجنس.

ويعتبر القتل المتعمد من اخطر هذه الجرائم واكثرها بثاً للرعب في نفوس الناس، لذا غالباً ما تكون عقوبة القتل المتعمد اشد العقوبات، كما ان الاجراءات التي تتخذها اجهزة العدالة مثل تحريات البوليس، والاختبارات الطبية والمخبريه وفحص الادلة ... الخ، غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال غالباً ما تكون ضحايا القتل المتعمد من الذكور، كما وتعتبر الاسلحة النارية من اكثر الادوات المستخدمة لتنفيذ جرائم القتل المتعمد وتدل احصائيات القتل المتعمد في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦، على مايلي(٥):

١. عدد حالات القتل المتعمد التي كان فيها الذكور ضحايا بلغ ثلاثة حالات من بين كل اربع جرائم، وفي هذا اشارة الى ان الذكور يتعرضون للقتل المتعمد اكثر من الاناث.

٢. ٥١٪ من الضحايا كانوا من البيض، ٤٨٪ كانوا من السود، والباقي من خلفيات عرقية اخرى . وهذا يدل على شدة العنف المستخدم من قبل السود والبيض ضد بعضهم البعض.

٣. ٣٣٪ من الضحايا كانوا بشكل عام من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٩ سنه.

٤. ٢٥٪ من جرائم القتل المتعمد كانت تتم في نطاق الاسرة، كما ان نصف حالات القتل في نطاق الاسرة كانت تتم بين الازواج، اي كان يقوم احد الزوجين بقتل الاخر.

٥. ٤٣٪ من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم القتل المتعمد كانت اعمارهم تتراوح بين ١٨ ـ ٢٢ سنه.

٦. ٥٣٪ من المتهمين الذين القي القبض عليهم بتهمة القتل المتعمد كانوا من السود.

يستدل من الارقام السابقة ان جريمة القتل المتعمد ترتفع عند الشباب وخاصة الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ سنه، وبالتحديد بين ١٨ـ٢٢ سنه، كما وان السود من الامريكيين يحتلون نسبة عالية من مرتكبي هذه الجرائم، علاوة على انهم ايضاً يشكلون نسبة غير قليلة من الضحايا. ومما يجلب الانتباه ان هذه الجريمة البشعة ترتكب بكثره من قبل الزوجين في الولايات المتحدة، وهذا يدل على مدى التفكك الاسري، وانعكاساته على امن وطمأنينة الابناء الاعضاء في الاسرة، ويبدو ان الزوجات يكن ضحايا اكثر من الازواج في حالة وقوع هذه الجريمة بين الازواج، فقد دلت ارقام ١٩٧٢، ان ٥٨٪ من جرائم القتل المتعمد التي حصلت بين الازواج كانت ضحاياها من النساء، في حين كان الازواج (الذكور) الضحايا يشكلون ٤٢٪ من تلك الجرائم(٦).

ويبدو ان جريمة القتل غالباً ما تحدث في حالة الهيجان العاطفي، بحيث يصبح من الصعب ضبط الاعصاب والسيطرة عليها، كما لا يكون هنالك وقت للتفكير في نتائج هذه الجريمة الوخيمة، ومن الامثلة التي تكررت كما اشارت التقارير الاحصائية والمتعلقة بالمجرم والضحية : زوج وزوجته، ابن ووالده، جار تملكه الغضب الشديد، شجار بين شاب ومحبوبته، مجموعة من الشباب اخذ السكر منهم كل مأخذ.

واما في بريطانيا فتدل الارقام انه في العام ١٩٥٥م(٧)، كانت جرائم القتل ٣,١ حالة في كل مليون من السكان، ارتفعت في العام ١٩٦٨ الى ٨,٧ حالة في كل مليون نسمه، وبلغت في العام ١٩٧١ الى ٩,٤ حالات في كل مليون من السكان. ويدل ذلك على الارتفاع الملحوظ في عدد جرائم القتل في فترة ١٥ سنه فقط حيث تضاعف عددها ثلاثة مرات. ولكن تظل بريطانيا بشكل عام ومدينة لندن بشكل خاص من اقل المناطق معاناة من جرائم القتل المتعمد اذا ما قورنت بالولايات المتحده والمانيا الغربية، او مدينة نيويورك بالذات. حيث تشير احصائيات البوليس لعام ١٩٧١م، الى حدوث ٧٧ جريمة قتل متعمد في مدينة لندن وحدها، علماً بانه حدث في مدينة نيويورك وخلال اسبوع واحد

فقط من شهر تموز من العام نفسه ٥٨ جريمة قتل متعمد، وتدل الارقام على ان مجموع جرائم القتل المتعمد في بريطانيا ومقاطعة ويلز في العام ١٩٧١ بلغت ١١٧ جريمة في حين بلغت ٧٠٠ جريمة في المانيا الغربية، في ذلك العام(٨).

اما في مصر فتشير الدراسات الاحصائية الى ارتفاع جرائم القتل المتعمد بين عامي ١٩٥٣م، ١٩٥٧م، حيث كانت ١٠٥٨ حالة في العام ١٩٥٣، في حين بلغت ١١٩٥ حالة قتل متعمد في العام ١٩٥٧م، ولكن تبقى معدلات الارتفاع هذه قليلة نسبياً اذا ما قورنت بدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية. وتقل معدلات جرائم القتل المتعمد في الارياف المصرية عنها في المدن المصرية الكبرى، شأنها في ذلك شأن غالبية المجتمعات تقريباً، والجدول التالي يبين عدد جرائم القتل المتعمد في مناطق مختارة من مصر في العام ١٩٥٥م.

المنطقة	عدد جرائم القتل المتعمد لكل عشرة الاف نسمه من السكان / لعام ١٩٥٥م
١. القاهرة	٤
٢. الاسكندريه	٥
٣. السويس	٣
٤. قنا	٢
٥. اسوان	١
٦. الفيوم	١

"المصدر : د. محمود التوني القاضي. علم الاجرام الحديث، مكتبه الانجلو المصرية ١٩٦٠، ص ١٩١".

وحول الاسباب المؤدية الى القتل المتعمد في مصر تشير الدراسات الى انها حالات انفعاليه مثل الاخذ بالثأر، الحقد، دفع العار، النزاع على العموديه والوظائف الاخرى، ثم منازعات ومشاجرات مثل التعدي على الحدود، الخلاف على الري، نزول المواشي في حقول زراعيه، ولكن تبقى دوافع الاخذ بالثأر من بين الاسباب الاساسيه التي تؤدي الى القتل المتعمد في مصر. ولقد بلغت جرائم القتل المتعمد بسبب الاخذ بالثأر ٣٧٢ جريمة في العام ١٩٥٥م في حين ارتفعت الى ٤٤٩ في العام ١٩٥٦م(٩).

والضرب الشديد الذي قد يؤدي الى الموت او الى عاهة مستديمة، من جرائم العنف التي لها خطورتها رغم انها اقل بثاً للرعب في نفوس السكان من جريمة القتل المتعمد. اذ قد يهاجم شخص شخصاً اخر بشكل غير مشروع، ويلحق به اذى جسمانياً مستخدماً ادوات حادة، او قبضات اليد، او الاسلحة النارية، او الركل بالقدم، او ادوات اخرى مثل العصي والحجارة والادوات الزراعية. وقد يحدث احياناً ان يؤدي الضرب الى موت الضحية فتتحول الجريمة الى قتل متعمد. وتفيد الدراسات المتعلقة بالضرب المبرح في الولايات المتحدة ان حالات الضرب الشديد التي استخدمت فيها الاسلحة النارية بلغت نصف حالات القتل المتعمد باستخدام الاسلحة ذاتها، وفي ذلك دلالة واضحة على اثر امتلاك الاسلحة النارية وسهولة الحصول عليها في ارتفاع نسبة جرائم القتل المتعمد والضرب الشديد. كما وجد ان امتلاك السلاح الناري يعطي المجرم القوة المعنوية الزائدة، كما ويقلل من احتمال مقاومة الضحية في حالات الضرب الشديد وليس من الضروري ان يصاحب الضرب الشديد استخدام للاسلحة النارية بمعنى اطلاق النار. وتدل الاحصائيات الامريكية ان مجموع جرائم الضرب الشديد في العام ١٩٧٢، بلغت ٣٨٨,٦٥٠ حالة، بالاضافة الى ٤٦,٤٣١ حالة اغتصاب تعرضت اكثرية ضحاياها الى الضرب الذي سبب اذى جسمانياً بشكل او بأخر(١٠). وهذا جعل الرئيس الامريكي نيكسون يتوجه لطمأنة الشعب الامريكي بأن منسوب الاجرام في طريقة للتناقص، ولكن استمرت مخاوف الناس بشكل كبير واستمر منسوب الاجرام في الارتفاع.

أما الاغتصاب فقد يكون مصحوباً بالضرب او العنف او التهديد بالعنف، وهذا مايسمى الاغتصاب بالقوة Forcible Rape وقد لا يكون مصحوباً بذلك. وتعتبر جريمة الاغتصاب من ابشع الجرائم الانسانية الموجهة ضد المرأة، لما تتركه من اثار نفسيه مؤلمه ومخاوف تلازم الضحية فترة طويله، كما انها تنعكس على تصرفات الضحايا وسلوكهم في مجالات حياتهن العامة والخاصة. واهم ما يميز هذه الجريمة عن غيرها صعوبة كشفها، واحجام الضحايا في كثير من الحالات عن ابلاغ البوليس وذلك للاسباب التالية :

١. قد تخاف الضحية من انتقام المجرم في المستقبل.

٢. شعور بالخجل وتأنيب الضمير والذنب، خاصة وان اجهزة البوليس يسيطر عليها ويشرف على ادارتها رجال.

٣. اسباب اجتماعية تتعلق بسمعة الضحية وكرامتها وشرف الاسرة التي تنتمي اليها.

٤. تعقيد اجراءات القضاء والمحاكم، وما تستغرقه من وقت، يزيد من آلام المرأة النفسية بسبب التحقيقات والفحوصات المتواصلة(١١).

كل هذه الاسباب وغيرها تجعلنا ننظر بحذر شديد الى الاحصائيات المتعلقة بهذا النمط من الجرائم والذي غالباً ما يكون بعيداً عن الوضع الحقيقي لها. وفي كثير من المجتمعات تحرص النساء على عدم الخروج منفردات خاصة في ساعة متأخرة من الليل، وعدم السفر مع الغرباء، ثم عدم نقل

اشخاص غرباء اذا كانت المرأة تملك سيارة. وكثيراً ما يؤدي الخوف من الاغتصاب الى ابلاغ البوليس ويتبين بعد ذلك انه لم تحدث جريمة اغتصاب او حتى محاولة للاغتصاب.

وقد حاولت ديانا رسل Diana Russell ان تفسر جرائم الاغتصاب على انها عدوان جنسي من قبل الذكور على الاناث، وانها من قبيل تأكيد سيطرة الرجل على المرأة، والدليل على ذلك انها غالباً ما تتضمن العنف والضرب والغلظة سواء في المجتمع الامريكي او في المجتمعات الاخرى. واشارت الباحثة الى العلاقة بين ذلك وبين اشكال الزواج في الماضي والذي كان عبارة عن مظهر من مظاهر التعبير عن الرجولة نحو المرأة بطريقة غير انسانية مثل الخطف، التعذيب، الضرب وغير ذلك من الاساليب التي كانت تتبع من قبل الزوج(١٢). ومما يؤيد وجهة النظر هذه التقرير الذي اعدته سوزان ميلر عن الجنود الامريكيين في فيتنام. فقد اشارت الباحثة الى انهم كانوا يرتكبون العديد من جرائم الاغتصاب ضد النساء الفيتناميات، وان الجنود الذين لم يرتكبوا مثل هذه الجرائم كانوا يوصفون من قبل زملائهم بانهم شواذ "queers" وانهم يعانون من نقص في الرجولة.

ومن العوامل التي تساعد على ارتكاب جرائم الاغتصاب المظهر الذي تبدو فيه المرأة، بالاضافة الى الظرف الذي توجد فيه كان تكون وحدها وفي مكان بعيد منعزل او في ساعة متأخرة من الليل.

ويبدو ان اللباس الذي يبرز مفاتن المرأة يسهم في احتمال وقوعها ضحية اذا كانت الظروف الاخرى موأتيه، وقد اعلن القاضي سايموتسن " Simonson"في Wisconsin "وسكوتسن" بصراحة اثر جريمة اغتصاب ارتكبها شاب ضد طالبه مدرسة :

> "أنني احاول ان اقول للمرأة ان تتوقف عن اغرائها للرجل. ويجب ان يكون هناك بعض الاهتمام والتواضع في اللباس. وسواء احبت النساء هذا النداء ام كرهته، يظل الانطباع العام لدينا (القضاه)، لايتجه نحو العقاب الشديد للاشخاص الذين يرتكبون جرائم اغتصاب في مثل هذه الظروف"(١٣).

وفي دراسة لمعرفة الاسباب التي تدفع مرتكبي هذه الجريمة لاختيار ضحاياهم، اجريت مقابلة مع ٧٢ من محترفي الاغتصاب في ولاية كاليفورنيا(١٤)، وحول العوامل المؤثرة في اختيار ضحاياهم، دلت الدراسة على ان غالبيتهم اخذوا الامور التالية بعين الاعتبار عند ارتكابهم لجرائمهم :

١. كانت الضحية هي المتوفرة انذاك، اي في متناول اليد.
٢. كانت الضحية في وضع لاتتمكن فيه من الدفاع عن نفسها.
٣. كانت الضحية على قدر كبير من الانوثة والجاذبية والتصرف الغير متزن.
٤. كانت الضحية في العمر المناسب.

كما ان نسبة ضئيلة اختاروا ضحاياهم على الاسس التالية :

١. كانت الضحية تنتمي الى خلفية عرقية معينة.

٢. كانت الضحية تبدو عدوانية او معتده بنفسها اكثر من اللازم فكان لابد من كسر شوكتها.

يتضح مما سبق اختلاف الاسس التي يختار على اساسها مجرموا الاغتصاب ضحاياهم، كما دلت الدراسات على ان عدداً من حالات الاغتصاب كان المجرم فيها يعرف ضحيته من قبل، كأن يكون زميلاً في العمل، او من اقارب او معارف الاسرة، او محب سابق، ومثل هؤلاء كانوا يستغلون علاقتهم مع الضحية ويختارون الوقت المناسب لارتكاب جرائمهم.

وتدل تقارير ال F.B.I كذلك الى حدوث جرائم اغتصاب داخل حرم الجامعات في الولايات المتحدة واشارت التقارير انه في العام ١٩٧٣، حدثت مئة حالة اغتصاب في ٣١ جامعة امريكية. وفي العام نفسه ذكر احد المسؤولين في جامعة كبرى ان ٢٠٠ حالة اغتصاب حدثت خلال ٣ سنوات في الجامعة(١٥).

وفي دراسة اجريت على خمس مدن امريكية كبرى عام ١٩٧٢م، وجد ان ٤٦٪ من اللواتي تعرضن للاغتصاب في مدينة لوس انجلوس قمن بابلاغ الاجهزة الرسمية، وفي مدينة نيويورك، ٦١٪ من اللواتي كن ضحايا هذه الجريمة قمن بابلاغ اجهزة البوليس، وتقدر تقارير ال F.B.I، ان جرائم الاغتصاب التي لاتصل البوليس اكثر بكثير من تلك التي يمكن رصدها وتسجيلها. وتشير التقارير الى ان هناك جرائم اغتصاب تتم في اماكن نائية ويتمكن المجرم من الهرب ويصعب تشخيصه من قبل الضحية. وتقدر تقارير ال F.B.I ان ١٠٪ فقط من جرائم الاغتصاب الحقيقية تصل الى الاجهزة الرسمية وتثبت في الاحصائيات وذلك لانه يتم كشفها او الابلاغ عنها(١٦). واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان عدد جرائم الاغتصاب التي سجلت في الاحصائيات الرسمية في العام ١٩٧٢، بلغت ٤٦,٤٣١ حالة، ادركنا الحركة الحقيقية لجرائم الاغتصاب في الولايات المتحدة، ومدى خطورتها(١٧).

وقبل اختتام الحديث عن جرائم الاغتصاب لابد من التركيز على مايلي :

١.ان الاغتصاب من الجرائم التي تسيء بقدر كبير الى انسانية الضحية، فقد ينتج عنها اذى جسمانيا، او الحمل، او فقدان العمل، او فقدان الاحترام، او مرضاً جنسياً، او مرضاً نفسياً. كما ان الالام المتعلقة بهذا النمط من الجرائم لاتنتهي بابلاغ البوليس، هذا اذا قامت الضحية بابلاغ دوائر الامن، ذلك لأن مجريات التحقيق والقضاء، والفحوصات الضرورية لاثبات الجريمة واقامة الدليل ... الخ، كل ذلك ينال من كرامة المرأة وانسانيتها، خاصة وان اجهزة التحقيق والقضاء تدار من قبل الرجال، وليس من السهل ان تقوم سيدة بمتابعة ذلك في وسط يفتقر الى الجو النسوي، هذا وقد تنبهت معظم الدول الى ضرورة ادخال النساء في اجهزة البوليس والاشراف على كثير من مراحل

المتابعة في مثل هذه الجرائم، كما وان الدراسات تدل على ازدياد نسبة النساء اللواتي يبلغن عن جرائم الاغتصاب في المجتمعات التي توظف نساء عاملات في اجهزة البوليس، ويبدو ان اشراف النساء على ادارة دفة العدالة في مثل هذه الجرائم اكثر ملاءمة من اشراف الرجال، في مراحل معينة على الاقل.

٢. تعمل النساء في المجتمعات التي تعاني من انتشار جريمة الاغتصاب على تأسيس جمعيات نسائية خاصة ومرخصة من قبل الحكومة للتنديد بمرتكبي هذه الجريمة، ونشر الوعي عند النساء لاخذ الاحتياطات الممكنة للوقاية منها، وقد بلغ عدد الجمعيات هذه في الولايات المتحدة الامريكية وحدها حتى عام ١٩٧٤، ٥١ جمعية(١٨).

٣. اذا كان الاغتصاب يشكل نمطاً من انماط الجرائم والانحرافات الجنسية، فان ذلك لايعني ان كل انواع الجرائم الجنسية يمكن ان يطلق عليها اغتصاب. فهناك جرائم الفسق بالمحرمات، والذي يضرب مرتكبوها بكل التقاليد والشرائع الدينية والاجتماعية عرض الحائط، فيتبادلون العلاقات الجنسية مع المحرمات من قريباتهم، ومثل هؤلاء غالباً ما يفعلون ذلك بتأثير الخمر او الجنون. وجرائم اللواط من الانحرافات الجنسية كذلك، فهي تدفع الاشخاص اللائطين الى اشباع حاجتهم الجنسية مع الاولاد. ومن مظاهر الانحرافات الجنسية والتي غالباً ما تؤدي الى جرائم اخرى مثل المنازعات والمشاجرات، مايقوم به العارضون لانفسهم في الشوارع وامام اماكن اللهو والساحات العامة، وهذا النمط من الشباب يخلعون بعض ملابسهم ليظهروا قوة اجسامهم او بعض اعضائهم وهم يتصورون ان منظر هذه الاعضاء يثير النساء ويجلب انتباههن، ومثل هؤلاء الذين يتشبهون بالنساء في بعض ملابسهم او تصرفاتهم او طول الشعر او لبس الاقراط ونحو ذلك(١٩). ويعتبر عشاق نفس الجنس من المنحرفين جنسياً بغض النظر عن انماطهم والاسباب التي دفعتهم لذلك، ومثلهم من حرمهم القانون من الالتقاء بالجنس الاخر مدة طويلة كنزلاء السجون والذين يقضون مدة طويلة في البحار وعلى السفن في مهام تجارية او عسكرية، وطلبة المدارس المراهقين الذين يعيشون بمقتضى انظمة داخلية صارمة، وغيرهم من الجنسين ذكوراً كانوا ام اناثاً، "Homosexuals".

ومن الجرائم العنيفة التي تهدد أمن القاطنين في منازلهم التي يفترض ان تكون اكثر الاماكن استقراراً، جريمة السطو، وقد يحدث السطو نهاراً، وقد يحدث ليلاً. وقد تنتج عنه خسارة مالية كبيره، وقد تكون الخسارة خفيفه. وجريمة السطو من اكثر الجرائم ازعاجاً للسكان، فهي وان كان يمكن اعتبارها من جرائم المال الا انها تختلف اختلافاً كبيراً عن السرقة او سرقة السيارات على وجه الخصوص. اذ غالباً ما تكون السيارات في مواقف خارج المنازل، في الساحات العامة، او على جوانب الشوارع، وعندما تحدث سرقة سيارة، فلا يكون ذلك مصحوباً ببث الرعب والخوف في نفوس افراد الاسرة التي تمتلك المركبة المسروقة. كما ان نسبة كبيرة من المركبات تكون مؤمنة في العادة، وبالتالي لا تكون الخسارة المالية جسيمة لصاحب السيارة، ولكن في حالة السطو على ممتلكات الاسرة فان الخسارة غالباً ما تكون اكبر لان الجواهر والحلي وادوات الزينة والاثاث نادراً ما تكون مؤمنة،

ناهيك عن الفزع والاضطراب والقلق النفسي الذي يصيب افراد الاسرة، وقد يلحق بهم اذى جسمانياً احياناً، ويعتبر السطو على اماكن غير سكنية، مثل السطو على البنوك، والمحلات التجارية، ومحلات بيع المجوهرات ... الخ، اكثر خسارة بالنسبة للضحية، ومثل هذا السطو غالباً ما يحدث من قبل عصابات محترفة، وتشير الاحصائيات في بريطانيا انه في العام ١٩٧٤، بلغت نسبة جرائم السطو التي ارتكتب من قبل ذكور تقل اعمارهم عن ١٧ سنه، ٤٦٪ من جرائم السطو بشكل عام، كما ان هذه الفئة من الشباب ارتكبت ربع جرائم السرقة التي ارتكبها الذكور(٢٠). وترى بربارا ووتن Barbara Wootton ان هؤلاء الشباب غالباً ما يعيشون في بيئة لاتشجع على احترام القانون. وتنتقد الباحثة البريطانية الدراسات التي اجريت على جرائم العنف في بريطانيا، وترى انها قليلة الاهمية رغم كثرتها، لانها تناولت انماط جرائم العنف المختلفة كانها وحدة واحده، ولم تفرق على سبيل المثال بين سرقة طفل لبعض الحلوى وبين سرقة اخر لدراجة هوائية، وسطو قام به ثالث على احد المحلات التجارية. ومن ناحية اخرى، ترى باربارا ووتن Barbara Wootton ان الدراسات لم تفرق بين الشباب الذين ارتكبوا جرائم عنيفة كمهنة وبين اولئك الذين فعلوا ذلك صدفه او القي القبض عليهم اثناء قيام البوليس بدورياته المعتادة. وترى الباحثة التي امضت نصف قرن في مجال التعامل مع المجرمين والجرائم ان الدراسات البريطانية التي تتناول محترفي الجريمة لاتزال متأخرة جداً اذا ما قورنت بما هي عليه في الولايات المتحدة ودول اوروبية اخرى(٢١).

ولا بد من الاشارة كذلك الى وجود علاقة بين انماط اجرامية عديدة ومختلفة من جرائم العنف وبين جرائم اخرى. ولقد دلت الدراسات على وجود ارتباط بين جرائم قطع الطرق والسطو والسرقة من جهة، وبين جرائم نقل المخدرات والاتجار بها من جهة ثانية. حيث اشارت التقارير الى ان ازدياد الادمان على المخدرات يؤدي الى ارتفاع ملحوظ في جرائم قطع الطرق والسطو والسرقة. ففي الوقت الذي يفضل المدمنون على المخدرات استخدام وسائل غير عنيفة لتأمين المال اللازم لشراء المخدرات، الا انهم غالباً ما يلجأون الى قطع الطرق والسطو عندما تصبح الحاجة ماسة الى ذلك، خاصة وان اصناف المخدرات في ارتفاع مستمر. ومما يزيد الامر تعقيداً بالنسبة للعاملين في مجال نقل وحيازة المخدرات المراقبة الشديدة التي تفرضها الحكومات على تهريب المخدرات ونقلها، ثم ازدياد نسبة من يلقى القبض عليهم بسبب هذه الجريمة نتيجة الاساليب المتطورة المستخدمة من قبل البوليس، اضف الى ذلك العقوبة القاسية التي يلقاها مهرب المخدرات او تاجرها، واخيراً التعاون الدولي في هذا الخصوص. كل ذلك دفع اعداداً غير قليلة من العاملين في مجال المخدرات الى امتهان قطع الطرق او السطو او السرقة لتأمين دخول مناسبة لهم.

وينبه العالم الفرنسي جبرائيل تارد "Tarde"، الى وجود علاقة بين جرائم المال مثل السطو والسرقة وبين التحولات المفاجئة في احوال الناس الاقتصادية. ويرى تارد ان الاجرام الموجه ضد الممتلكات لا يرجع في الدرجة الاولى الى البؤس والفقر بقدر ما يعود الى الهبوط المفاجيء نحو الفقر

او الارتفاع المفاجيء نحو الثراء. وهذا ما اطلق عليه "الوتيره الاقتصاديه"(٢٢)، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الجرائم في اعقاب الازمات الاقتصادية والحروب، لان مثل هذه الكوارث غالبا ما تؤدي الى الثراء المفاجيء او الفقر المفاجيء.

وبالنسبة للتكاليف والخسارة الناجمة عن جرائم العنف الموجهة ضد الافراد وجرائم الممتلكات، فانها تكون عالية جداً في العادة. فالخسارة المباشرة التي تتحملها الضحية والتي تكمن في ضياع امواله او جزء من ممتلكاته غالباً ماتسبب له الافلاس وسوء الوضع الاقتصادي، اضف الى ذلك النتائج النفسية والاجتماعية التي تكمن في الاذى النفسي ومضاعفاته، بالاضافة الى الاثار الاجتماعية والتي تتمثل في سمعة الضحية وتشوبهها، وفقدان منزلته وجرح كرامته. وليست اجهزة الضبط الرسمية، والمؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية بعيدة عن المعاناة والخسارة بسبب الجرائم التقليدية. ويرى "توماس شلنغ"، "Thomas C. Schelling" انه يجب النظر الى الخسارة الغير مباشرة الناجمة عن الجرائم، والتي تدفعها الدولة والمواطنون على شكل اجراءات امان لحماية الناس والممتلكات من المجرمين. ويذكر شلنغ بعض الارقام في العام ١٩٦٩م على سبيل المثال فقط، ومنها ١٢٠ مليون دولار ثمن اجهزة للتحذير والتنبيه، ١٢٣ مليون دولار تكاليف سيارات مسلحة، ٢,٢ بليون دولار بوليس خاص وحراس أمن، عدا عن التأمين ضد السرقة والحريق ... الخ(٢٣).

واما اتجاهات الشباب بشكل خاص وفئات السن الاخرى بشكل عام نحو جرائم العنف والمال، واتجاهاتهم نحو مساعدة الضحايا فانها تختلف من مجتمع لاخر، وحتى من منطقة لاخرى داخل المجتمع نفسه. ولقد اجرى زمباردو Zimbardo تجربة على اتجاهات الشباب نحو العنف والتخريب واثر البيئة في ذلك. ترك زمباردو سيارتين احداهما على جانب شارع قرب كلية جامعية تقع في حي من احياء الطبقة الوسطى في كاليفورنيا والاخرى على جانب شارع اخر قرب كلية من نفس المستوى الاكاديمي وموجودة كذلك في حي من احياء الطبقة الوسطى ولكن في مدينة نيويورك. وبعد ساعات قليله، وفي وضح النهار، اخذ شباب الحي في مدينة نيويورك يحطمون السيارة، ويكسرون زجاجها، ويسرقون محتوياتها، وقبل انتهاء ذلك اليوم تحولت السيارة الى ركام بعد ان اخذ الناس كل ما يمكن نزعه منها. والغريب في الامر كما دلت عليها تجربة زمباردو ان احداً من المارة لم يحاول منع المعتدين على السيارة او وقف تصرفاتهم التخريبية. واما السيارة التي اوقفت في احد شوارع ولاية كاليفورنيا فانها لم تتعرض لاي اذى قبل اسبوع، كما ان الاضرار التي لحقت بها كانت اقل بكثير من تلك التي لحقت بالسيارة التي كانت في حي من احياء مدينة نيويورك(٢٤).

ويمكن القول ان الشعور العام لدى اغلبية الافراد الذين يشاهدون حوادث اجرامية يتصف بالشفقة والعطف وحب المساعدة، وخاصة اذا كانت الضحية امرأة او طفلاً او شيخاً كبيراً في السن. ولكن نمط الحياة بتقاليدها وعاداتها واحياناً قوانينها قد تحول دون تقديم المساعدة، رغم ان ذلك يختلف من

مجتمع لاخر. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال لا تشجع القوانين المارة الذين يشاهدون حوادث اجرامية على تقديم المساعدة للضحايا، وغالبا ما تحذر القوانين الامريكية من مغبة الفشل في انقاذ الضحية وامكانية تحمل الضرر الناجم عن فشل محاولة التدخل، اضف الى ذلك تيار الفردية المتطرفة الذي يسود الحياة الامريكية والتي تجعل الشخص يفكر ملياً قبل ان يؤدي شهادة في المحكمة لصالح ضحية ماقد يأخذ ذلك من وقته القليل. ويختلف الوضع في المجتمع الفرنسي ومجتمع المانيا الغربية عما هو عليه في الولايات المتحدة، وقد تعاقب القوانين في فرنسا والمانيا الغربية احد المارة اذا كان بامكانه انقاذ ضحية ولم يفعل، وفي اقطار العالم الثالث بشكل عام، حيث الروابط لاتزال قوية، والعلاقات غالباً ما تتصف بانها شخصية مباشرة، يعمل المارة ما في وسعهم من اجل مساعدة الضحايا، حتى ولو ادى الامر الى تحملهم بعض الاذى احيانا، وخاصة في جرائم مثل القتل او الاغتصاب او الضرب الشديد. وفي اقطار اخرى تعطي الدولة جوائز مالية لمن يقوم بانقاذ ضحية من جريمة خطيرة. ولقد بين اوسكار نيومان(٢٥) "Oscar Newman" الاسس والظروف التي يمكن ان يأخذها المارة بعين الاعتبار اذا اراد احدهم ان يقدم مساعدة من اجل انقاذ ضحية، ومن اهمها:

١. هل الاعتداء الذي يشاهده الشخص موجه ضد الافراد او الممتلكات. فاذا كانت الجريمة موجهة ضد الافراد فان احتمالات التدخل تكون اكثر.

٢. هل مكان حدوث الاعتداء ضمن المنطقة التي تعتبر من مناطق الاهتمام عند المارة، فاحتمالات التدخل تزداد على سبيل المثال اذا كان الاعتداء قد حدث في حي المارة او في منطقة قريبة منه، او تشكل اهتماماً لديهم.

٣. وعي المارة ودرجة استعدادهم لمساعدة الغير.

٤. يقوم المارة بتقييم الموقف، وغالباً ما يكون التدخل سريعاً وفعالاً اذا اعتقد المارة ان بامكانهم تغيير مجرى الحوادث وانقاذ الضحية، ولكن هذا لا يمنع من التدخل المفاجيء احياناً ودون اجراء اي تقييم.

٥. عدد المارة، اذ غالباً ما تزداد احتمالات التدخل كلما كان عدد المارة مرتفعاً.

هذا ولاشك ان المارة يساورهم بعض القلق والخوف بشأن نجاح او فشل عملية التدخل، وقد يشعر المارة بالخجل اذا فشلوا، وقد يلحق بعضهم اذىً جسمانياً من قبل المجرم، وقد يتعرض احدهم او بعضهم للوم من قبل الناس الاخرين، ولكن تبقى الحقيقة التي لايكاد يختلف عليها اثنان ان تدخل الناس الاخرين او محاولتهم التدخل غالباً ما تخفف من اثار الجريمة وخاصة اذا كانت ضد الاشخاص. وقبل الانتهاء من الحديث عن الجرائم التقليدية، رأينا ان نثبت بعض الارقام الاحصائية من مصر والولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية، علها تلقي بعض الضوء على أهم جرائم العنف الموجهة ضد الاشخاص والممتلكات في تلك البلدان.

جدول احصائي يبين معدل الجرائم التقليدية لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في امريكا حسب المناطق للعام ١٩٧٦م.

المنطقة	عدد السكان	قتل متعمد	قطع طرق	الضرب الشديد	اغتصاب	سرقة سيارات	سطو
المدن الكبرى والعواصم	مئة الف	٩,٥	٢٥٤,٩	٢٥٤,٧	٣١,٣	٥٥٤,٤	١٦٤٥,٩
المدن الاخرى	مئة الف	٥,٣	٥١	١٩٦,٢	١٣,٤	٢٠٥,٨	١٠١٣,٨
الارياف	مئة الف	٧,٨	٢١,٢	١٢٧,٩	١٣	١٠٧,٣	٧٦٨,١

(Source : Haskell Martin R. and Yablonsky Lewis, Crime and Delinquency, 3rd .ed., Rand Mc Nally Publishing Co., Chicago, 1978. P.79.)

جدول يبين عدد من الجرائم التقليدية التي تمتاز بالعنف والتي ارتكبت في مصر للعامين ١٩٥٣/١٩٥٧م(٢٦).

الرقم	نوع الجريمة	عدد الحالات في العام ١٩٥٣م	عدد الحالات في العام ١٩٥٧م
١.	قتل متعمد	١٠٥٨	١١٩٥
٢.	ضرب مبرح ادى الى الموت	٢٣١	٢٣٦
٣.	ضرب نتج عنه عاهة مستديمة	٥٣٦	٥٦٠
٤.	اغتصاب بالقوة	٣١٦	١٨٧
٥.	عود	٤٠٩	٢٥٦

جدول احصائي يبين عدد جرائم القتل في مصر عام ١٩٦١، موزعة حسب الدوافع المختلفة(٢٧).

الرقم	الدافع	عدد الجرائم
١.	الاخذ بالثأر	٣٠٦
٢.	ضغائن	٤٣٠
٣.	الدفاع عن النفس والمال	٥٢
٤.	دفع العار	٦٥
٥.	طمع في ميراث	٢٦
٦.	التخلص من منافس على عمودية او وظيفة	٢٨
٧.	التخلص من منافس على خفاره	١٤
٨.	اسباب عاطفية نسائية	٨٨
٩.	سوء معاملة او اضطهاد	١
١٠.	الحصول على المال	٣٦
١١.	انكار حق شخصي او عيني	٤٣
١٢.	تسهيل ارتكاب جريمة سرقة	١٢٨
١٣.	فعل استفزازي	٢٠٣
١٤.	نزاع عائلي	٢٣
١٥.	مقاومة السلطات	٥
١٦.	نزاع على ري	٦٠
١٧.	دوافع اخرى	٢٩٤
١٨.	دوافع مجهولة	٣٣٠
	المجموع	٢١٣٢

جدول احصائي يبين عدد جرائم القتل في مدينة الاسكندرية موزعة حسب الدوافع المختلفة في العام ١٩٧١م(٢٨).

"عدد سكان الاسكندرية في العام ١٩٧١م بلغ : ٢,١٠٩,٠٠٠ نسمه"

الرقم	الدوافع	عدد الجرائم
١.	الاخذ بالثأر	٢٤٤
٢.	الانتقام	٢١٧
٣.	الاستفزاز	٧٨
٤.	دافع العار	٨٢
٥.	الطمع في ميراث	٢٤
٦.	التخلص من منافسة على عمودية او وظيفة	١٩
٧.	الدفاع عن النفس والمال	١٠
٨.	اسباب نسائية عاطفية	١٩
٩.	نزاع على حدود ارض	٧٠
١٠.	نزاع على زراعه	١٧
١١.	نزاع على ري	٣٩
١٢.	نزاع عائلي	٣٧
١٣.	نزاع على ملكية	٤٠
١٤.	تسهيل ارتكاب جريمة سرقة	٦١
١٥.	مطاردة السلطات	٥
١٦.	مصدر آخر	٤١
١٧.	بواعث مجهولة	١١٧
	المجموع	١٢٢٠ جريمة قتل

جدول احصائي يبين نسبة الجرائم المرتكبة حسب الانماط المذكورة في عدد من اقطار العالم خلال الفترة الزمنية الواقعة بين ١٨٨٠-١٩٠٠م.

الدولة	نمط الجرائم	النسبة المئوية لارتكابها من المجموع الكلي
المانيا	جرائم اقتصادية	٪٤١,٨
	جرائم جنسية	٪١,٢
	جرائم انتقامية	٪٥٦,٦
	جرائم سياسيه	٪,١٢
انكلترا	جرائم اقتصادية	٪٣٦,٧
	جرائم جنسية	٪,٦
	جرائم انتقامية	٪٦٢,٥
	جرائم سياسيه	صفر
فرنسا	جرائم اقتصاديه	٪٦٩,٩
	جرائم جنسية	٪١,٥
	جرائم انتقامية	٪٣٨,٣
	جرائم سياسيه	صفر
هولندا	جرائم اقتصادية	٪٤٢,١
	جرائم جنسية	٪,٨
	جرائم انتقاميه	٪٥٧,٤
	جرائم سياسيه	صفر
ايطاليا	جرائم اقتصادية	٪٤٦,٧
	جرائم جنسية	٪١,٦
	جرائم انتقامية	٪٥١,٦
	جرائم سياسيه	صفر

المصدر : د. رمسيس بنهام، محاضرات في علم الاجرام، المعارف الاسكندرية، ١٩٦١م، ص ٣٠.

ثانيا - الجرائم المنظمة Organized Crime

في دراسة ميدانية قام بها اياني "Ianni" لاسرة ايطالية امريكية عرفت بشهرة في مجال الاجرام المنظم، وجد ان افراد هذه العائلة يبتعدون عن ميدان الجريمة المنظمة على مر الاجيال، ولقد تتبع اياني "Ianni" تاريخ هذه الاسرة لمدة "٧٠" سنه وجد خلالها ان من بين ابنائها الذكور البالغ عددهم "٢٧" والذين يمثلون الابناء الذكور لاحدث اجيالها، وجد اربعة منهم فقط لهم علاقة بالجريمة المنظمة. كما دلت النتائج التي توصل اليها اياني ان الاسرة الامريكية ذات الاصل الايطالي اخذة في التحول عن الاجرام المنظم، وان السود والبورتوريكيين اخذوا يحلون محلهم في ممارسة هذا اللون من الاجرام، ولقد عبر عن ذلك بقوله :

> "لقد قضيت ١٨ شهراً في دراسة جرائم السود والبورتوريكيين المنظمه في الولايات المتحده، ولقد اتضح انه اذا استمر الحال على ما هو عليه، فاننا سنشهد خلال العقد القادم تطوراً منظماً في مجال الجريمة المنظمة، يمكن ان نطلق عليه اسم : "المافيا السوداء"(٢٩) "Black Mafia". ولقد وصف اياني العلاقة بين الخلفية العرقية والنظام السياسي من ناحية والجريمة المنظمة من ناحية اخرى داخل المدن الامريكية كما يلي :

١. يأتي الايرلنديون في الدرجة الاولى حيث سيطروا منذ بداية القرن الحالي في ميدان الجريمة المنظمة عن طريق ادارتهم للآلة السياسية في عدد من المدن الامريكية الكبيره، ومع حلول عام ١٩٢٠م بلغت سيطرتهم ذروتها وذلك بمساعدة اليهود خاصة في مجال المقامرة، ولكن اليهود تحولوا بعد ذلك الى المهن الحرة.

٢. يأتي الايطاليون في الدرجة الثانية، ولكنهم تراجعوا بعد دخول موجات جديدة من السود والبورتوريكيين ميدان الجرائم المنظمة.

٣. تتباين الاقليات العرقية من حيث سيطرتها على ميدان الجرائم المنظمة، حتى ان جرائم هذا النمط اخذت تتغير واهمها الان مجال المخدرات والدعارة.

٤. تدل المؤشرات على ان ممارسة الجرائم المنظمة كطريقة حياة من قبل جماعات امريكية في ازدياد، وذلك للتغير المستمر في تحديد المجتمع لما هو قانوني وما هو غير قانوني.

٥. توجد علاقة تكافلية بين الفساد في البناء السياسي والجرائم المنظمة، وخير مثال على ذلك هو عدم تدخل اجهزة العدالة تدخلاً كافياً في جرائم سكان الجيتو اذا كانت موجهة ضد بعضهم البعض، واعتبار ذلك ليس مشكلة امريكية.

ومن بين النتائج الهامة التي توصلت اليها دراسة ايانني ان الكوبيين اكثر دقة في ممارسة الجرائم المنظمة من الامريكيين من اصل ايطالي. ويعود ذلك الى علاقة الكوبيين بمؤسسات امريكية منظمة قبل مغادرتهم كوبا مثل اجهزة المخابرات الامريكية المركزية C.I.A، والى التدريب الذي تلقاه الكثيرون منهم على يد وكالة المخابرات الامريكية المركزية لمهاجمة كاسترو ونظامه، كما ان الكثير من هؤلاء الكوبيين تحولوا الى ممارسة تهريب المخدرات وخاصة الكوكائين الذي يحصلون عليه من امريكا الجنوبية(٢٠). كما ان عصابات من السود والاسبانيين اخذت تتشكل وتمارس الاجرام المنظم، مدفوعة بتعصب عرقي شديد لخلفياتها العنصرية، ومتغلغلة في معظم المناطق. ولقد اتخذت هذه العصابات قوانين اساسية تسير بموجبها، وتحافظ على تماسك العصابة وفعاليتها، ومن اهم ما تعلمه هذه العصابات لاعضائها: لاتكن جباناً، لاتكن غير مخلص لعصابتك، لاتكن متردداً، كن ذكياً وعنيفاً، اثبت نفسك دائماً، لاتخبر البوليس مهما كانت الظروف، لاتخدع اي شخص اخر من افراد الشبكة، لاتقم بأي عمل لست كفؤا له، واخيراً من يدفع الاجر يصدر الامر.

ان الثراء السريع الذي حققه افراد هذه العصابات اثار حسد الكثيرين من ابناء جلدتهم وجعلهم ينجذبون نحو شبكات اجرامية منظمة تستغل الخط الدقيق الذي يفصل بين ممارسات المؤسسات السياسية والاقتصادية المشروعة وبين تلك الممارسات التي يمكن ان توصف بانها انماط اجرامية منظمة.

اتساع نطاق الجرائم المنظمة في الولايات المتحدة ومناطق اخرى في انحاء العالم.

لقد قامت لجنة خاصة منبثقة عن مجلس الشيوخ الامريكي ويرأسها كفاوفر(٢١)، "Kefauver" بالبحث والتحري حول مدى اتساع نطاق الجرائم المنظمة في الولايات المتحده، ومدى التهديد الذي تسببه هذه الجرائم للقطاعين العام والخاص. واستمر البحث من قبل اللجنة اكثر من سنه، وسافرت خلال هذه الفترة اكثر من ٥٢ الف ميل، كما استمعت اللجنة مدة ٩٢ يوم لمتخصصين في هذا المجال، وقد انتهت الى النتائج التالية :

١. ان العصابات المنظمة التي تعمل في الولايات المختلفة تركز نشاطها على مشاريع المقامرة وبيع وتوزيع المخدرات وتجارة الدعارة.

٢. تحقق المؤسسات الاجرامية المنظمة في البلاد ارباحاً هائلة، ويعود ذلك في الدرجة الاولى الى قدرة هذه المؤسسات على تأمين احتكارات من خلال عمليات غير مشروعة تقوم بتنفيذها.

٣. توجد في البلاد عدة مؤسسات اجرامية منظمة، ولكن اكبرها جميعاً في مدينة شيكاغو وهي : "Accardo - Guzik - Fischetti" ثم تليها في مدينة نيويورك مؤسسة : "Costello - Adonis - Lanski".

٤. ترى اللجنة ان هناك منظمة خطيرة تسمى "المافيا" "Mafia" تعمل داخل البلاد، ولها علاقات

وارتباطات مع دول اخرى خارج الولايات المتحدة.

٥. بالرغم من ان السجلات والاحصاءات الرسمية تدل على ان مؤسسات الضبط الاجتماعي تتمتع بسمعة وكفاءة عاليتين، الا ان كبار المجرمين وقادتهم في البلاد يظلون الى حد كبير في منأى عن الادعاء ضدهم وعقابهم.

ولا بد من الاشارة الى الدور الذي يلعبه التمييز العنصري Racial Discrimination في اجرام العصابات المنظم. ومنظمة ال كوكلاكس كلان "Ku Klux Klan" احدى العصابات التي تمارس الجرائم المنظمة ضد السود، ان افراد هذه العصابة يمارسون القتل دون محاكم Lynching والتخريب ضد السود لانهم يعتقدون ان العرق الزنجي اقل منزله وذكاء من العرق الابيض، كما ان لهم شهرة واسعة في مجال الاجرام المنظم الموجه ضد الزنوج لامن اجل سرقة اموال او الحصول على مراكز عاليه في الدولة، وانما يمارسون اجرامهم لمنع السود من نيل حقوقهم، هذا ويقوم العديد من الاطفال والشبان الصغار بتقليدهم بواسطة لف انفسهم بلباس ابيض من الرأس الى القدم، وجعل ثقوب في لباسهم للرؤيا فقط، مع وضع اشارة الصليب على صدورهم، وتعتبر هذه العصابة من العصابات التي تبث الرعب والخوف والقلق على مستوى كبير في الولايات المتحده(٢٢). اما عن السود فان لهم مواقف مختلفة نسبياً بشأن تكوين عصابات لممارسة الاجرام المنظم ضد البيض. فالسود الذين يدينون بالاسلام يفضلون انفسهم عن السود غير المسلمين وعن البيض كذلك. والاعتقاد السائد لديهم هو ان سيطرة البيض في طريقها للتناقص وان على السود ان يعدوا انفسهم ويحسنوا من اوضاعهم المادية والثقافية من خلال القيام بنشاطات وجهود مشروعة وبعيدة عن العنف في مجالات الحياة المختلفة. ان ممارستهم للجريمة تكاد تكون منخفضة نسبياً سواء على المستوى الفردي ام على مستوى العصابات، وهذا راجع لتأثير الديانة الاسلامية التي نمت لديهم الشعور بالمسؤولية والابتعاد عن ممارسة الجريمة(٢٢).

وفي تايوان دلت الدراسة التي اجريت فيها عن العصابات انها توجد على شكلين : الشكل الاول يسمى تاي يو، واما الثاني فيسمى ليومانج(٢٤).

ويبدو ان النوع الاول تقليدي وعريق وانه نشأ في الاجزاء القديمه من المدن، وغالباً ما يكون اعضاء هذا النمط في مستوى ثقافي متدني، وينتمون الى الطبقات الدنيا في المجتمع. اما الشكل الثاني (ليومانج)، فهو حديث النشأة مقارنة بسابقه، كما انه نشأ في المدن الحديثه والكبيرة حيث المسارح ومراكز اللهو، اضافة الى كون افراده من الطبقة الوسطى والعليا احياناً. واما من حيث التنظيم الداخلي فيمتاز النمط الاول بكبر حجم العصابة، فقد يصل عدد افراد العصابة من هذا النوع الى مئة الف شخص، وغالباً ما تكون مقتصرة على الذكور، والولاء هنا يكون مطلقاً للعصابة. وللعصابة نظام قاس يتضمن الضرب والابعاد وغير ذلك من العقوبات القاسية، اما الشكل الثاني فيمتاز بصغر حجم العصابة

حيث لايزيد عادة عن العشرة، وتضم ذكوراً واناثاً، وهي اقل قسوة على افرادها المخالفين من النمط الاول كما ان افرادها اقل ولاء.

وتوجد العصابات في الهند على نوعين : المتجانس والمختلط(٣٥). والعصابات المتجانسه تقتصر العضوية فيها على الاحداث، ولا يكون التدرج الوظيفي فيها واضح المعالم، وغالباً ما تعمل بشكل ارتجالي، ورأي الاغلبية هنا على غاية من الاهمية. اما العصابات المختلطة فلها قيادات مركزية منظمة، ويختلط فيها البالغون مع الاحداث، ولايقبل العضو فيها الابعد خضوعه لاختبارات دقيقه، ودور الاحداث في العصابات المختلطة بالغ الدقة، حيث يقومون بخدمات كبيره وهم اكثر نشاطاً من البالغين، كما انهم اكثر اتقاناً لانماط معينة من السلوك الانحرافي مثل النشل والسرقة وتهريب المخدرات وتكوين علاقات مع الاغنياء عن طريق خدمتهم، وذلك لتهيئتهم ليكونوا ضحايا المستقبل. وكثيراً ما يتفشى الفساد الخلقي في هذا النوع من العصابات، اذ يقوم البالغون بالاعتداء الجنسي على الاحداث، ونادراً ما يترك الاطفال العصابة لانها توفر لهم قدراً كبيراً من اشباع حاجاتهم المادية التي تعجز اسرهم عن توفيرها، كما ان الاحداث في هذا النوع من العصابات يأتون من اسر مفككة يسودها الانحراف، لذا لا يجد هؤلاء حرجاً في ممارسة انماط سلوكية انحرافية لان قيمهم الاسرية لا تتعارض مع ذلك.

اما في بريطانيا فقد دلت الدراسات التي اجريت على العصابات هناك انها ليست على قدر كبير من التنظيم، واتضح من دراسة اجريت على ١٥١ من المجرمين ان ١٢ منهم فقط كانوا اعضاء في عصابات منظمة(٣٦). وفي دراسة اخرى عن الاحداث في مدينة ليفربول Liverpool وجد ان نسبة كبيره منهم يمارسون السرقة والنشل والسطو والتجمع في زوايا الشوارع، ولكنهم يفعلون ذلك بشكل فردي او ثنائي او جماعي دون ان تكون لهم قيادة منظمة تمتاز بالضبط والاستمرارية والولاء، ويقترح ميز Mays امكانية تحويل هؤلاء الى اسوياء بواسطة توجيه نشاطاتهم الانحرافية واستبدالها باخرى نافعة، مثل تشكيل فرق لكرة القدم او نحو ذلك(٣٧).

ويرى دونز Downes ان العصابات بمعناها الدقيق والحقيقي، لاتكاد توجد على نطاق كبير بين الاحداث في بريطانيا، ولايزال ينقصها التدرج الوظيفي والقيادة الصارمة والتفاني والولاء(٣٨)، وفي دراسة ميدانية قام بها سكوت Scott على العصابات الجانحة في لندن وجد انها تكون على نوعين :

١. الجماعات الأولى : وافراد هذا النمط ليسوا منحرفين دوما وهم من المراهقين في الحي او الشارع، "Adolescent Street groups".

٢. الجماعات الثانية: "Structured groups" وهي العصابات ذات البناء المحدد والواضح المعالم، وقد تتكون من الاصدقاء او الاشقاء، وقد يكون اعضاؤها من الجانحين الذين وحدتهم رغبتهم في ممارسة الجريمة. ويرى سكون Scott ان الفكرة التي يحملها الناس عن عصابات لندن مبالغ فيها الى حد كبير(٣٩).

تصنيف كلوارد وأهلن للعصابات :

لقد ميز الباحثان كلوارد و أوهلن "Cloward and Ohlin" بين ثلاثة انواع من العصابات، وذلك حسب الاهداف التي اسست من اجلها واخطارها على المجتمع(٤٠).

١. العصابات الاجرامية :

وهي العصابات التي تتخذ من الكسب غير المشروع حرفة لها، فتمارس السطو، والسرقة، والتهريب وغير ذلك من انماط السلوك المعادية للاخرين. وتهتم هذه العصابات في الحصول على المال لتحقيق المركز الاجتماعي، ولا تستخدم هذه العصابات العنف الا عندما تضطر الى ذلك.

٢. العصابات الصراعية :

وغايتها تحقيق المكانة الاجتماعية عن طريق العنف، وغالباً ما تتصف ممارسات افرادها بالحقد والحسد، والسلبية والتنوع، وقد تصارع هذه العصابات من اجل حصول افرادها على منزلة اجتماعية عالية، وقد تصارع من اجل منع جماعة معينة من الوصول الى منزلة اجتماعية مرموقة، ومثل ذلك عصابات البيض في الولايات المتحده، التي تمارس العنف لا من اجل الحصول على المال ولا من اجل حصول البيض على منزلة اجتماعية اعلى، ولكن في الدرجة الاولى من اجل منع السود من نيل حقوقهم.

٣. العصابات الانسحابية :

وهي العصابات التي يدمن افرادها على المخدرات وتكون هامشية من الناحية الاجتماعية، وهي تقابل ما اسماه ميرتون Merton بالنمط الانسحابي ولكن تكون على مستوى جماعي، حيث يمارس الافراد الادمان على المخدرات بشكل جماعي بدلاً من فعل ذلك بشكل فردي وغير منظم.

والواقع انه من الصعب جداً الفصل التام بين نمط وآخر من انماط العصابات الانفة الذكر، فنجد مثلاً ان كل انماط العصابات يتعاطى افرادها المخدرات ويشربون الكحول بدرجات متفاوته، كما يتصف الافراد غالباً بالعنف في المعاملة وخاصة في معاشرة النساء، ولعل ذلك يعود الى القلق والتوتر والخوف وعدم الاستقرار النفسي الذي يتصف به اعضاء العصابات. كما انها تتفاوت من حيث درجة ولاء افرادها، فمنها مايدوم ولاء اعضائها طويلاً، ومنها ما لايستمر لفترة طويلة، ويكون مصيرها الانحلال والتفكك.

خصائص الجريمة المنظمة :

من اهم الخصائص التي تميز الاجرام المنظم عن غيره من الانماط الاجرامية مايلي :

١. التدرج الوظيفي في البناء الداخلي :

تمتاز العصابات والمؤسسات التي تمارس الاجرام المنظم بوجود سلسلة من المراكز المتدرجة، حيث تمر الاوامر من الاعلى مركزاً الى الادنى، تماماً كما هو الحال في الجيش او الشركات الكبرى، وفي الوقت الذي يمكن ان يعرف الافراد العاديين ذوي المراكز المتدنية في العصابة بعضهم بعضاً، فانه من الصعب جداً ان يعرف هؤلاء كبار المسؤولين، او يقيموا اية علاقة معهم.

٢. استخدام القوة او التهديد بالعنف :

يستخدم العنف او التهديد به لفرض ارادة من يملكون الامر والنهي من قادة العصابة، وكما يستخدم العنف من قبل اعضاء العصابة ضد الضحايا من الناس الابرياء، فانه يستخدم كذلك ضد افراد العصابة من قبل من هم اعلى مرتبة في السلم الوظيفي للعصابة. وغالباً ما تقوم المؤسسات الاجرامية المنظمه بالبحث عن افراد يحترفون الاجرام لتوظيفهم من اجل تعزيز وتقوية ارادة قادتها.

٣. التخطيط الشامل :

تتضمن الخطط التي ترسمها العصابة المنظمة، العمليات التي يمكن تنفيذها، ادارة افراد العصابة، العلاقات مع الشخصيات السياسية الهامة ومع البوليس، توزيع الارباح، وغير ذلك من الامور الضرورية لتسيير شؤون العصابة في الظروف العادية والطارئة.

٤. مؤسسات الاجرام المنظم غالباً ما تكون في مأمن عن الادعاء والوقوع تحت طائلة العقوبة :

تبحث عصابات الجريمة المنظمة دائماً عن حماية افرادها من القاء القبض عليهم او توجيه اي ادعاء ضدهم. ولقد بين تقرير لجنة كفاوفر(٤١) "Kefau ver" الذي مرت ذكره سابقاً ان فساداً يتفشى بين الموظفين الرسميين يتمثل في الرشوة التي تدفع لموظفين يعملون في اجهزة القضاء وتعزيز القانون، ضغوط سياسية من جهات متنفذه لحماية بعض القائمين بنشاطات اجرامية لها

علاقات بعصابات معينة، تدخل مباشر من قبل موظفين يعملون في اجهزة التشريع والقضاء من اجل تسهيل مهمات مؤسسات اجرامية منظمة.

٥. علاقات قياديه متشابكة :

كشفت نفس اللجنة السابقة عن وجود علاقات متبادلة بين قادة العصابات بعضهم مع بعض من ناحية، وبين قادة العصابات وقادة رسميين يعملون في المجالات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية اخرى. ويقوم محور هذه العلاقات على اساس توزيع المخدرات، واضفاء الشرعية على مشاريع ونشاطات غير مشروعة، ولقد كشف تقرير لجنة كفاوفر المذكوره ان حوالي(٥٠) مؤسسة من المؤسسات التي تعمل بشكل مشروع ومرخص من قبل الجهات الرسمية المختصة، لها علاقة بشكل او بأخر بنشاطات عصابات اجرامية منظمة(٤٢).

يستدل مما سبق ان تسلل النشاطات الاجرامية المنظمة الى مجالات العمل المشروعة في الولايات المتحده يهدد الاستقرار الاجتماعي وامن الناس بشكل عام، واذا ما اضفنا الى ذلك استخدام العنف او التهديد به، يصبح الامر اكثر خطورة. ولقد عبر روبرت كندي عن ذلك بقوله(٤٢):

> "ان النتائج المترتبة على تسلل الاساليب والطرق المنظمة والغير مشروعة في ميدان ادارة المشاريع، تشكل صدمة عنيفه. ان افراد العصابات اليوم يعملون بطريقة منظمة جداً، وبكفاءة عاليه، وهم اقوى مما كانوا عليه في اي وقت مضى، ولقد امتد فسادهم الى ميدان الصناعات المختلفة الكبيرة منها والصغيرة، وان قوتهم تزداد يوماً بعد يوم".

ولا شك انه من الصعب جداً الاحاطة بكل الممارسات الاجرامية المنظمة التي تقوم بها المؤسسات المشروعة والغير مشروعة في بلدان العالم، ولكن ما قامت به بعض المؤسسات التي تعمل في انتاج وتسويق الغذاء في الولايات المتحدة في ٣١ كانون اول من عام ١٩٦٧م يصلح ان يكون درساً تستخلص منه العبر، اذ دبرت احدى المؤسسات حريقاً متعمداً في مخازن الاغذية كانت خسارته حوالي ١٨ مليون دولار، وقامت مؤسسة اخرى بتدبير حريق آخر كانت كلفته ٦ ملايين دولار، وكان من الصعب جداً اقامة اي ادعاء في الحالتين لعدم وجود الدليل الكافي(٤٤).

ثالثا - جرائم ذوي الياقات البيضاء White Collar Crime

يعتبر ادوين سذرلاند "Edwin Sutherland" اول من ادخل هذا المصطلح الى علم الاجرام. وقد قصد به تلك الجرائم التي ترتكب من قبل افراد يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة ووظائف عالية. ومن

امثلة ذلك : الاحتكارات التي يقوم بها اصحاب الشركات الكبرى ومدراؤها، الكذب او التخريب او التشويه في نشر الاعلانات، المخالفات المتعلقة بالماركات التجارية Trade marks، وحقوق الطبع، وخرق قوانين الرخص التي تمنحها الحكومة، وغير ذلك من المخالفات التي لها علاقة بقوانين العمل(٤٥).

وفي الحقيقة كان هدف سذرلاند Suther land من ذلك هو صياغة نظرية شاملة، Comprehensive Theory عن السلوك الاجرامي. والخطوة الاولى التي لجأ اليها سزرلاند في هذا المجال هي رفض تفسيرات الجريمة القائمة على الاحصائيات رفضاً تاماً، لان ذلك في نظرة لا يشير الا لجرائم الفقراء وابناء الطبقة الدنيا الذين يقعون في اسفل السلم الاجتماعي، في حين تبقى جرائم ذوي المناصب الرفيعة في منأى عن الدراسة والتفسير. هذا ويمكن اعتبار بعض انماط جرائم ذوي الياقات البيضاء من الجرائم المنظمة، ولكن ما يميز الجرائم المنظمة عن جرائم ذوي الياقات البيضاء هو ان الاولى غالباً ما تمتاز بالعنف الغير مشروع كما انها غالباً ما تتعلق بعمل غير مرخص من قبل الدولة مثل تهريب المخدرات وغير ذلك. ولكن ذوي الياقات البيضاء انفسهم من الموظفين الذين يحتلون مناصب عاليه سواء في القطاع الخاص او العام. وهذا لايمنع ان يكون هؤلاء على درجة معينة من التنظيم، اذ لا بد من ذلك للتأثير على مجرى الانتخابات او تعديل بعض القوانين الخاصة بالتصدير او الاستيراد او بالضرائب.

ولقد اضاف هربرت ادلهيرتز "Herbert Edelhertz" وهو من كبار المسؤولين في جهاز العدالة عدداً آخر من الجرائم يمكن ان تكون من ضمن جرائم ذوي الياقات البيضاء مثل : تعبئة نماذج مزيفة للتهرب من دفع الضرائب، تقديم طلبات معونة مالية والحصول عليها من قبل اغنياء، نقل شخص ما ثروته بأسم شخص اخر واعلان الافلاس، شراء بضائع بالدين دون وجود النية للتسديد، خداع بعض الناس الذين وقعوا ضحايا جرائم معينة، وايهامهم انهم لم يصبحوا كذلك خوفاً من اللجوء الى القضاء، اعطاء المرضى عقاقير طبيه مع العلم المسبق ان ذلك لن يحسن من اوضاعهم الصحية، اجراء عمليات جراحية لمرضى لا يحتاجون لها، وغير ذلك من الخداع والغش والتزوير الذي يقوم به افراد يتمتعون بمنزلة اجتماعية عاليه ووظائف هامة(٤٦).

ان انتشار جرائم ذوي الياقات البيضاء يهدد المجتمعات في انحاء مختلفة من العالم، ومما يزيد الامر تعقيداً صعوبة اكتشاف مثل هذه الجرائم من ناحية، ثم صعوبة اتخاذ قرارات ضد مرتكبيها من ناحية ثانية لما يتمتع به هؤلاء من نفوذ. وان ما قام به كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من التأمر على الاموال المخصصه للفقراء والجائعين والمشردين خير دليل على مدى تغلغل هذه الجرائم داخل المجتمع الامريكي. فقد ذكرت الارقام انه ثم تحويل النسبة الاكبر من هذه الاموال لصالح اسر غنية وليست بحاجة الى مساعدة. حيث تم تخصيص ٩٢ مليون دولار لافقر ٦ ملايين اسرة في العام

١٩٧١م، في حين خصص مبلغ ٢,٢ بليون دولار لثلاثة الاف اسرة دخل كل اسرة منها اكثر من مليون دولار سنوياً، وان ١١ بليون دولار ذهبت لاسر تكسب الواحدة منها مئة الف دولار سنوياً (٤٧)، كما وتدل المعلومات التي ادلى بها Stanley S. Surrey احد اساتذة جامعة هارفرد والذي شغل منصب مساعد وزير الخزانة، امام الكونغرس، تدل على ان انتشار التهرب من دفع الضرائب من قبل جماعات غنية جداً لم يعد يخفى على احد، وانه مهما كانت المبررات التي يسوقها هؤلاء فان الحقيقة التي مؤدها انهم يفعلون ذلك تحت سمع القانون وبصره تظل قائمة. ومن بين الارقام التي ذكرها ستانلي Stanley ان العديد من كبار رجال الاعمال الذين يكسبون مئات الملايين سنوياً لا يدفعون ضريبة دخل ابداً، وان حصل ان فعل بعضهم ذلك فان الضريبة التي يدفعها الواحد منهم، تكون اقل من تلك التي يدفعها عامل فني او نصف فني (٤٨).

اما عن الرشوة التي تدفعها المؤسسات الكبرى لموظفين كبار في دول مختلفة من انحاء العالم فان الجدول التالي يعطي صورة واضحة لذلك.

جدول احصائي يبين جرائم الرشوة التي ارتكبتها بعض المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة(٤٩).

الرقم	اسم الشركة التي دفعت الرشوة	الدولة التي اخذ كبار الموظفين فيها رشوة	المبلغ بالدولار
١.	لوكهيد "Lockheed"	× جنوب افريقيا	٩ ملايين دولار
		× نيجيريا	٣,٦ مليون
		× اسبانيا	١,٣ مليون
		× اليونان	المبلغ غير مثبت
		× فرنسا، المانيا الغربيه اليابان، ايطاليا، تركيا	١٥ مليون
٢.	اكسون Exxon	ثلاثة اقطار	٧٤٠,٠٠٠ دولار
٣.	مكدونال دوغلاس Mc Donnel Dowuglas	اقطار مختلفة	٢,٥ مليون
٤.	نورثروب Northrop Corp	هولندا، ايران، فرنسا، المانيا الغربيه، السعوديه البرازيل، ماليزيا، تايوان	٣٠ مليون

٥.	يونايتد براندز United Brands	× هندوراس × دول اوروبيه	١,٢ مليون ٧٥٠,٠٠٠ دولار

اما عن جرائم ذوي الياقات البيضاء في ميدان الطب والرعايه الصحيه، فقد دلت الدراسات على ان الكثير من الاطباء يقضون وقتاً قليلاً في الاشراف على المرضى في العيادات والمستشفيات، واحياناً يطلب الاطباء فحوصات شامله للمرضى الذين يعانون من الام خفيفه، وفي حالات اخرى ليست قليله كان الاطباء يطلبون جميع افراد الاسرة لاجراء فحوصات شاملة، بالاضافة الى توجيه المرضى الى صيدليات معينه لشراء الادوية الضرورية. ولقد افادت تقارير لجنة خاصة انبثقت عن مجلس الشيوخ الامريكي في العام ١٩٧٤م، ان الاطباء قاموا باجراء ٢,٤ مليون عملية جراحية غير ضرورية في الولايات المتحده، وتسببت هذه العمليات بوفاة ١١,٩٠٠ شخص، وكلفت الجمهور حوالي ٤ بلايين دولار(٥٠).

وفي تقرير اعده ملتون سلفرمان وفيليب لي "Milton Silverman and Philip Lee" اشار الباحثان ان الاثار السلبية التي تتركها العقافير التي تعطي للمرضى من قبل الاطباء، تفوق في حد ذاتها الاضرار الناجمة عن السرطان. وان الاطباء يوصون بابقاء المرضى في المستشفيات مدة اكثر مما تقتضيه احوالهم الصحية بما يعادل ٥٠ مليون يوماً في السنه(٥١).

ان المتمعن في التقارير التي مر ذكرها، والتي جاءت حصيلة دراسات وابحاث لمتخصصين في مجالات البحث الاجتماعي والاجهزة التي تدير دفة العدالة، ومنها ما هو منبثق عن لجنة من مجلس الشيوخ الامريكي نفسه، ان المتمعن في كل ذلك يدرك ان جرائم ذوي الياقات البيضاء تكاد لا تترك باباً موصداً امام جرائم عديده، وذلك يعود بطبيعة الحال الى وجود موظفين على قدر كبير من الشأن في كافة مجالات الحياه، ويبدو ان مثل هؤلاء كثيراً ما يستغلون مراكزهم ويرتكبون مخالفات عديده تعتبر في نظرهم اموراً ليست على قدر كبير من الاهمية، بل في معظم الاحيان ربما يتصور الكثيرون من هؤلاء ان التحاوزات التي يقومون بها لا تعدو عن كونها من الامور العادية، ولعل عالم الاجتماع مارشال كلينارد Marshal B. Clinard والذي ساهم كثيراً في بلورة مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء كان على قدر كبير من الصواب عندما كتب يقول :

> "ان المخالفات التي يقوم بها رجال الاعمال، والسياسيون، وكبار موظفي الدولة، والاطباء والصيادلة والمهندسون، وغيرهم على جانب كبير من الخطورة، والاخطر من هذا كله هو انهم قلما ينظرون الى ذلك على انه اجرام بالمعنى الصحيح(٥٢).

رابعا - السكر والادمان على المشروبات الكحولية Alcoholism

في الوقت الذي تتفق المجتمعات تقريباً على ان التعامل بالمخدرات من حيازة او نقل او ادمان جريمة يعاقب عليها القانون، تختلف في نظرتها للمشروبات الكحولية. ففي المجتمعات الاسلامية على سبيل المثال تحرم الشرائع والقوانين تعاطي المسكرات بشتى انواعها، في حين تنظم التشريعات في مجتمعات اخرى طريقة التعامل مع المشروبات الكحولية، فتمنعها قبل سن معينة، وتحرمها في اماكن معينة وفي حالات عديدة كذلك. ومهما كان من امر السكر والادمان على المشروبات الكحولية فانها تعتبر من الامراض الاجتماعية التي باتت تهدد الكثير من المجتمعات. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، وهي من بين الدول التي تنظم تعاطي المسكرات، تعتبر مشكلة المشروبات الكحولية رابع مشكلة تواجه المجتمع الامريكي بعد القتل المتعمد والانفتاح الجنسي، والادمان على المخدرات، وتشير تقارير البوليس ان المشروبات الكحولية تؤدي الى كثير من المخالفات، مثل ضرب احد افراد الاسرة، حوادث السير بسبب السياقة في حالة السكر، ثم الاساءة الى الاطفال. وفي دراسة اجريت على خسارة المجتمع الامريكي في مجالات عديدة بسبب الادمان على المشروبات الكحولية في العام ١٩٧١م اتضح مايلي(٥٢):

١. في المجال المادي : قدرت خسارة المجتمع الامريكي في العام ١٩٧١م بسبب الادمان على المشروبات الكحولية ب ١,٨ بليون دولار تكاليف حوادث السير، ٣ بليون دولار خسارة ممتلكات قام باتلافها افراد مدمنون، ٢ بليون دولار تكاليف علاج لافراد مدمنين في المستشفيات الحكومية والخاصة، وافادت الدراسة ان ٢٠٪ ـ ٦٠٪ من اسرة المستشفيات في الولايات المتحده تكون مشغولة باستمرار من قبل اناس ادمنوا على المشروبات الكحولية، ناهيك عن تعطيل طاقة المدمنين الانتاجية في مجالات العمل المختلفة.

٢. من الناحية البشرية : بلغ معدل الخسائر البشرية التي سببتها حوادث قيادة السيارات تحت تأثير السكر، ٥٠ الف قتيل سنوياً، ولقد تم العثور على مشروبات كحولية داخل السيارات في نصف هذه الحوادث تقريباً.

اما من حيث الجرحى فقد بلغ معدل الاصابات السنوية من جراء ذلك ١-٢ مليون اصابة، عثر على مشروبات كحولية في ٢٥٪ ـ ٤٠٪ من هذه الحالات.

٣. افادت الدراسة ان حالات عديدة من الاضطرابات العاطفية والنفسية، وزيادة التوتر والقلق والانتحار، والطلاق والهجر وغير ذلك من مظاهر الانحلال الاسري وجدت ولم يتم حصرها لاسباب متفرقة.

ومما تجدر ملاحظته ان الادمان على المشروبات الكحولية له علاقة مباشرة وعلاقة غير مباشرة بالسلوك الاجرامي(٥٤). فمن حيث الاثر المباشر يعتبر السكر مهيئاً للسلوك الاجرامي. هذا ويتفق الباحثون على ان السكر يؤثر على الصحة العضوية والنفسية للفرد، كما انه يمكن ان يثير الدوافع الغريزية دون ضبط او تحكم، وغالباً ما يؤدي الى التهور.

واما العلاقة غير المباشرة بين الادمان على المسكرات والجريمة فانها تظهر على شكل الخمول والكسل والميل الى البطالة والتشرد، واهمال الواجبات والمصالح سواء على مستوى الاسرة او المجتمع، فيفقد المدمن عمله ويتعذر حصوله على المال اللازم فيندفع الى طريق الجريمة، وغالباً ما يتجه النشاط الاجرامي في مثل هذه الحالات نحو الممتلكات، كالسرقة والسطو والنصب والاحتيال.

خامسا - الادمان على المخدرات Drug Addiction

نظر الناس الى الماريوانا قديماً على انها علاج لشفاء الامراض، ووصف الهيروويين من قبل الاطباء كعلاج قاتل للالم، ولكن اخذ استخدام الناس لمثل هذه العقاقير يتزايد، اعتقاداً منهم انها مصدر السعادة، ويبدو ان المتاعب النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تطور البشرية الحضاري ادت الى المزيد من الاقبال على تعاطي المخدرات، بالاضافة الى الارباح الهائلة التي تحققها العصابات التي تعمل في مجال تهريب ونقل وتوزيع المخدرات.

ولا شك ان المخدرات تترك آثاراً جسمانية ونفسية واجتماعية واقتصادية سلبية جداً على حياة الفرد، واذا كنا لسنا بحاجة الى اعادة التذكير باضرار المشروبات الكحولية في كافة المجالات التي سبق ذكرها، الا اننا نجد لزاماً بضرورة التأكيد على ان المخدرات والاثار السلبية الناجمة عنها تفوق كثيراً آثار المشروبات الكحولية والنتائج المترتبة عليها على كل المستويات.

وفي دراسة قام بها الباحثان والخبيران في شؤون الادمان على المخدرات جول فورن وكرستوفر كوري(٥٥)، "Joel Fort and Chris topher Cory" وجدوا ان عدد المدمنين على الهيروويين في الولايات المتحدة يقدر ب ٦٠٠الف شخص، وان ١٣ مليون شخص يدخنون الماريوانا بانتظام، كما قام، ضعف هذا العدد تقريباً بتدخينها على سبيل التجربة، وتضيف الدراسة ان ٦٣ مليون شخص يدخنون التوباكو، بالاضافة الى ٨٩ مليون شخص يشربون الكحول.

ونظراً لانتشار الماريوانا السريع بين الشباب الامريكان، وعلى اثر اعتراف ابناء الرئيسين جيرالد فورد وكارتر انهم جربوا الماريوانا، فقد اشتدت حملات الحكومة ضد العاملين في مجال المخدرات،

واخذت مراكز حكومية وغير حكومية تجري المزيد من الدراسات على هذه الظاهرة الخطيرة. وقد شملت الدراسات مبحوثين من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما ضمت عينات من انحاء الولايات المختلفة، وقد دلت حصيلة الدراسات المذكورة على مايلي :

١. ان الادمان على المخدرات في ازدياد مستمر، حيث افاد ٢٧٪ من المبحوثين انهم يتعاطون نوعاً او اكثر من المخدرات (٥٦)، وفي ولاية كاليفورنيا وحدها افادت الدراسات انه في العام ١٩٧٧م، بلغ عدد المدمنين على الهيروين ١١٠-١٢٠ ألف نسمه، يستهلكون ١٥ طن من الهيروين سنوياً(٥٧).

٢. ترتفع نسبة الادمان على المخدرات بين ابناء الطبقة الدنيا والفقراء والذين يقعون في اسفل السلم الاجتماعي، في حين تنخفض النسبة بين ابناء الطبقة العليا وخاصة المثقفون ثقافة عالية.

٣. انه لا صحة للاعتقاد الشائع والذي مفاده ان طلبة الجامعات يتعاطون المخدرات اكثر من غيرهم.

٤. دلت الدراسات على ان اغلبية الذين يدخنون الماريوانا لم يجربوا الهيروين.

٥. تشير الدراسات الى دور وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون والى دور الاباء في تعليم الاجيال القادمة تناول المخدرات. حيث ان الاباء يقومون بتناول اقراص عديده ومختلفة الانواع في مناسبات متنوعة، مثل :

تخفيف الوزن، تقليل الام المعدة والرأس والصداع، وفي حالات الغضب والحزن والفشل ... الخ، اضف الى ذلك اعلانات التلفزيون المستمرة في عرض انواع عديدة من العقاقير والاقراص والمشروبات الكحولية، مما يخلق عند الاطفال رغبة شديدة في تجربتها، وهذا يضعهم في اول الطريق، طريق الادمان على المخدرات.

وفيما يتعلق باسعار اصناف المخدرات واثره على جرائم اخرى مثل السرقة والسطو والنشل، فان ذلك يتضح من الحاجة الماسة التي يشعر بها المدمن، مما يدفعه لارتكاب جرائم للحصول على المال اللازم خاصة اذا ارتفعت اسعار المخدرات او فقدت من الشارع. وتشير الاحصائيات ان ارتفاع اسعار الهيروين بنسبة ٥٠٪ في مدينة نيويورك يؤدي الى ارتفاع جرائم السرقة بنسبة ١٧٪ في المدينة نفسها(٥٨). ويبين الجدول التالي معدل اسعار الهيروين في كل من فرنسا والولايات المتحدة، كما وتدل قائمة الاسعار التالية على الفرق الهائل بين السعر الذي تدفعه الجهات التي تحضر الهيروين من مصادره الانتاجية، وبين السعر الذي يدفعه تاجر المفرق والذي يقوم بدوره ببيعه الى المدمنين مباشرة او عن طريق وسطاء اخرين.

قائمة اسعار الهيروويين في كل من فرنسا والولايات المتحده(٥٩)

الدولة	سعر الكيلو بالدولار	سعر الاونس بالدولار
فرنسا	٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠	٥٠ ـ ٧٥
الولايات المتحده	٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠	٢٠٠ ـ ٢٢٥
الى تاجر الجمله	١٤,٠٠٠	٣٥٠
الى تاجر المفرق	٤٢٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠

تدل قائمة الاسعار اعلاه على امور كثيره اهمها مايلي :

١. تقوم شبكات تهريب المخدرات والعصابات التي تحترف نقلها وتوزيعها بتشجيع الناس على الادمان وذلك لتحقيق المزيد من الارباح كما تبدو في القائمة المذكورة.

٢. ان الادمان على المخدرات معناه التدمير الاقتصادي لدخل اسرة المدمن، فاذا ما تصورنا ارتفاع اسعار الهيروويين مثلاً، وربطنا ذلك بمئات الالاف من المدمنين في شتى انحاء العالم، تكونت لدينا فكرة واضحة عن المبالغ الهائلة التي يدفعها الافراد ثمناً للمخدرات التي لا تعود عليهم بأي نفع، بل على العكس تتركهم ضحايا الامراض الجسمانية والنفسية والاجتماعية، ونزلاء في المصحات العقلية، بعد القضاء على حياتهم الاسرية.

٣. واخيراً يبدو ان الامر على قدر كبير من الخطورة لدرجة انه يستدعي تعاون كل الجهات الرسمية والغير رسمية، كما ويتطلب تعاون كل فرد من افراد المجتمع من اجل التخفيف من ظاهرة انتشار المخدرات والقضاء عليها.

جدول احصائي يبين عدد المدمنين على المخدرات(٦٠)، في بعض اقطار العالم حسب تقرير الامم المتحدة لعام ١٩٦٧م.

الدولة	عدد السكان	عدد المدمنين
لكسمبرغ	٣٠٠,٠٠٠	١٢
الاراضي المنخفضه	١١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠
النرويج	٣,٥٠٠,٠٠٠	٧٠٠
اسبانيا	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٠
الارجنتين	١٩,٥٠٠,٠٠٠	٢١٢
بلجيكا	٨,٩٠٠,٠٠٠	١١٢
النمسا	٦,٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠
فنلندا	٤,٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠
المانيا الغربية	٥٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧٨٤
سويسرا	٤٠٠,٠٠٠	١٠٩
نيوزلندا	٢,٢٠٠,٠٠٠	٧٠

Source : ALfred R. Lindsmith, The Addict and the law, (New York, Vintage, 1967) P. 180, in Martin R. Haskell and lewis yablonsky, opcit, P. 273.

ويرى ارفنج زولا (٦١) "Irving Zola" ان الامريكيين يستهلكون انواعاً عديده من الاقراص المسكنة وبكميات كبيره، وهم في ذلك يستهدفون تخفيض القلق والاضطرابات النفسية، والتشاؤم، رغم انه لا يوجد دليل علمي ان هذه الاقراص تشفى من اي داء او تخلص من اي قلق واضطراب. ويذهب زولا الى انه في خلال ٢٤ ـ ٣٦ ساعة يستهلك ٥٠ ـ ٨٠٪ من الامريكان انواعاً عديده من الاقراص المسكنة، ومن غرائب الامور التي يعرضها زولا "Zola" ان بعض الامريكان يتناول المسكنات لتساعدهم في النوم، في حين يتناولها اخرون للبقاء مستيقظين، كما تؤخذ للتقليل من الشهية ولزيادتها، وفي كثير من الاحيان تؤخذ بقصد التخلص من الكابة في حين يأخذها اخرون لنسيان ما هم فيه. وينتهي زولا الى ان تهالك الامريكيين على تناول المسكنات يعكس الحالة النفسية الغير مستقرة وخاصة في سن الشباب.

وفي نظر "Schrag" تؤثر المخدرات على الافراد بيولوجياً ونفسياً كما ان لها تأثيرات اجتماعية وسياسية وايدلوجيه سلبيه ايضاً، ويرى ان الفرد الذي يعتاد على تناول المسكنات الطبية في الصغر وينتقل الى الادمان على انواع اخرى مثل الماريوانا او الهيروويين في الكبر، سيكون فاشلاً في المدرسة والعمل، ومن المحتمل ان يقتل اطفاله وينخرط في انماط اجرامية اخرى، لذا فان " كل قرص يعطي للفرد يعني تقليل الفرصة لتغيير النظام الاجتماعي نحو الافضل"(٦٢).

ويصف الداوس هكسلي "Aldous Huxley" هوس الافراد لتحقيق السعادة عن طريق المخدرات، وكتب تحت عنوان " عالم حديث شجاع" (٦٢) Brave New World يطلب من الشباب الابتعاد عن المخدرات لان اخطارها جسيمة كما انها تحقق السعادة الزائفة، وانه من العبث ان تحقق الانسانية سعادتها وتعيش في جنات مصطنعة عن طريق تناول الاقراص المسكنة.

سادسا - المجرم المحترف The Proffessional Criminal

يتخذ بعض المجحرمين من الاجرام مهنته دائمة يكسبون منها عيشهم، وقد يتخذ منها آخرون عملاً جزئياً فيمارسونها بعض الاحيان عندما تكون الظروف مواتيه.

تشير الدراسات المتعلقة بالتطور التاريخي للجريمة، ان احتراف الاجرام واتخاذه مهنة، كان معروفاً منذ القدم. وان الجريمة كانت مهنة يتعلمها الخلف عن السلف، وتتوارثها الاجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية عند كثير من الشعوب. ومن الامثلة التقليديه التي يذكرها الباحثون في هذا الخصوص، والتي لاتعود الى عهد سحيق، ما كانت تقوم به بعض القبائل في الهند في اوائل العشرينات من هذا القرن، من تدريب ابنائها على اتقان انماط سلوكية اجرامية يكسبون من جرائها عيشهم، اذ كانت هذه القبائل تعلم اطفالها الذكور كيفية السطو والنشل في سن مبكر، في حين كانت تشجع الفتيات على ممارسة البغاء. ولقد انتشر اسلوب التنشئة هذا عند العديد من القبائل دون ان يصاحبه اي شعور بالعار عند كبار السن، والغريب في الامر ان القلة من الشبان الذين كانوا يرفضون الاستجابة لمثل هذه التصرفات، كانوا يصنفون في عداد المنحرفين والمجرمين في نظر قبائلهم(٦٤). ولا يختلف الامر كثيراً عما كان يحدث في هذه القبائل، وما يحدث الان في الاحياء الفقيرة من المدن الكبرى في المجتمعات الغربية، حيث تحرص العصابات على تعليم الشبان اساليب اجرامية عديده مستخدمة طرقاً فنية على مستوى كبير من التعقيد والتقدم. وعندما تنجح عصابة ما في ممارستها للاجرام، ويمضي وقت طويل قبل اكتشافها والقضاء عليها، نجد انها تستقطب العديد من الافراد، وعند ذلك يصبح الانضمام لها في نظر الشبان واحتراف طرق اجرامها مسألة امتثال اكثر منه مسألة انحراف. وغالباً ما يمتاز المجرم المحترف بالخصائص التالية :

١. الجريمة هي طريقته لكسب العيش. وقد يعمل احياناً في اماكن متفرقة، الا ان ذلك يكون بضغط من اسرته، وسرعان ما يخلق الاعذار والمبررات بعدم جدواه، فالجريمة عنده هي المهنة الاساسية والوحيدة. ويمارس السطو والسرقة والنشل وقطع الطرق، ونادراً ما يلجأ الى جرائم العنف التي تتطلب صداماً مباشراً مع الضحية او البوليس.

٢. يطور المجرم المحترف طرقاً فنية، ومهارات عاليه جداً في هذا المجال، حيث يتعلم كيف يكسر النوافذ، ويفتح الابواب، دون احداث اصوات مزعجة، وكيف يشغل السيارة دون استخدام مفتاحها، كما انه يتقن الكثير من الحيل واساليب الخداع(٦٥).

٣. غالباً ما يبدأ كحدث منحرف، ولكن هذا لايعني ان تصبح اغلبية الاحداث المنحرفين مجرمين يحترفون الاجرام. ولكن نجد ان معظم المجرمين المحترفين كانوا احداثاً منحرفين، وغالباً ما يكون هؤلاء من الطبقة الدنيا.

٤. يتوقع المجرم المحترف ان يقضي بعض الوقت داخل السجن بين حين واخر، دون ان يسبب له ذلك اي نوع من الخوف او القلق، انه في نظره اشبه بالمصاعب التي تعترض اية مهنة. وفي داخل السجن يكرس كل جهده ليتعلم طرقاً جديده في ارتكاب الجرائم، والسجن في نظره خير مدرسة لتعلم الجريمة.

وأما من الناحية النفسية، فالمجرم المحترف غالباً مايكون عادياً. انه لايعاني من امراض نفسية، او خلل غريزي. ومن الامور التي يحاول استغلالها خوف الضحية من العنف. والمحترف الناجح للجريمة هو الذي لا يستخدم العنف، ولكن يحاول بث الرهبة في نفوس الاخرين حتى تكون مهمته اكثر سهولة. ويلجأ المجرم المحترف في كثير من الاحيان الى تحصين نفسه سلفاً ضد أي اتهام، فاذا حصلت سرقة في الحي الذي يعيش فيه بادر بتخطيط منه وبتنفيذ من اعوانه او افراد عصابته، الى الاشارة بشكل غير مباشر انه وقت حدوث السرقة كان في ماكن كذا وكذا، والى التعقيب دون لفت الانظار موضحاً استنكاره للسرقة ومعارضته لها.

اما من حيث العمل، فقد يعمل المجرم المحترف بشكل منفرد، وقد يعمل في عصابة، وقد يقوم بتدريب افراد عصابة على احتراف الاجرام، وقد يدخل الوهم في نفوس الضحايا انه يتزعم عصابة مرهوبة الجانب، فهو بارع في ممارسة الضغط واستخدام التهديد باسم عصابة ليس لها وجود. وعلاوة على ذلك فهو دائم الاطلاع، يقرأ الصحف اليومية والمجلات، يتسكع في الطرقات المزدحمة يتحين الفرص لفعل اجرامي ينفذه فيما بعد (٦٦).

هوامش الفصل الخامس

1. Martin R. Haskel and Lewis Yablonsky, op cit. p. 10.
2. Gerhard and Jean Lenski, op cit, p. 176.
3. د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، نفس المصدر.
4. Earl Rubington and Martin S. Weinberg, op cit.
5. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, op cit, p. 80.
6. Letha and John Scanzoni, Men, women and change : A sociology of Marriage and Family, Mc Graw-Hill Book Company, New York, 1976, p. 339.
7. Barbara wootton, Crime and penal policy : Reflections on Fifty Year's Experience, George Allen & unwin (publishers) Ltd, 1978. p. 138.
8. Martin R. Haskell and Leis Yablonsky, op cit, p. 105.
9. د. محمود التوني القاضي علم الاجرام الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، عام ١٩٦٠، ص ١٩٧.
10. John E. Conklin, The Impact of Crime, Macmillan publishing company, Inc; New York, 1975. p. 1-3.
11. Diana E.H. Russell, the politics of Rape, Stein and Day, New York, 1975. p. 26.
12. Ibid. p. 26.
13. Stuart L. Hills, Demystifying Social Deviance, Mc Graw - Hill Book company, New York, 1980. p. 65.
14. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, opcit, p. 187.
15. Strart L. Hklls, opcit, p. 58.
16. Ibid. p. 58.
17. John E. conklin, opcit, p. 3.
18. Andra Medea and Kathleen Thompson, Against Rape, New York, Farrar, Straus, and Giroux, 1974, p. 130.
19. د. محمود التوني القاضي. نفس المصدر. ص ١٠٣ - ١٠٥.
20. Barbara Wootton, opcit, p. 154.
21. Ibid. p. 154.
22. د. رمسيس بنهام، نفس المصدر. ص ٢٩.
23. John E. Conklin, opcit, p. 6.
24. Ibid. p. 146.

25. Oscar Newman, Architectural Design for crime prevention, Washington, D.C., United States Government Printing Office, 1973, p. 60.

26. د. محمود التوني القاضي. نفس المصدر. ص ٢٣٤.

27. د. عبد الرحمن عيسوي - سيكولوجية الجنوح، منشأة المعارف، الاسكندرية. ص ١٦٠.

28. المرجع السابق. ص ١٦٧.

29. Francis Ianni, Black Mafia, (New York: Simon and Schuster, 1974) p. 12.

30. Ibid.

31. Third Interim Report of the special committee to Investigate ogranized crime in Interstate commerce, (Kefauver Committee), senate Report No. 307, (Washington D.C. US Government printing Office, 1951, pp. 1-2, in Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, opcit, p. 115-116.

32. Brewton Berry and Henry L. Tischler, Race and Ethnic Relations, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978. p. 7.

33. Ibid. p. 11.

34. د. محمود عارف. الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية. مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٨١، ص ٣٢٨.

35. المرجع السابق. ص ٣٤٢.

36. Laurie Taylor, Deviance and Society, Nelson's University Paperbacks, 1973, p. 106.

37. J.B. Mays, Growing up in the City, (Liverpool University press, 1064).

38. D. Downes, The Delinquent Solution, (London, Routeldge & Kegan Paul, 1966) p. 199.

39. د. محمد عارف، نفس المرجع، ص ٣٤٣.

40. Richard A. Cloward and Lloyed Ohlin, Delinquency and Opportunity, (New York: The Free Press, 1960). pp. 20-27.

41. Third Interim Report of the special committee to Investigate organized crime in Interstate commerce (Kefauver Committee), op. cit.

42. Ibid.

43. Martin T. Haskell and Lewis Yablosnky, op. cit, p. 122.

44. Ibid. p. 122.

45. Edwin H. Sutherland, white collar crime, (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961) p. 8-9.

46. Herbert Edelhertz, The Nature, Impact, and Prosecution of white collar crimes, (Washington, D.C. US. Government Printing Office, 1970) pp. 11-12.
47. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsk, op. cit, p. 145.
48. Ibid. p. 145.
49. Ibid. p. 149-150.
50. Jeremy Rifkin and Ted Howard, Entropy: A New World View, Bantam Books, New York, 1981, p. 177.
51. Milton Silverman and Philip Lee, Pills, Profits and Politics, (Berekely: University of California Press, 1974).
52. Marshal B. Clinard, Sociology of Deviant Behavior, 3rd ed. (New York: Holt and Rinehart & Winston, 1968) p. 269.
53. Charles Winick, "The Alcoholic offender", in Hans Toch, (editor), Psychology of Crime and Criminal Justice, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1979, pp. 347-372.
54. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، نفس المرجع.
55. Joel Fort and Christopher Cory, American Drugstore, (New York, Brown, 1975) p. 5,6.
56. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, op. cit, p. 257.
57. Ibid. p. 275.
58. Charles Winick, op. cit, p. 366.
59. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, op. cit, p. 124.
60. Alfred R. Lindsmith, The Addict and the Law, (New York, Vintage 1967) p. 180, in Martin Haskell and lewis Yablonsky, op. cit, p. 273.
61. Irving K. Zola, "Medicine as an Institution of Social Control", Sociological Review, No. 20 (November 1972) p. 495-497.
62. Schrag, Mind Control, Reprinted by Permission of Pantheon Books, a Division of Rnadom House, Inc., 1978, p. 253.
63. Joel Fort and Christopher T. Cory, American Drugstore, Little, Brown, Boston, 1975. p. 9.
64. Martin R. Haskell and Lewis Yablonsky, op. cit.
65. د. محمود التوني القاضيز. نفس المصدر.
66. ادوين سزرلاند ودونالد كريسي، نفس المرجع.

المراجع

المصادر العربية

د. الخشاب مصطفى ـ علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الانحلو المصريه، القاهرة ـ ١٩٧٧م.

د. القاضي محمود التوني، علم الاجرام الحديث، مكتبة الانجلو المصريه، ١٩٦٠م.

د. بنهام رمسيس، محاضرات في علم الاجرام : علم طبائع المجرم ـ علم الاجتماع الجنائي، الجزء الثاني، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١.

د. حسن عبد الباسط محمد، اصول البحث الاجتماعي، الطبعة السادسه، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٧٧م.

د. رمضان عمر السعيد، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م .

د. عارف محمد، الجريمة في المجتمع (نقد منجي لتفسير السلوك الاجرامي) الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصريه، ١٩٨١م.

د. علي يسر انور، د. عثمان آمال، الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.

د. عيسوي عبد الرحمن ـ سيكولوجية الجنوح، دار المعارف، الاسكندرية.

المصادر الاجنبية

* Barron Milton L. "The Criminogenic Society : Social Values and Deviance", in Current Perspectives on Criminal Behavior, ..."ed." Araham S. Blumberg, (New York : Alfred A. Knopf, 1974) pp. 68-86.
* Berkowitz Leonard, A Survey of Social Psychology, Second Edition, Holt, Reinehart and Winston, New York, 1980.
* Berry Brewton and Tischler Henry L., Race and Ethnic Relations, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978.
* Bonger William A, Criminality and Economic Conditions, (Boston : Little, Brown, 1916).
* Caldwell, Criminology, New York, 1956.
* Clinard Marshal B, Sociology of Deviant Behavior, 3rd edition, (New York : Holt and Rinehart & Winston, 1968).
* Cloward Richard A, and Ohlin Lloyd, Delinquency and Opportunity, (New York : The Free press, 1960).
* Cohen Albert K, Delinquent Boys : The Culture of the Gangs, Free press Paperback, New York, 1955.
* Cohen Lowrence E; "Social Control, Deviance and Law", Contemporary Sociology : An International Journal of Reviews, March, 1987, Vol. 16. No. 2. pp. 202-212.
* Conklin John E; The Impact of Crime, Macmillan Publishing Company, Inc. New York, 1975.
* Cromwell Paul E, and others, Introduction to Juvenile Delinquency, West publishing Co, New York, 1978.
* Downes D; The Delinquent Solution, (London, Routledge & Kegan Paul, 1966).
* Durkheim Emile, "Anomic Suicide", Translated by Spaulding J.A, and simpson, G., in Thompson Kenneth and Tunstall Jeremy (editors), Sociological Perspectives, The Open University, 1971, pp. 106-116.
* Durkheim Emile, Division of Labour in Society, (trans), G. Simpson, (Glencoe, Free Press, 1964).
* Ferenczi Sander, "Psychoanalysis of Sexual Habits", in sex in Psychoanalysis, (trans), Ernest Jones (New York : Basic Books, 1950).
* Ferri Enrico Criminal Sociology, (Boston : Little, Brown, 1901).
* Ferri Enricon, The positive school of criminology, (chicago : Kerr, 1906).
* Fort Joel and Cory Christopher, American Drugstore, (New York, Brown, 1975).

* Franz Alexander and Hugo Staub, The Criminal, The Judge and the public,(Glencoe, III : Free Press, 1956).
* Griffin Brenda S. and T. Charles, Juvenile Delinquency in Prespectives, Harper & Row, New York, 1978.
* Gillette John M., and Reinhardt James M., Current Social Problems, (New York : American Book Company, 1933).
* Hansen James C. and Others, Group Counseling : Theory and Process, Second Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1980.
* Haskel Martin, R., and Yablonsky Lewis, Crime and Delinquency, Third edition, Rand Mc Nally Publishing Company, Chicago, 1978.
* Herko Vitz M.J, The Anthropology of the American Negro, (New York : Columbia University Press, 1930).
* Hills Stuart L., Demystifying Social Deviance, Mc Graw-Hill Book Company, New York, 1980.
* Howard Boughey The Insights of Sociology : An Introduction, Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1978.
* Ianni Francis, Black Mafia, (New York : Simon and Schuster, 1974).
* Johnson Doyle Paul, Sociological Theory : Classical Founders and Contemporary Perspectives, John Wiley, & Sons, New York, 1981.
* Johnson Frank (editor), Alienation : Concept, Term, Meaning, Seminar Press, New York, 1973.
* Johnston Marvin Wolfgaong, The Sociology of Crime and Delinquency, New York, 1965.
* Lauer Robert H., and Handel Warren H., Social Psychology : The Theory and Application of Symbolic Interactionism, Houghton Mifflin Company, Boston, 1977.
* Lenski Gerhard and Jean, Human Societies : An Introduction to Macro Sociology, Fourth Edition, Mc Graw Hill, Inc, New York, 1982.
* Light Donald, JR, and Keller Suzanne, Sociology, Alfred A. Knopt, Inc, First edition, New York, 1975.
* Lindsmith Alfred R, The Addict and the Law, (New York, Vintage, 1967).
* Liska Allen E; Perspectives on Deviance, Prentice-Hall, Inc, Englewood, New Jeresy, 1981.
* Mays J.B., Growing up in the city, (Liverpool University Press, 1964).
* Meadea Andra and Thompson Kathleen, Against Rape, New York, Farrar, Straus, and Giroux, 1974.
* Niederhoffer Arthur, "Criminal Justice by Dossier : Law Enforcement, Labelling, and Liberty" in Current Perspectives on Criminal Behavior, (ed), Abraham S. Blumberg, New York : Alfred A. Knopf, 1974, pp. 47-67.

* Newman Oscar, Architectural Design for Crime Prevention, Washington, D.C., United States Government Printing Office 1973.
* President's Commission of Law Enforcement and Administration of Justice, The Challenge of Crime in a Free Society (Washington, D.C. US. Government Printing Office, 1967.
* Pollak Otto, The Criminality of Women, Philadilphia : University of Pennsylvania Press, 1960.
* Quinney Richard, The Social Reality of Crime, New York : Dodd, Mead, 1970.
* Rubington Earl and Weinberg Martin S., Deviance : The Interactionist Perspective, Third Edition, Macmillan Publising Co, New York, 1973.
* Rubin Herbert, J., Applied Social Research, Bell & Howell Co., Columbus, Ohio, 1983.
* Russell Diana E.H., The Politics of Rape, Stein and Day, New York, 1975.
* Rifkin Jeremy and Howard Ted, Enthropy : A New World View, Bantam Books, New York, 1981.
* Scanzoni Letha and John, Men, Women and Change : A Sociology of Marriage and Family, Mc Graw Hill Books Co, New York, 1976.
* Schrag, Mind Control, Reprinted by Permission of Pantheon Books, a Division of Random House, Inc, 1978.
* Schuessler Karl F. and Cressey Donald, "Personality Characteristics of Criminals", American Journal of Sociology, 55, (March, 1950) 476-484.
* Silverman Milton Lee Philip, Pills, profits, and Politics, (Berkeley : University of California Press, 1974).
* Simpson G. (trans), Emile Durkheim : "The Division of Labour in Society and Anomic Suicide", in Kenneth Thompson and Jeremy Tunstall (editors), Sociological Perspectives, The open University, 1971, pp. 94-116.
* Solomon Hassim, Community Corrections, Holbrook Press, Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1976.
* Sutherland Edwin H. "Critique of Sheldon's Varieties of Delinquent Youth", American Sociological Review 16, February, 1951. pp. 10-13.
* Suther land Edwin H., White Collar Crime, (New York : Holt, Reinehart and Winston, 1961).
* Sutless G.D., Social Order of the Slum, (University of Chicago Press, 1968).
* Sykes Gresham and Matza David, "Techniques of Neutralization, A Theory of Delinquency", American Sociological Review, 22 December, 1957, pp. 665-666.
* Tageson C, William, Humanistic Psychology : A Synthesis, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1982.

* Taylor Lanrie, Deviance and Society, Nelson's University paperbacks, 1973.
* Third Interim Report of the special Committee to Investigate organized Crime in Interstate Commerce, (Kefauver Committee). Senate Report No. 307, (Washington D.C. US, Government Printing Office, 1951, in Haskell Martin R, and Yablonsky Lewis, opcit, pp. 115-116.
* Trasler Gordon, The explanations of Criminality, (London : Routledge & Kegan paul, 1962).
* White Robert W., The Abnormal Personality, (New York : Ronald Press, 1964).
* Winick Charles, "The Alcoholic Offender", in Toch Hans (editor), Psychology of Crime and Criminal Justice, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1979. pp. 347-372.
* Wootton Barbara, Crime and Penal Policy : Reflections on Fifty Years experience, George Allen & Unwin Publishers Ltd, 1978.
* Yablonsky Lewis, The Hippie Tripe, (Indianapolis : Pegasus, 1968).
* Zola Irving K, "Medicine as an Institution of Social Control" Sociological Review, No. 20, (November, 1972). pp. 495-497.